

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر

من 2001 إلى 2015

(دراسة نموذج الأحياء الإيكولوجية)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة و إدارة محلية

تحت إشراف الأستاذة :

أ/سايل مليكة

إعداد الطالبتين:

شرفيوي فاطيمة

حمودي كريمة

لجنة المناقشة :

د/حمدي نجية.....رئيسا

أ /سايل مليكة.....مشرفا و مقرا

أ /إعباسن زهية.....ممتحنا

السنة الدراسية: 2015 / 2016

« ألا تزرع وزارعة وذر أخرى (38) و أن ليس للإنسان إلا ما سعى (39) و أن

سعيه سوف يرى (40) ثم يجزاه الجزاء الأوفى (41) »

سورة النجم الآيات 38-41

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي ربّنتني و علمتني معنى الحياة ، التي سعت على أن يكون العلم
و الكتاب حديقتي إلى التي هوتما الروح ، إلى التي أسكنتهما قلبي و سبحتما بخلوعي حديري ، إلى التي لو
فرشت لها الأرض وردا و حملتهما على كتفي دمرنا لما وفيته حقما ، إلى أجلي ما ينطق بها لساني

أهي نور عيني و شمس حياتي..... أطل الله في عمرها

إلى الذي فني في دراستي و علمني بأن الحياة علم و أخلاق وأن السبر مفتاح النجاح ، إلى منبع اقتناري

و سبب اجتماعي إلى أبي الكريم..... أعزه الله و أطل في عمره

إلى الشموع التي أنارت منزلنا و سدي في الحياة و رفقاء دربي..... إخوتي

إلى رفيقات دربي و أجمل باقة زهور التي رافقتني طيلة حياتي أخواتي الغاليات.

إلى أزواج و زوجات إخوتي و أخواتي و أولادهم.

إلى الملائكة الصغار و بسملة الحياة..... فاتح ، بلال.

إلى الذي مد لي يد العون وقفه إل جانبي في أصعب أوقاته حياتي حديق مولود.

إلى زمرة الوفاء مازلت وجوههم راسخة في ثنايا ذاكرتي حديقاتي الغاليات

ليلة ، كريمة ، خديجة ، ذهبية ، حنان ، ياسمينة .

إلى كل من أحبه قلبي و لم تسعه صفحتي .

بقلم : فاطمة

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى من قال فيهما سبحانه و تعالى

"و قسى ربك أن لا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا " الآية -23- من سورة الإسراء

إلى مهما قلبه و مهما عبرته لن أوفيهما حقهما إلى منبع الحب و العنان و مصدر العطف إليك وحدك

يا أختي من روحي و قلبي أمي حفظها الله.

إلى الذي لا أنسى فضله ، الذي لم يخذل على عطائه وضع مني محفزة و قدوة لغيري

يا أختي من عيني أبي حفظه الله.

إلى كل من كان سند لي في أصعب اللحظات زوجي خالد و كل عائلته .

إلى أختي الغالية مليحة .

إلى إخوتي جمال و محمد.

إلى من أظمر لي أجمل ما في الحياة صديقتي فاطمة و خديجة .

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم مذكرتي ، إلى كل من يؤمن بالحب و الأمل إليهم جميعا أهدي

هذا العمل المتواضع.

بقلم: كريمة

الشكر و التقدير

إذا مجزئه يدراك عن المكافأة فلن يعجز اللسان عن الشكر ، أولا نحمد الله و نشكره، أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ، وحلي على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين. و من منطلق قوله صلى الله عليه و سلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز و جل".

ثم نسدي بالشكر الجزيل ووافر الإمتنان و بجميل العرفان إلى التي تبينده الإشرافه على هذا العمل فسرنا بذلك و نحانب لنا حيلة الفترة السابقة خير سند و عون كما نمرتنا بنيل أخلاقها و روحانها أستاذتنا الفاضلة ساييل مليكة .

إلى كل شخص علمنا حرفا أو مدنا بنصيحة في حياتنا إلى كل أستاذتنا في جامعة مولود معمري الأخص بالذكر الأستاذة كحلي فلة ، خلفوني فاذية ، زاوش حسين .

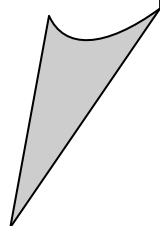
كما نتقدم بجزيل الثناء و الامتنان إلى كل من الأستاذة الدكتوراه حمدي نجية ، و الأستاذة إعباسن زمية لقبولهن مناقشة هذا العمل ما زادنا شرفا و افتخارا

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى مؤسسة *Achim immobilier* للحي الإيكولوجي "مالك حسن" على مساعدتهم القيمة في تسميلهم لقيامنا بالجانب التطبيقي و الأخص بالذكر مدير المؤسسة موحاح فاروق و مساعدته أيمن الشيخ سعدي.

و لا ننسى أن نشكر كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب و بالأخص موظفي الإدارة و المكتبة بقسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو.

جزيل الشكر و التقدير

مقدمة



شهدت عواصم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء منذ سنة 2008* نموا ديموغرافيا كانت له عواقب وخيمة على البيئة الحضرية ،حيث عرفت هذه الأخيرة تدهورا بسبب تعدد وتعدد المشاكل فيها ،ويتعلق الأمر بقلّة الخدمات ،ووسائل النقل وظهور الأحياء العشوائية ،واختلال التوازن البيئي الذي لا يتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي ،و كذا ضعف التخطيط الحضري ،خاصة في الدول النامية ،حيث استشعرت أغلب هذه الدول ضرورة إيجاد حلول مناسبة لمواجهة التحديات ،ومواكبة التطورات الحضرية الجديدة ،و ذلك من خلال انتهاج إستراتيجية جديدة شاملة متمثلة أساسا في التنمية الحضرية ،التي تشمل مختلف مجالات الحياة سواء اجتماعية ،اقتصادية ،ثقافية ،بيئية ،إيكولوجية بهدف خلق فرص عمل و تنويع الخدمات ،وتقريبها من المواطنين والحفاظ على الموارد البيئية ، واستخدام الطاقة المتجددة في إطار ما يسمى بالأحياء الإيكولوجية ،التي تمثل أحد أساليب التنمية الحضرية ويعمل على توفير استهلاك الطاقة ،واستخدام الطاقة المتجددة كالطاقة المتجددة ووسائل نقل أقل تلويثا للبيئة كالدرجات الهوائية ،فقد تبنت الدول الغربية هذا النوع من الأحياء عندما أدركت حجم المخاطر التي كانت وما تزال تهدد بيئتها الحضرية ،سعيها منها إلى خلق مدن مستدامة.

الجزائر على غرار هذه الدول ،شهد مجالها الحضري تدهورا ملموسا من جراء مشاكل ورثتها عن الفترة الاستعمارية التي همشت الأرياف ،في حين وفرت كل شروط الحياة للمعمرين في المدن ،وقد شهدت أولى هجرات سكانها من الأرياف نحو المدن الكبرى منذ بداية ثلاثينات القرن الماضي ،وازدادت حدتها مع الاستقلال والخيار الاقتصادي الذي تبنته الدولة في فترة التسيير الاشتراكي القائم على الأقطاب الصناعية الكبرى ،التي ساهمت في جلب اليد العاملة من الأرياف إلى المدن مرة أخرى ،في مرحلة لم يكن التخطيط

* شكلت هذه السنة منعرجا هاما في ما يتعلق بوضعية المدن وتعدد الحياة فيها ،جراء ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي ،حيث أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أنه لأول مرة ،أكثر من 50 % من سكان العالم سيعيشون في المنطقة الحضرية ،وان النسبة مرشحة للارتفاع إلى 60% سنة 2030 بالنظر إلى وتيرة التعمير المتزايدة.

الحضري ضمن اهتمامات المشرع الجزائري الذي واصل العمل بالتشريعات الفرنسية في هذا المجال.

لهذه الأسباب عرف المجال الحضري نموا غير منظما ،من جراء التوسع العمراني العشوائي الذي انعكس سلبا على حياة المواطنين وظروف معيشتهم ،و قد بدأ اهتمام الجزائر بالمجال العمراني مع دخولها اقتصاد السوق ،بإصداره للقانون رقم 90 / 29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،الذي حدد وسائل جديدة للتدخل في مجال التعمير لتنظيم البناء ،كما عمدت في سنة 1995 إلى تبني سياسة المدن الجديدة لمواجهة ظاهرة التحضر العشوائي وغير المتوازن واختناق المدن الكبرى ،و ما انجر عنها من مشاكل و آثار سلبية انعكست سلبا على المجال الحضري ،لذلك تم إصدار القانون رقم 02 / 08 الذي حدد شروط إنشاء المدن الجديدة كأسلوب جديد للنهوض بالمجال الحضري لما لهذه المدن من دور في توفير الشروط المعيشية المواتية للقاطنين فيها.

وحرصا منها على تنمية المجال الحضري ،لجأت الجزائر أيضا إلى تبني استراتيجية حضرية مستدامة ،متمثلة في سياسة المدينة ،من خلال إصدار القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 الذي يعمل على تحسين الأوضاع المتأزمة التي تعيشها المدن الجزائرية ،و ذلك عن طريق اعتماد قواعد التسيير و التدخل و الاستشارة ،التي تقوم أساسا على مبادئ التعاقد و الشراكة بين الدولة و الفواعل غير الرسمية من أجل بناء مدينة مستدامة.

لم تتوقف مساعي الدولة لترقية المجال الحضري عند هذا الحد ،بل سعت جاهدة لالتحاق بركب الدول المتقدمة ،حيث لجأت الجزائر إلى تبني نموذج الأحياء الايكولوجية مع بداية اهتمامها بالتنمية المستدامة إثر انضمامها للمنظومة الدولية ،ومصادقتها على الاتفاقيات وبعض المواثيق الدولية ،التي تهدف إلى حماية الأنظمة البيئية للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة ،بإصدار القانون رقم 01/20 المتعلق بتهيئة الإقليم

وتتميته المستدامة ،وكذا القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أيضا و الذي حددت من خلاله أساليب التسيير الحضري المستديم.

أهمية الدراسة:

-تكمّن أهمية الدراسة في محاولتنا التعرف على مفهوم التنمية الحضرية المستدامة ،من خلال إحدى مظاهرها المجسدة في الأحياء الايكولوجية ،بتناول بعض النماذج الغربية ، و منها الاطلاع على واقعها في الجزائر .

-موضوع التنمية الحضرية والأحياء الإيكولوجية لم يحظ باهتمام كبير من طرف الباحثين في الجزائر لكونه من المواضيع الحديثة ،وبالتالي تسليطنا الضوء عليه يساهم في جذب اهتمام الطلبة والمختصين في العديد من المجالات ،لنتأوله بالدراسة خاصة في ميدان العلوم السياسية.

-يمكن لفت انتباه الجهات المسؤولة في الجزائر إلى ضرورة تبني مشاريع الأحياء الإيكولوجية ،من أجل تكريس الأحياء المستدامة توفر للأجيال الحاضرة و القادمة البيئة الحضرية الملائمة للعيش المريح.

الإشكالية:

تعد الأحياء الايكولوجية إحدى الأساليب الحديثة التي تعكس مظهرا حديثا من مظاهر التنمية الحضرية ،والتي تعد بدورها إحدى أبرز مظاهر التنمية المستدامة ،وتعمل على زيادة المراكز الحضرية من حيث الحجم و العدد و البنية التحتية والخدمات ،هذا ما يفسر الأهمية التي يكتسبها موضوع دراسة الأحياء الايكولوجية في الجزائر والجهود المبذولة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة ،وعلى هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في :

ما هو دور الحي الإيكولوجي في بعث التنمية الحضرية المستدامة (الجزائر نموذجا)؟

وتستوجب الإجابة على الإشكالية المطروحة صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- 1-ما المقصود بالتنمية الحضرية ؟
 - 2-فيما تتمثل الأحياء الإيكولوجية ؟
 - 3-ما هي الأسباب التي دفعت الدول إلى القيام بالتنمية الحضرية ؟
 - 4- ما هو الدور الذي تلعبه الأحياء الإيكولوجية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة ؟
- للاطلاق في تحليل موضوع بحثنا هذا ارتأينا صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية:

يساهم تبني فكرة الأحياء الإيكولوجية في تكريس التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر .

الفرضيات الجزئية:

- هناك تنمية حضرية مستدامة ،جسدتها نماذج الحياء الإيكولوجية.
- الأحياء الإيكولوجية نماذج صامة لبعث التنمية الحضرية المستدامة.
- تجسد الأحياء الإيكولوجية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (اقتصادية ،اجتماعية و بيئية).

الحدود المكانية و الزمنية للدراسة:

تمحورت الحدود المكانية لدراستنا في التركيز على واقع التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر و دراسة حالة الأحياء الإيكولوجية فيها ،أما الحدود الزمنية فقد تم ضبطها في الفترة الممتدة من سنة (2001 إلى سنة 2015) ،وهي فترة مهمة لموضوع دراستنا أين تم

صدور القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ،حيث بدأت السلطات العمومية في الاهتمام بالمجال الحضري ،وتلته تشريعات أخرى كصدور القانون رقم 08/02 المتعلق بشروط نشأة المدينة الجديدة ،و القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،وكذا القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،وقد شكلت هذه الترسانة القانونية ،مرجعية أساسية لانطلاق مشاريع الأحياء الايكولوجية في الجزائر باعتبارها أحياء مستدامة.

أسباب و مبررات اختيار الموضوع:

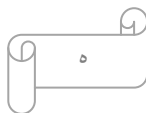
تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وهي كالتالي:

الأسباب الذاتية:

-الرغبة الشخصية في معرفة أهمية التنمية الحضرية لما لها من وقع على حياتنا اليومية ،وكذا التعرف على المشاكل الحضرية ومختلف الأساليب المعتمدة لوضع حد لها ،و الكشف عن أهم العراقيل التي حالت دون ذلك.

-الرغبة في أن يلعب مجال التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر دورا كبيرا في التنمية الوطنية و ازدهارها ،خاصة مع دخول الدولة إلى اقتصاد السوق.

-أملنا و رغبتنا في تطور المجال الحضري وتحسنه و ارتقائه ،بالعمل على لفت الانتباه من خلال عرض نماذج عن مشاريع الأحياء الإيكولوجية في الجزائر ،والتي قد تكون بمثابة مثل يقتدى به في جميع المدن الجزائرية.



الأسباب الموضوعية:

- أن التنمية الحضرية من المواضيع الهامة في ميدان التعمير والتخطيط العمراني و السياسات الحضرية لأنه يندرج ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة و صلته الوثيقة بتحقيق التوازن الإقليمي و تحسين الكيان الحضري.

- كذلك هو موضوع يشمل العديد من الأبعاد و الاختصاصات كالتهيئة العمرانية و الجغرافيا والاقتصاد الحضري وغيرها ،والتي تعمل على رسم سياسات و خطط و إستراتيجيات في سبيل دراسة كل الحقائق المرتبطة بالأيكولوجية البشرية ودراسة المجتمع ومشاكله الحضرية.

-النقص الواضح الذي تعانيه مكتبة العلوم السياسية في مجال الدراسات المتخصصة المتعلقة بحقل السياسات العامة و الإدارة المحلية ،بالإضافة إلى حداثة الموضوع و محدودية الدراسات و الأبحاث في هذا المجال خصوصا في الجزائر.

-كما تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يشكل أحد قضايا الساعة من خلال الملتقيات والبحوث والقوانين الصادرة ،لكونه يمثل المجال الحيوي الذي يحقق تنمية حضرية مستدامة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إثراء البحوث في هذا المجال خاصة مجال العلوم السياسية.
- إبراز مكانة التنمية الحضرية في تحقيق التنمية المستدامة.
- المحافظة على البيئة الحضرية وحماية النسيج العمراني من خلال المحافظة على السكنات الاجتماعية و مواجهة جميع الأخطار و المشاكل التي تقف كحاجز أمام تحقيق التنمية.

- العمل على تحديد العلاقة الترابطية بين الأحياء الإيكولوجية و التنمية الحضرية.
 - الكشف عن التحديات التي تواجهها التنمية الحضرية و تقديم سبل و طرق مواجهة مثل هذه التحديات.

أدبيات الدراسة:

لابد من الإشارة إلى أن موضوع التنمية الحضرية المستدامة ،والأحياء الإيكولوجية من المواضيع البارزة في الألفية الأخيرة ،إلا أن الغوص فيها ،كشف لنا عدم توفر القدر الكافي من الدراسات من طرف الباحثين الجزائريين ،و قلة الكتب التي تناولت هذا الموضوع باللغة العربية ،ورغم ذلك استعنا بما تيسر لنا من أدبيات تعالج الموضوع سواء رسائل جامعية أو مجلات نذكر منها ما يلي:

الدراسة الأولى: بعنوان "إستراتيجية التهيئة العمرانية في الجزائر: دراسة حالة المدن الجديدة من 1962 إلى 2005"¹ التي تطرقت فيه الطالبتين إلى موضوع التهيئة العمرانية في الجزائر و مراحل التخطيط العمراني فيه و كيفية تنظيم المدن في الجزائر،فركزت على دراسة حالة المدن الجديدة كإحدى السياسات الضرورية لإعادة تنظيم مجالها الحضري ،وتوصلت الدراسة إلى أن المدن الجديدة تعتبر من الأساليب الهامة للتهيئة العمرانية ،وهو الأسلوب الناجع الذي تبنته الدولة للحد من المشاكل الذي تعاني منه المدن ،إلا أن عدم الاحتكام للقوانين أثر سلبا على عدم نجاح مشاريع المدن الجديدة و تجسيدها كما أريد لها أن تكون في القانون. أما بالنسبة لدراستنا فركزت على دراسة نماذج الأحياء الإيكولوجية والتي تعد من الأساليب الحديثة التي تبنتها الجزائر لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

¹-حسنية يناك ،فاطمة كارش ،«إستراتيجية التهيئة العمرانية في الجزائر :دراسة حالة المدن الجديدة من 1962 إلى 2005 » ،مذكرة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2014/2015.

الدراسة الثانية: حول "سياسة المدينة و دورها في تحقيق الحکامة المحلية الحضرية في الجزائر بين الخطاب و الممارسة من 2006 إلى 2015"¹ والتي تناولت فيه الطالبة دور سياسة المدينة في تحقيق الحکامة المحلية، ركزت على ضرورة تفعيل فواعل سياسة المدينة لتحقيق الحکامة المحلية الحضرية، وقد توصلت إلى الدور الذي تلعبه سياسية المدينة كأسلوب لتنمية الحضرية المستدامة وصولا لتجسيد حکامة محلية من خلال الإقرار بعدة قوانين تنص عليها منها صدور القانون التوجيهي للمدينة 2006 م. وتوصلت دراستنا إلى أن لتحقيق تنمية حضرية مستدامة في الجزائر لابد من تفعيل الأساليب الثلاث المتمثلة في سياسة المدينة، المدن الجديدة، الأحياء الإيكولوجية.

الدراسة الثالثة: حول "توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة: مدينة بسكرة نموذجا"² التي تناولت فيه الطالبة توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة، حيث ركزت على دراسة النمو الحضري في الجزائر وعلى التنمية المستدامة وعلى التعمير و السياسية الحضرية كأسلوب لتحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت إلى دور الذي يلعبه المجال الحضري في تحقيق تنمية مستدامة، واتخذت نموذج مدينة بسكرة كأبرز مثال على ذلك. وتوصلت دراستنا إلى أن تنمية المجال الحضري يلعب دورا هاما في تحقيق تنمية مستدامة فعالة من خلال تبني الأحياء الإيكولوجية، والتي حاولنا إبراز أهميتها من خلال دراستنا هذه.

الدراسة الرابعة: حول "إنشاء الأحياء الإيكولوجية"³ تناول فيها الطالب ماهية الأحياء الإيكولوجية، نشأتها و تطورها عبر العالم، وقدم أمثلة عنها، وتوصل إلى اقتراح تطبيق مشروع حي الصديقية "بعمارة الطالين" بمدينة وهران، بعد شرح إمكانية تجسيده على أرض

¹ - سليمة بن شعبان، «سياسة المدينة و دورها في تحقيق الحکامة المحلية الحضرية في الجزائر بين الخطاب و الممارسة من 1962 إلى 2015»، مذكرة ماستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014/2015.

² - بابة بوز غاية، «توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة: مدينة بسكرة نموذجا»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016.

³ - Mohamed Amine Nadji، «Réalisation d'un éco-quartier»، mémoire de magister science de l'environnement ,climatologie, faculté des sciences exactes et appliquées, université Oran , 2015.

الواقع. في حين ركزت دراستنا على نموذج الأحياء الإيكولوجية من خلال نموذج الحي الإيكولوجي "مالك حسن" بتيزي وزو ، ونموذج الحي الإيكولوجي دار الجنان برج الكيفان بالعاصمة.

المناهج و الإقتربات:

اعتمادا على ما سبق ، وبناءا على تحديد فروض الدراسة وانطلاقا من الأهداف التي نسعى لتحقيقها استخدمنا المناهج و الإقتربات التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي :

لقد استعنا بهذا المنهج عند وصف وتحليل ظاهرة الدراسة ألا وهي التنمية الحضرية والأحياء الإيكولوجية على وجه الخصوص ، من حيث المضمون و المحتوى ، اعتمادا على الدراسات و البحوث التي تناولت هذا الموضوع ، كذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها ، وذلك للوصول إلى نتائج تساعد الباحث على فهم الواقع و تطويره ، ومن ثمة تحليل واقع التنمية الحضرية والأحياء الإيكولوجية في الجزائر .

2 - المنهج التاريخي:

وهو تلك الطريقة التي يتبعها الباحث أو المؤرخ في دراسته و تحليله لظاهرة معينة في تعاقبها زمانا و تنقلاتها مكانا، و ذلك وفق خطوات بحث معينة ، تركز على المصادر التاريخية ، من أجل فهم حاضر الظاهرة و من ثم الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأنها ،¹ ولقد استخدمنا هذا المنهج عند الرجوع إلى الجذور التاريخية لظهور التنمية الحضرية و الأحياء الإيكولوجية ، فهذا الموضوع لا يمكن دراسته دون الأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للظاهرة محل الدراسة.

¹- عبد الناصر جندلي ، تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع ، 2007 ، ص ص 157-158.

3- الاقتراب القانوني:

يركز هذا الأخير في دراسة الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجانب القانوني، أي مدى تطابق تلك الظواهر بالمعايير و القواعد والأسس القانونية¹، ولقد استعنا بهذا المنهج لما تناولنا بالدراسة الإطار القانوني لأساليب تنمية المجال الحضري في الجزائر.

4- منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعي أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جمع المراحل التي مرت بها²، ولقد وظفنا هذا المنهج نظرا للحالة التي تبينناها كنموذج للدراسة والتحليل والمتمثل في الأحياء الإيكولوجية.

أدوات جمع البيانات:

من بين الأدوات المتداولة بكثرة في البحوث العلمية نجد:

1- الملاحظة:

هي عبارة عن توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه³، ولقد استعنا بها كونها من أهم الأدوات المستخدمة لأنها تسمح للباحث بجمع المعلومات و البيانات وذلك من أجل كشف بعض الحقائق و الظواهر حول ظاهرة الأحياء الإيكولوجية.

¹- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: مطابع دار هومة، 2002، ص 117.

²- محمد شلبي، مرجع سابق الذكر، ص 87.

³- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 81-82.

2-المقابلة:

تعتبر من الأدوات الرئيسية ومن أكثر الوسائل لجمع المعلومات والبيانات الضرورية لأي بحث¹، استعنا بها كوسيلة لجمع المعلومات حول واقع مشاريع الأحياء الإيكولوجية في الجزائر، حيث تم الاتصال بالعديد من المسؤولين لتقصي أمرها مثل رئيس مكتب المراقبة والتعمير في ولاية تيزي وزو ومسؤول شركة "أشيم للعقار" Achim immobilier المكلفة بانجاز مشروع الحي الإيكولوجي "مالك حسن" بمدينة تيزي وزو.

خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول يتناول الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية الحضرية المستدامة ،حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث ،تناولنا في المبحث الأول ماهية التنمية المستدامة و في المبحث الثاني ماهية التنمية الحضرية و المفاهيم المرتبطة بها ،أما في المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى نشأة و تطور مفهوم التنمية الحضرية ،وأهم النظريات المفسرة لها.

والفصل الثاني خصصناه لدراسة واقع التنمية الحضرية في الجزائر حيث قسمناه إلى مبحثين ،تناولنا في الأول منه وضعية المجال الحضري في الجزائر،وفي الثاني أساليب تنمية المجال الحضري.

أما الفصل الثالث خصصناه لنموذج الأحياء الإيكولوجية كأسلوب للتنمية الحضرية في الجزائر قسمناه إلى مبحثين تناولنا في الأول منه ماهية الأحياء الإيكولوجية ،وفي الثاني نشأة و تطور فكرة الأحياء الإيكولوجية في الجزائر مع تقييم ضمني لهذه النماذج.

¹ - عمار بوحوش ،مرجع سابق الذكر ،ص 75.

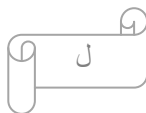


صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي اعترضتنا خلال قيامنا بهذه الدراسة ما يلي:

-نقص المراجع التي تتناول هذا الموضوع باللغة العربية ،باستثناء بعض الدراسات غير السياسية من قسم الهندسة المعمارية ،قسم علم الاجتماع ،الاقتصاد وقسم العلوم الدقيقة والتطبيقية بجامعة وهران.

-صعوبة الحصول على معلومات و مصطلحات دقيقة عند قيامنا بالترجمة التي تطلبت منا وقتا طويلا.



الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية الحضرية

تعد التنمية الحضرية من المواضيع البارزة في الآونة الأخيرة ،نظرا لأنها تعد أسلوبا هاما لتطوير المجال الحضري ،حيث تسعى كل الدول سواء المتقدمة أو الدول النامية لبلوغها ،بغية تحقيق بيئة حضرية مستدامة ،والارتقاء بالأحياء العشوائية المهشمة و تعزيز فرص العمل و إقامة مساكن لائقة و مكافحة كل أشكال التلوث.

لقد ازداد الاهتمام بها من قبل الباحثين و الأكاديميين و كذا المنظمات و الهيئات الدولية وحتى المشرعين ،لاسيما بعد تطور ظاهرة التحضر في العالم ،مما أدى إلى اختلال البيئة الحضرية و زيادة مشاكلها مما استدعى ضرورة تبني استراتيجية التنمية الحضرية بغية تحقيق تنمية شاملة بمختلف أبعادها و تحسين نوعية الحياة و مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة ،و قد اقترنت التنمية الحضرية بالتنمية المستدامة و ذلك بحثا عن إرساء ظروف حضرية مستدامة تحفظ للأجيال القادمة ظروف معيشية أفضل.

و لإدراك أهمية التنمية الحضرية المستدامة ينقسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التنمية المستدامة تعريفها و مبادئها.

المبحث الثاني:تعريف التنمية الحضرية و المفاهيم المرتبطة بها.

المبحث الثالث:نشأة و تطور التنمية الحضرية و أهم النظريات المفسرة لها.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة ركيزة أساسية للنهوض بالمجتمعات الحضرية ،و قد أصبحت بعد "قمة ريوديانيرو" Rio بالبرازيل ،إحدى أولويات و الهدف الرئيسي لكل الدول ،نظرا لكونها تسعى في الارتقاء بالمجتمعات اقتصاديا ،اجتماعيا و بيئيا و حضريا على وجه الخصوص ،وقبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة لابد أولا و قبل كل شيء من تحديد مفهوم التنمية من مختلف جوانبه اللغوية و الاصطلاحية.

المطلب الأول: تعريف التنمية

الفرع الأول: المعنى اللغوي للتنمية

اختلف تحديد مصطلح التنمية من لغة لأخرى ،فالمعنى اللغوي في اللغة العربية يختلف عن معناها في اللغة الفرنسية.

مفهوم التنمية نقلا عن القاموس العربي: التنمية مشتقة من مصدر الفعل نمى بمعنى الزيادة ،نمى ينمي نميا و نماء أي زاد و كثر، فالنماء هي الزيادة و أيضا نما ينمي و ينمو أنميت الشيء و نميته أي جعلته ناميا.¹

فالتنمية لغة تعني ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر ،وفي المال بمعنى زاد وكثر.² التنمية تدل على الزيادة و النمو و الوفرة و المضاعفة و الإكثار من مجال لآخر فهو يستعمل للدلالة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيولوجية و النفسية .³ بمعنى

¹- إبراهيم دار موسى ،"دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية العمرانية "، مقال منشور بتاريخ 2015/ 2014 على الموقع الإلكتروني: <http://site.wgaza.edu.ps/rseha/filles/2014/12> أطلع عليه يوم 2016/04/07 الساعة 11:00

²- رافيق بن مرسل ،«الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغير و معوقات التطبيق :دراسة حالة الجزائر 2001/ 2011» ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ، 2011) ، ص 15.

³- عزيز المغربي ،"مفهوم التنمية لغة و اصطلاحا " ،مقال منشور بتاريخ 27 مارس 2008 على الموقع الإلكتروني : Aziz.elkachaoui.canalblog.com./archives/2008/03/27/8493548.html أطلع عليه يوم 2016/07/05 الساعة 09:00

أن التنمية تكون في مختلف مجالات الحياة منها الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية ،البيولوجية و حتى النفسية.

مفهوم التنمية في القاموس الفرنسي لاغوس Larousse : التنمية développement عبارة عن مجموعة من مختلف المراحل التي ينتقل عن طريقها الكائن الحي ليعيش للوصول إلى النمو.¹

الفرع الثاني:المعنى الاصطلاحي للتنمية

إن مصطلح التنمية هو مصطلح غير دقيق و البحث في تعريفه صعب ،نظرا لتعدد وجهات النظر في هذا الموضوع ،لذلك نجدها قد تحمل العديد من المعاني و يرجع ذلك إلى ما يمنح لها من معنى في كل استعمال ،وهي أكثر المصطلحات إثارة للجدل ،حيث نجد عدة تعريفات من بينها:

تعريف "هيئة الأمم المتحدة" التي ترى أن التنمية هي:«مجموعة الوسائل و الطرق تستخدم لتوحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة لتحسين مستويات الحياة ». ² نفهم من هذا التعريف أن التنمية تكون بإشراك الجهات الرسمية و المجالس المحلية في تحسين نوعية الحياة للمواطنين.

عرفها "فيليب دوب" على:«أنها استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة ،أو هي التغيير المقصود بهذه الظروف ،أو هي عملية تشجيع بناء المجتمع المحلي على بناء الخطوات التي تجعل حياة هذه المجتمعات أكثر غنى معتمد في ذلك على أنفسهم ». ³

¹ -le petit la rousse illustré .paris . 2012.p 33.

² -عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبوزنط ،التنمية المستدامة و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ،الأردن : عمان ، 2010 ، ص 25.

³ -المكان نفسه.

بمعنى أن التنمية هي عملية مقصودة تستهدف إحداث تغييرات في المجتمع المحلي من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة فيه، معتمدة في ذلك على قدراتها الذاتية.

عرفها الدكتور "علي الدين هلال" على أنها: «استخدام التكنولوجيا المتقدمة بفعل أن التكنولوجيا نتاج اجتماعي و أن كل ما ينطبق على مجتمع ما لا يستلزم بالضرورة أن ينطبق على مجتمع آخر و يؤدي ثمار التجربة، إضافة إلى التكلفة الكبيرة لتكنولوجيا¹.»¹ و يشير التعريف إلى أن التنمية هي العمل بأسس التكنولوجيا كونها نتاج اجتماعي بحيث أن استخدام التكنولوجيا في بلد ما لا يستوجب أن يحقق نفس لأهداف في بلد آخر من حيث التجربة و التكلفة في استخدامها.

عرفها الدكتور "علي خليفة الكواري" على أنها: «تنمية اقتصادية، اجتماعية وهي عملية مجتمعية واعية و موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي لتكوين قاعدة و إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد و قدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد ارتباط بين المكافأة و الجهد و يعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية ومتوفر لضمانات الأمن الفردي، الاجتماعي و القومي².»² تفهم من التعريف أن التنمية هي تنمية اقتصادية واجتماعية، وهي عملية مجتمعية واعية تعمل على تنمية القدرات الإنتاجية للفرد و المجتمع معتمدة على العلاقات الاجتماعية بينهم من خلال المكافأة و الجهد بغية ضمان المتطلبات الأساسية كالأمن الفردي، الاجتماعي و القومي.

¹- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2010، ص 25.

²- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، مرجع سابق الذكر، ص 26.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف إجرائي للتنمية على أنها عملية شاملة ،موجهة ومقصودة ،تستهدف إحداث تغيرات اقتصادية ،اجتماعية ،ثقافية في المجتمع ،معتمدة بالدرجة الأولى على استخدام التكنولوجيا الحديثة بغية تحقيق تنمية محلية.

المطلب الثاني:تعريف التنمية المستدامة

لقد سبق و أن عرفنا مصطلح التنمية ،أما الاستدامة فيرى الدارسون والأكاديميون على أنها جاءت من الفعل استدام الذي فعله " دام " له معاني متعددة منها التأني في الشيء وطلب دوامه و المواظبة عليه ،وعليه فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمرارها للسكان أو هي تنمية مستمرة أو متواصلة بشكل تلقائي.

فقد عرفها قاموس وبستر (Webster) على أنها:«تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً». ¹ و نفهم من هذا التعريف أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تعمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية و حسن استغلالها.

أما اللجنة العالمية للبيئة و التنمية فقد عرفت في تقرير برونتلاند (Brundtland) الصادر سنة 1987 م على أنها:«تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم». ²

و قد أشارت إليها اليونسكو بقولها:«أن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية و يتركها صافية و غير ملوثة كما جاءت على الأرض». ³

¹-المرجع نفسه.

² -Antoine Bailly et les autres ,développement social durable des villes , paris :diffusion économie,2000,p04.

³ -عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبوزنط ،نفس المرجع السالف الذكر و نفس الصفحة

بمعنى تمتع كل فرد بالموارد الطبيعية و العمل على حسن استغلالها حتى تستفيد منها الأجيال القادمة.

كذلك عرفها اتجاه الحفاظ العالمي الذي ورد في البرنامج البيئي للأمم المتحدة سنة 1991م: «أنها تقوم بصيانة وتحسين جودة الحياة البشرية من الناحية الاجتماعية الاقتصادية و البيئية و مساعدة الموارد الموجودة»¹ ونفهم من هذا التعريف أن التنمية المستدامة هي تنمية تهدف للارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد في مختلف المجالات.

وما نخلص إليه مما سبق هو أن التنمية المستدامة لها ثلاث أهداف أساسية تسعى للوصول إليها:

٧- أنها ركيزة اقتصادية تسعى لاستمرار إنتاج الثروة لتلبية ما يحتاج إليه الأفراد.

٧- أنها ركيزة اجتماعية تضمن الحد من عدم المساواة في جميع أنحاء العالم.

٧- أنها ركيزة بيئية تسعى للحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة.

وعرفت التنمية المستدامة من طرف L-Azizpe et F.Faz أيضا على أنها: «سياسة جديدة تعبر عن رغبة الإنسان في الاستمرار في العيش في هذه الأرض بنفس الطريقة التي يعيش بها حاليا لا زيادة ولا نقصان»² ونفهم من التعريف أن التنمية المستدامة عبارة عن سياسة جديدة يعيش فيها الإنسان حاليا و مستقبلا.

عرف الأستاذ M.PRIEUR التنمية المستدامة على أنها: «تعبّر عن تنمية لا تستهلك الموارد الطبيعية إلى درجة تصبح غير قادرة على التجديد في المدى البعيد، بل يجب ضمان

¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، المرجع نفسه.
² - صافية زيد المال، «الحماية القانونية في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي»، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2003)، ص 25.

توفرها لعدم الإضرار لا بالأجيال المقبلة ولا بالموارد العامة المشتركة (كالماء، الهواء، التربة، التنوع البيولوجي)». ¹ ونفهم من التعريف على أن التنمية المستدامة تعمل على حسن استخدام الموارد الطبيعية و الحفاظ عليها على المدى البعيد.

كذلك عرفه S.Faucheux et D-FNOËL: «أنها تلك التنمية التي تتطور فيها الأنظمة الاقتصادية بدعم العوامل الإيكولوجية والعناصر الطبيعية على تحديد حيويتها وقابليتها للتكيف». ² ونفهم من التعريف ان التنمية المستدامة تقوم بتطوير المجال الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الايكولوجية و الموارد الطبيعية.

من وجهة نظر سسيولوجية فإن التنمية المستدامة يقصد بها: «ذلك التغير الأخلاقي، وهو مفهوم دمج مبدأ العمل الذي يهدف إلى تعزيز مشروع و جماعي لجعله متوافق مع متطلبات البيئة و التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد». ³ ونفهم من التعريف أن التنمية أعطي لها بعدا أخلاقيا، الذي بواسطته تعمل على تعزيز العمل الجماعي من أجل تكيفه مع متطلبات البيئة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لاستمراره على المدى الطويل.

لقد حذا المشرع الجزائري حذو نفس اتجاه و تعريف التنمية المستدامة الواردة في التقارير الدولية و يظهر ذلك من خلال القانون رقم 10/03 في المادة (4) منه على أنها: «تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية». ⁴

¹-المرجع نفسه، ص 26.

²-صافيّة زيد المال، نفس المرجع السالف الذكر و نفس الصفحة .

³ -Antonio Da Cunha et les autres , **enjeux de développement urbain durable, transformation et ressources et Gouvernance** , presses polytechnique et anniversaires normades , Italie , 2005 , p 15.

⁴ -ج د ش ، القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأول 1424 هـ الموافق 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43 الصادر 20 جويلية 2003، الباب الأول، المادة 04، ص 9.

من التعريف نخلص إلى أن التنمية المستدامة تتضمن الأبعاد الثلاثة البيئي والاجتماعي، إلى جانب البعد الاقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة توصلنا لتعريف إجرائي للتنمية المستدامة على أنها تلك سياسات جديدة، وتغير أخلاقي، تعمل على تلبية العمل الجماعي بغية تلبية رغبات وطموحات الأجيال الحاضرة دون الإخلال باحتياجات المستقبل، والعمل على تطوير النظام الاقتصادي، عن طريق دعم العوامل الإيكولوجية و الموارد الطبيعية، بهدف تحقيق التوازن بين النظام البيئي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة لابد من توفر بيئة وموارد و استغلالها بطريقة عقلانية، فالعلاقة بين النمو من جهة، و التنمية من جهة أخرى هي التي أدت لظهور مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة و من أهمها:

المبدأ الأول: استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعد أسلوب النظم ركيزة أساسية لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، بحكم أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ما هي إلا فرع من فروع النظام الكوني ككل، وأي خلل يطرأ على النظام الفرعي يؤثر على بقية الأنظمة الفرعية الأخرى خاصة النظام الكلي (الأرض)، لهذا فالتنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب تهدف لتحقيق التوازن بين البيئة و الأنظمة الفرعية مهما كان حجمها و نوعها. فهو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.¹

¹ -جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 132-133.

المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية

إن التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات ويكون ذلك بالحوار من أجل وضع السياسات وتنفيذها كون أن التنمية تتحقق بإشراك الهيئات الرسمية والمجالس المحلية وذلك بإتباع أسلوب اللامركزية من خلال دورهما المتمثل في:¹

-المحافظة على البيئة من التلوث.

-المحافظة على الموارد و توعية الشعب عليها.

-المساواة بين المواطنين.

-تشجيع البحث العلمي و استخدام التكنولوجيا.

-الحد من انبعاثات أكسيد الكربون المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون و منع استهلاك مثل هذه الموارد و البضائع التي تحتوي على هذه المادة ،وذلك بدوره تساعد على تحسين مستويات الصحة العامة.

-التخلص من النفايات و التلوث و تحسين نوعية الخدمات.

-الاعتماد على الموارد المتجددة و تطويرها و استغلالها بطريقة عقلانية.²

المبدأ الثالث: مبدأ الاحتياط

يتمثل هذا المبدأ في ظهور القانون الدولي في سبعينيات القرن الماضي والذي أدى إلى تطوره بشكل ملحوظ من أجل مسايرة و مواجهة مختلف الكوارث و الأخطار البيئية

¹-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، مرجع سابق الذكر، ص 31.

²-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، مرجع سابق الذكر، ص 32-33.

،حيث أن هذا القانون أصبح قانونا موجها نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة بحيث ظهر مبدأ الحيطة على ضوءه و الذي بموجبه على الدول اتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة ،فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط لمنع وقوعه ،هو ضرر يصعب على المعارف التقنية و العلمية على التأكد من وقوعه و تحديد آثاره و نتائجه على البيئة إذا ما وقع.

إن هذا المبدأ يمتاز بالتسبيق و التوقع فهو موجه كليا أو جزئيا إلى المستقبل ،فهو ضمن المبادئ 15 من إعلان "ريو" **Déclaration de Rio** حول البيئة و التنمية و الذي تم الإشارة إليه من قبل الاتفاقيات الأخرى كمؤتمر الأرض،¹ وتم النص عليه من قبل المشرع الجزائري في المادة (4) من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،وفي المادة (8) من القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

المبدأ الرابع:مبدأ الاندماج

يقوم هذا المبدأ على الأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية ،وتقييم الآثار البيئية قبل البدء في تنفيذه ،ودمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة ،عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية و تطبيقاتها.²

المبدأ الخامس:مبدأ الملوث الدافع

¹- عبد الغني حسونة ،« الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة » ،(أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص أعمال ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2012 / 1013) ،ص 24.
²- المرجع نفسه ،ص 25.

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تحقق التنمية المستدامة ،كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي والنشاطات الملوثة ،ويهدف هذا المبدأ إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للملوث بحيث أن المؤسسات المتسببة فيه تتصرف بطريقة تتسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة ،¹ حيث أقره المشرع الجزائري ضمن المادة (03) من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و تم تكريسه من خلال القوانين المالية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الحضرية و المفاهيم المرتبطة بها

تعد التنمية الحضرية الإستراتيجية المنتهجة من قبل أغلب الدول خاصة المتقدمة منها ،كونها تعكس مدى تطورها وتقدمها ،من خلال انتهاج وسائل وآليات كفيلة بذلك ، وتعتبر هذه العملية من الإجراءات المتداولة في الألفية الأخيرة ،وسوف نسلط الضوء في هذا المبحث على تعريف التنمية الحضرية و المفاهيم المرتبطة بها كما يلي:

المطلب الأول :تعريف التنمية الحضرية (Développement urbain)

إن مصطلح التنمية الحضرية كمفهوم ليس وليد اليوم ،وإنما له جذوره التي تضرب في عمق التاريخ ،ورغم ما يتلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي ،إلا أنه يلقي صعوبة في تأصيله حيث نجد له هناك عدة تعاريف نذكر منها:

تعريف "ابن خلدون" في مقدمته حول البدو و الحضر: «هي الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري و نسيجها العمراني و تركيبها الاجتماعي تكتب لها النجاح و لن يتحقق ما لم تأخذ البعد الاجتماعي حظا لها ». ² و يكون بذلك "ابن خلدون " قد أشار

¹- عبد الغني حسونة ،مرجع سابق الذكر ،ص 26.

²-ساعد هماش ،« التصنيع و التنمية الحضرية :دراسة تحليلية بمدينة العلمة —ولاية سطيف-» ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2008/2009) ،ص 19.

بطريقة غير مباشرة إلى التنمية الحضرية عندما تحدث عن كيفية الحفاظ على المدن بالاعتماد على البعد الاجتماعي بتركيباتها المتنوعة.

أما الدكتور "حسين عبد الحميد رشوان" فيرى أن التنمية الحضرية هي عبارة عن «عملية نشأة المجتمعات الحضرية و نموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية والتغير الموجه الذي يعترى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية و الانشغال بأعمال غير زراعية و بدرجة عالية من تقسيم العمل و التعقيد الاجتماعي و في ضوء الضبط الذي لا يستدعي أسس قرابية و كذلك تجديد و إقامة المباني و التغيير الجوهري واستخدام الأرض»¹.

وبتضح من خلال هذا التعريف أن التنمية الحضرية هي تنمية المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية أكثر تقدماً و ازدهاراً من حيث زيادة الكثافة السكانية والاهتمام بالصناعة والتجارة من غير الزراعة و إقامة و استحداث البنايات دون وجود صلة قرابة بين المجتمعات الريفية و الحضرية.

كذلك عرفتھا "منال طلعة محمود" بأنها: «تمثل عملاً جماعياً تعاونياً ديمقراطياً يشجع مشاركة المواطنين وتشير هذه المشاركة و تنظيمها و توجيهها نحو تحقيق و إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى أفضل منه و رفع و تنسيق مستوى معيشة الناس اقتصادياً ،اجتماعياً»². يفهم من هذا التعريف أن التنمية الحضرية عملية اجتماعية تعاونية ديمقراطية تعمل على مشاركة المواطنين ،في

¹- عبد السلام آدم الذرعاني ،" التنمية الحضرية :مفهوم التنمية الحضرية " ،مقال منشور بتاريخ 2011/10/03 على الموقع الإلكتروني: www.alkhabar.ma /a-411605-التمنية الحضرية/ 08:25 أطلع عليه يوم 2016/03/03 على الساعة
²-هماش ساعد ،نفس المرجع السالف الذكر و نفس الصفحة.

إحداث تغييرات داخل المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية متطورة ،بهدف تحسين معيشة الأفراد اقتصاديا و اجتماعيا.

ويربط البعض التنمية الحضرية بالمدينة و تطويرها ،و إعادة هيكلة الحيز الحضري أخذاً بعين الاعتبار النمو السكاني و التوسع العمراني في المدن سعياً للوصول إلى التحضر من خلال:

- مراعاة نوعية المباني المعمارية.
- حماية البيئة الاهتمام بالمناظر الطبيعية و المساحات الخضراء.
- توفير الخدمات الصحية و الاجتماعية و الثقافية فضلا عن الأنشطة الاقتصادية في أوسع معانيها.

-السعي المستمر لتحقيق الوئام الاجتماعي من خلال تلبية حاجات المواطنين.¹

في حين يركز البعض الآخر في تعريفهم للتنمية الحضرية على ارتفاع نسبة السكان حيث يرون بأنها:«تشير إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 ن/ كم² ،وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 ن ،واشتغال الأفراد في الإنتاج و توزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات ،وترتبط التنمية بنمو الدولة ،وتتسيق الضبط الاجتماعي الذي يقوم على الضبط الاجتماعي الذي تقوم على الاتجاهات الاجتماعية و الثقافية التي تؤدي تنمية المدن».²

من خلال التعاريف السابقة توصلنا لاستخلاص تعريف إجرائي للتنمية الحضرية على أنها:

¹-kouame Prosper Yao,« développement urbain et prolifération des quartiers précaires à Abidjan :le cas du quartier banco1 (commune d'attécoubé)»,institut national polytechnique Houphouët Boigny de Yamoussoukro , 2010, p02.

²-هماش ساعد ،مرجع سابق الذكر ،ص 18.

٧- عملية جماعية تعاونية تعمل على نقل المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية و تطويرها ،من خلال توفير الخدمات الضرورية للأفراد ،وزيادة الكثافة السكانية ،و إحداث تغيرات في الهياكل الاجتماعية سواء في المساكن ،بناء عمارات ،توسيع المساحات الخضراء كغرس الأشجار مثلا ،إنشاء طرق النقل و المواصلات ،و ترميم الشوارع و الأحياء.

٧- عملية موجهة للإنسان باعتباره الفاعل الأساسي في تطوير المجتمع و تطويره.
٧- عملية تستهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد من خلال الاعتماد على الاقتصاد.
٧- عملية إرادية مقصودة تستهدف تغيير سلوكيات الأفراد ،وحثهم على اكتساب قدرات و قيم تمكنهم من مواجهة المشاكل التي يصادفونها ،و العمل على إحداث تغيرات في البيئة التي يعيشون فيها.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتنمية الحضرية

يرتبط مفهوم التنمية الحضرية بالعديد من المفاهيم التي تتداخل معه و تعترض عند الدراسة منها:

الفرع الأول: التحضر (L'urbanisation)

اختلف المفكرون و الباحثون حول تحديد مفهوم التحضر فكل واحد يعرفه من زاويته كالتالي:

يعرفه "عبد المنعم شوقي" على أنه: «تلك العملية التي تتم به زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة من الريف إلى المدن ،من القرويين للمدن المقصودة ،بما في ذلك التغيرات التي قد تحدث لطبائع و عادات و طرق معيشة سكان الريف ،حتى يتكيفوا للمعيشة

في المدن ¹». ويشير هذا التعريف إلى أن التحضر مرتبط بارتفاع عدد السكان في المدن وتغير حياة الأفراد من البداوة إلى التحضر و إحداث تغيرات في طبائع وعادات سكان الريف من أجل تكيفهم مع الحياة الحضرية.

يعرفه أيضا " كلايد متشل " بأنه: «تلك العملية التي يصبح بها الانسان حضريا ، وذلك بالتحرك من القرية على المدينة ، والتحول من الزراعة كمهنة رئيسية إلى مهن أخرى أكثر ملائمة لحياة المدن ،وما يصاحب ذلك من تغيرات متماثلة في أنماط السلوك ²».

ويشير التعريف إلى أن التحضر هي العملية التي تجعل الإنسان أكثر تحضرا ،عن طريق الانتقال من الريف إلى المدينة ،والتحول من الزراعة إلى الصناعة والتجارة ،وإحداث تغيرات في سلوكيات الأفراد ،أي تكسبهم سلوكا لا يملكها سكان الأرياف.

يعرفه "لويس ويرث" L.Wirth أنه: «مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي تتواجد عندما يتعايش الأفراد بصفة دائمة في جماعات كبيرة الحجم كثيفة السكان ومتميزة مهنيا ³». من التعريف نفهم أن التحضر عملية اجتماعية تقوم على أساس وجود كثافة سكانية عالية ،وكبر حجم المدينة ،و تنوع الخدمات فيها.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التحضر عبارة عن عملية اجتماعية ،يتم من خلالها انتقال سكان الأرياف إلى المدن ،مصاحبة في ذلك ارتفاع في عدد السكان ، وكبر حجم المدينة ،والتحول من القطاع الزراعي إلى مهن أخرى متنوعة ،بهدف التكيف مع التطورات الحاصلة في المدينة.

¹-رضا زراوية ،«التحضر و الصحة في المجتمع الجزائري : دراسة ميدانية بحي بارك أفواج مدينة باتنة بالجزائر » ،(مذكرة ماجستير في علم

الاجتماع الحضري ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2010/2011) ،ص 20.

²-عبد الرؤوف الضبع ،علم الاجتماع الحضري قضايا و إشكاليات ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2003 ،ص 12.

³-المكان نفسه.

الفرع الثاني:النمو الحضري(La croissance urbaine)

هو نمو يشير لمعدلات زيادة في السكان سواء ناتجة عن التحضر أو الهجرة الداخلية أو الخارجية ،ويصاحب النمو الديموغرافي عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي و الرأسي لل عمران ،من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية المساكن والطرق و الخدمات بمختلف أشكالها العلاجية و الوقائية و التربوية.¹ بمعنى أن النمو الحضري مرتبط بارتفاع الكثافة السكانية ،سواء ناتجة عن التحضر أو الهجرة ،بحيث أن النمو الديموغرافي يرتبط بشساعة مساحة المدن ،نتيجة التوسع العمراني ،بغية توفير الاحتياجات الأساسية لسكان.

يعرفه "عبد اللطيف بن أشنهو" على أنه:«عبارة عن الزيادة الديموغرافية بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفير فرص العمل». ² ووفقا لهذا التعريف فالنمو الحضري مرتبط بالنمو الديمغرافي ،وهجرة الأفراد من الأرياف إلى المدن بحثا عن الحصول على خدمات أفضل في عدة مجالات اقتصادية ،اجتماعيا ،ثقافيا وغيرها و ذلك لتحقيق النمو.

عرفه "المنعم نور يقول" على أنه:«انتقال الأفراد من الريف إلى المناطق حضرية لتحقيق إقامة دائمة ،وهو يتميز بالتخلي عن القطاع الزراعي». ³ نفهم من هذا التعريف أن النمو الحضري هو انتقال الأفراد من الريف إلى المدن ،والاهتمام بالنشاطات الصناعية و التجارية و الخدمات من غير الزراعة.

¹-إبراهيم رفل ،"مفهوم النمو الحضري " ،مقال منشور بتاريخ 8 مارس 2010 على الموقع الإلكتروني:

أطلع عليه يوم 2016/04/27 الساعة 17:00 <http://kenanaonline.com/users/rafaltallib/posts/114185>

²-نجاة مليحي ،«مشكلات النمو الحضري بمدينة عين مليانة حي رقايزي و قوايلية نموذجا » ،(رسالة ماجستير في علم الاقتصاد الحضري ، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2006/2005) ،ص 30.

³-نجاة مليحي ،مرجع سابق الذكر ،ص 31.

يعرف أيضا على أنه: «عبارة عن تزايد عدد السكان الذين سكنوا المدن ،مع زيادة العلاقات الاجتماعية فيما بينهم ¹». ونستخلص من هذا التعريف أن النمو الحضري مرتبط بزيادة الكثافة السكانية في المدن ،مع تشكيل علاقات اجتماعية بينهم.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف إجرائي للنمو الحضري على أنه عبارة عن نمو المناطق الحضرية ،الناتج عن زيادة الكثافة السكانية فيها ،وهجرة الأفراد من الأرياف إلى المدن ،بحثا عن الرفاهية الاجتماعية وما يصاحبه من تطوير في العلاقات الاجتماعية فيما بين الأفراد.

الفرع الثالث:التوسع الحضري(L'expansion urbaine)

اقترن هذا الأخير بالزيادة السكانية ،واتساع الرقعة التي تشغلها المدينة ،وهذا التوسع بدأ في الريف القريب من المدن.وقد عرفه " قوتمان Gotman و هربر Harper " عام 1987 م بأنه عبارة عن:«عملية الانتشار و الامتداد خارج الحدود الموضوعة للمدينة ،أي الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت في المدينة ²». نفهم من التعريف أن التوسع الحضري هو انتشار الهيكل الحضري ،وامتداده خارج حدود المدينة الأخرى.

عرف التوسع أنه:«انتشار الأشكال العمرانية التي ترتبط بالتجمعات الموجودة من قبل ،ويجب أن تكون هناك استمرارية لكي نستطيع الحديث عن التوسع وهو عملية مرتبطة

¹-علي سالم أحميدان الشاورة ،المدن تضخمها ،سلباتها ،تخطيطها ،عمان :دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2004 ،ص 161.
²-باية بوزغاية ،«توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة :مدينة بسكرة نموذجا » ،(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2008/2009) ،ص 35.

للبحث عن الأشكال المادية والإجابة المطلوبة للطلبات الجديدة من مساحات ،سكنات ،العمل ،التجهيزات ،الترفيه و الهياكل من حيث التموضع والتنظيم ¹.

وتوصلنا من خلال هذا التعريف إلى أن التوسع مرتبط بانتشار الأشكال العمرانية بالسكنات الحضرية الموجودة من قبل و تتميز بالاستمرارية و الاستجابة للطلبات.

وقد عرفه الدكتور عبد الرزاق عباس حسين بأنه: «يشمل ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة ،و توسع حجم تلك المدن من جهة أخرى ،ولاسيما المدن الكبرى ،وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم ،أو بشكل علمي ومخطط ². من خلال هذا التعريف نخلص إلى أن التوسع الحضري يتمثل في توجه السكان للعيش في المدن من ناحية ،وتوسع حجم المدن من ناحية أخرى فهي تتمثل في تلك البنايات المتواجدة على مستوى المدن الكبرى حيث أن هذه البنايات قد تكون عشوائية وغير منظمة و فوضوية ، و قد تكون مخططة ومنظمة بشكل قانوني.

كما يعرف أيضا أنه: «يشير إلى توسع مدينة و ضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها ،تؤدي هذه الظاهرة إلى تطوير المناطق الريفية المجاورة للمدن الكبيرة تدريجيا وزيادة كثافتها السكانية شيئا فشيئا ،كما تساعد على رفع الخدمات فيها ³. يقصد من هذا التعريف أن التوسع الحضري يعني توسع حجم المدينة بحيث يؤدي إلى تطوير المناطق الريفية إلى مدن كبرى بشكل تدريجي مع زيادة الكثافة السكانية فيها و تكثيف الخدمات.

¹-بإية بوز غاية ،مرجع سابق الذكر ،ص 36.

²-المكان نفسه.

³-عزیز عبد الخالق ،إطار عال ،"إشكالية التوسع الحضري في آسفي" ،مقال منشور بتاريخ 22 مارس 2014 على الساعة 22:38 على الموقع الإلكتروني :

أطلع عليه يوم 2016/05/04 على الساعة 13:00 | Safi24-com./new316.html.

كما يقصد بالتوسع الحضري عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة ،وهو أيضا عملية زحف النسيج نحو خارج المدينة سواء كان أفقيا أو عموديا أو بطريقة عقلانية.¹

فالتوسع الحضري إذن هو عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية ،و يتسع حجم مدنها ،من خلال امتداد البنايات والسكنات والمشاريع و المخططات للأفراد النازحين للمدن بهدف اشتغالهم في شتى القطاعات ،وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية و الخدماتية بغية تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

الفرع الرابع :التخطيط الحضري(Planning Urbain)

يعرف على أنه:«عبارة عن تضافر الجهود من طرف المهندسين المعماريين والمدنيين وعلماء من مختلف التخصصات من الجغرافيا ،الاجتماع ،الاقتصاد ،القانون .»² يشير التعريف أن التخطيط الحضري عبارة عن تناسق وتكاثف الجهود بين مختلف المهندسين المعماريين ،وعلماء من مختلف التخصصات أجل إعداد خطة حضرية مستدامة.

و يعرفه البعض الآخر على أنه:«بمثابة التوجيه لنمو المناطق الحضرية كالعواصم والمدن و التجمعات الحضرية و الأقاليم فهو يسعى لتحقيق أهداف في مختلف الأبعاد التي تتعدى المجال الطبيعي المرتبط بالأبنية و المنتزهات وما يتطلب من المكونات الأساسية للبيئة الحضرية .»³بمعنى أن التخطيط الحضري عبارة عن إستراتيجية أساسية لنمو المناطق الحضرية كالعواصم مثلا كونه يسعى لبلوغ الأهداف في مختلف الأبعاد الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية و البيئية.

¹حسنية يناك ،فاطمة كارش ،مرجع سابق الذكر ،ص 9.

²عبد الرؤوف الضبع ،نفس المرجع السالف الذكر و نفس الصفحة.

³صبري فارس الهيتي ،التخطيط الحضري ،عمان : دار اليازوي للنشر و التوزيع ،2009 ،ص 25.

مما سبق يمكن استخلاص تعريفا إجرائيا للتخطيط الحضري على أنه عبارة عن برامج مستقبلية تخطيط قصير المدى ،متوسط المدى ،طويل المدى ،و هو الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة في البيئة ،كونه يسعى لخلق مناطق حضرية أكثر تنظيما في مختلف الأبعاد سواء اقتصادية ،صناعية ،تجارية ،ثقافية و غيرها.

المبحث الثالث:نشأة و تطور التنمية الحضرية وأهم النظريات المفسرة لها

تعد التنمية الحضرية جزءا هاما لتطور المجتمعات البشرية ،كونها تساهم في عملية التحليل والتفسير والتنبؤ من خلال التعرف على حقائق الظواهر الاجتماعية ،وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على نشأة وتطور التنمية الحضرية ،وكذا رصد أهم النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول:نشأة و تطور التنمية الحضرية

بدأت فكرة التنمية الحضرية في الظهور،مع تقارير هيئة الأمم المتحدة سنة 1951 حيث عملت على دراسة المراكز الاجتماعية من خلال العلاقة الموجودة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ،وقد أكد تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم سنة 1957 م على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية ،وتجلى ذلك في أحد نشرات مكتب المستعمرات البريطانية الصادرة سنة 1958 م الذي أوصى على امكانية استخدام مصطلح تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد الذي شهدته المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الذي طرأ على المدينة ،ويظهر ذلك من خلال الكثافة السكانية المتزايدة ،إقامة المباني ،الاهتمام بالصناعة والتجارة والخدمات من غير الزراعة ،حيث أن هذه التغيرات البنائية الوظيفية تصب كاملها في المجتمع الحضري و في تزويد الحضر بمجموعة

المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وحتى التكنولوجيا كالتعليم ،الصحة المواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي.¹

في القرن 20 م كتب المفكر "سكوت" سنة 1969 م بحثا عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفيزيولوجية والاجتماعية للمدن ،واهتم بالأحياء المتخلفة ،وبعد ذلك برزت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن و برامج المدن النموذجية و يتجلى ذلك في حركة تخطيط المدن و القرى في بريطانيا سنة 1947 م.²

في عام 1968 م ظهر نوع جديد من التنمية يهتم بحركة الإسكان ،وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي التي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.و تجسدت بوضوح فكرة التنمية الحضرية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض في "ريو دي جينيرو 1992" ،وقد ترجمت في الأجندة 21 المحلية ،كذلك في مؤتمر "الهابيتات 2" (L'Habitat 2) الذي أجري باسطنبول عام 1992 م ،وأوصي بالحق في أن يمتلك كل فرد مساحة مخصصة للسكن ،كما عرض مؤتمر "urbain 21" المنعقد في برلين سنة 2000 م ،أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية الحضرية المستدامة في المدن حول العالم.³

كما ظهر مفهوم التنمية الحضرية مجددا من خلال مؤتمر "العمران 21" الذي اعتبر أنها تحسين نوعية الحياة في المدينة ،ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني ،الجانب البيئي ،الثقافي ،السياسي ،المؤسسي ،الاجتماعي ،الاقتصادي دون ترك أعباء للأجيال القادمة ،هذه الأعباء هي نتيجة استنزاف الموارد الأساسية ،إن طموحنا هو التوصل إلى

¹-عبد السلام آدم الذرعاني ، مرجع سابق الذكر ،ص 02.

²-المكان نفسه.

³-باية بوزغاية ،مرجع سابق الذكر ،ص 168.

المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين المواد والطاقة ،وكذا المدخلات و المخرجات المالية ،التي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية.فالتنمية الحضرية المستدامة تتطلب من المدن ضرورة وضع سياستها على المدى البعيد من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة.¹

المطلب الثاني:أهداف التنمية الحضرية

تسعى التنمية الحضرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

-تنمية المناطق الحضرية من خلال تحديث و إصلاح و صيانة وسائل النقل و المواصلات و الأحياء.

-ارتكاز الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية وذلك من أجل خلق جذب السكان السكان المحليين إليها.

-اتباع سياسة التحكم في النمو الحضري للمدن بمختلف مستوياتها و ذلك لغرض الحد من النزوح الريفي.

-الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة بأسلوب ملائم لخلق مراكز فك الخناق عن المدن الميتروبولية و ترشيد استخدام الأرض الحضرية.²

-العمل على بناء مدن وأحياء متجانسة متوفرة على شروط التعايش و الأمن و يكون بوضع خطة عمرانية مستدامة.

-إحداث تغييرات تنموية ريفية قصد استقطاب الناس إليها عن طريق توفير مختلف المرافق الضرورية.

¹-المكان نفسه.

²-ساعد هماش ،مرجع سابق الذكر ،ص 63.

-الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يتناسب مع متطلبات الاجيال الحالية والمستقبلية.

-خلق بيئة اجتماعية تتناسب مع مختلف النشاطات التي يمارسها الأفراد.

-تحقيق تنمية في مختلف الأبعاد الاجتماعية ،الاقتصادية ،الصحية و الخدمات.¹

-تحفيز الأفراد على اكتساب قدرات و مهارات جديدة تمكنهم التصدي للمشاكل التي يواجهونها وذلك من أجل إحداث تغيير.

-صون و تعزيز التراث و الحفاظ على الموارد.

-تحسين نوعية البيئة المحلية.

-تحسين التنوع سواء كانت اجتماعيا أو معماريا.

-تعزيز التكامل والترابط الاجتماعي بين الأفراد.

-تعزيز فرص العمل و تطويرها و الارتقاء بالأحياء الفقيرة و إيجاد بدائل لتطويرها.²

وعليه فالتنمية الحضرية هي تنمية واسعة كونها تشمل مختلف جوانب الحياة منها الاجتماعية ،الاقتصادية ،الصحية و الخدمات ،أخذا بعين الاعتبار العنصر البشري باعتباره المساهم في إحداث تنمية في محيطه الاجتماعي.

المطلب الثالث:الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية

¹ -Cécile Didier ,**développement urbain durable : pour une approche différente de la vie urbain** , (séminaire politique ,culture , espace public , institut d'études politiques de Lyon , université Lyon 2, 2007),p 11.

² -Cécile d'édier , **op.cit** , p 12.

لا ريب أن تاريخ التنمية الحضرية يشكل جزءاً لا يتجزأ من كيانها الحاضر ومؤشراً لما سيكون عليه في المستقبل ،كما أن هذا التاريخ يلعب دوراً كبيراً في التحليل والتنبؤ والتخطيط ،ومن الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة التنمية الحضرية نجد:

1-الاتجاه الثنائي(البدو و الحضر):

يعتبر المفكر ابن خلدون أول مفكر كتب عن الاختلاف الموجود بين ثنائية البدو والحضر ،وكان ذلك في القرن 14 م ،وأرجع هذه الفروق إلى مصادر الانتاج و المهن ،كون أن أسلوب الحياة البدوية أو الحضرية يتحدد بتنوع المهنة التي تسود في المجتمع ،فإن نوع المهنة هي التي تحدد للمجتمع المكان الذي يعيش فيه ¹، حيث كتب في الفصل الأول من الباب الثاني من مقدمته قائلاً:

«اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو لاختلاف نحلتهن من المعاش ، فإن اجتماعهم إنما هو التعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه و تنشيط قبل الحاجي والكمالي فمنهم من يستعمل الفلح من الغرسة و الزراعة و منهم من ينتحل القيام على الحيوان ،فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضروريا لهم و كان حينئذ اجتماعهم و تعاونهم في حاجتهم و معاشهم و عمرانهم من القوت و الدفئ إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش و حصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى و الرفه دعاهم ذلك إلى السكون ،وتعاونوا في الزائد عن الضرورة و استكثروا من الأقوات و الملابس

¹-هماش ساعد ،مرجع سابق الذكر ،ص 57.

و التأنق فيها و توسعة البيوت و اختطاط المدن والأمطار للتحضر¹.

فحسب ابن خلدون فإن أشكال الاستيطان البشري تصنف إلى نموذجين هما نموذج المعاش ونموذج الكسب كما يشير أيضا إلى أن اختلاف الأجيال في أحوالهم هو أيضا يرجعه لاختلاف أنماط كسبهم لأنه أينما كثر السكان تكثر الأعمال ،و بالتالي تتعدد الحياة و تظهر المشاكل.

كما ركزت الأمم المتحدة في برامجها على فكرة التنمية الحضرية من خلال إبراز الاختلاف الموجود بين الريف و المدينة كثنائية اجتماعية ،وتبين لهم أن المجتمع يتألف من ثنائيتين ثنائية المجتمع الريفي ،وثنائية المجتمع الحضري ،حيث أن كلا منهما تكمل الأخرى ،بالرغم من الاختلاف الموجود بينهما.²بالإضافة لهذه الثنائية تأتي تلك التي تحدث عنها علماء الاجتماع ،و هي تصنيف كالتالي:

-تصنيف المفكر الكلاسيكي الشهير فردنارد تونيز الذي ميز بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري حيث أن الأول تسوده علاقات قرابية أولية بينما الثاني تسوده علاقات تعاقدية ثانوية.

-تصنيف المفكر دوركايم الذي ميز بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي،فالمجتمع الريفي يقوم على أساس التضامن الآلي ،يتسم بعلاقات تماسك ميكانيكية حيث يتعامل الأفراد فيما بينهم تلقائيا و يستجيبون لبعضهم ميكانيكيا ،بينما

¹-ابن خلدون عبد الرحمان ،مقدمة ابن خلدون ،بيروت:دار الكتب العلمية ،2006 ،ص 96.

²-محمد يسار عابدين ،عماد المصري ،"الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية و لدراسة مؤشر التنمية عبر الزمن " ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،المجلد 25 ،العدد 01 ،2009، ص 20.

المجتمع الحضري يقوم على أساس التضامن العضوي تسوده علاقات ذات طابع عضوي يعتمد على تبادل المنفعة في استجابتها و تماسكها.¹

-تصنيف **المفكر ماكس فيبر** حيث أن هذا الأخير يفرق بين نموذجين هما النموذج التقليدي الذي يستمد شرعيته في قوة و قداسة العادات و التقاليد والأعراف ، والنموذج العقلي التي تقوم على أساس العقلانية و الرشاد و احترام القوانين.

-تصنيف **المفكر هوارديكر** ، هذا الأخير ميز بين نموذجين النموذج الأول سماه بالنموذج المقدس ،الذي تكون فيه المجتمعات ذات ثقافات بطيئة التغير ومنعزلة ،بينما النموذج الثاني سماه النموذج العلماني ،يتميز بكون تلك المجتمعات ذات ثقافات سريعة التغير متصلة بغيرها من الثقافات الحضرية.²

-تصنيف **المفكر روبرت ردفيلد** الذي ميز بين نوعين من المجتمعات المجتمع الشعبي الذي يركز على المشاعر الجماعية الأولية التي تميز الثقافة الشعبية ،و المجتمع الحضاري الذي يتميز بمشاعر فردية يتسم بها الحضري (المدينة) ،و يقصد بذلك أن المجتمع الريفي يتميز بعلاقات جماعية و تعاونية فيما بينهم ،بينما المجتمع الحضري يتسم بعلاقات فردية.

-أما تصنيف **المفكر سوركين** فيتمثل في نموذج الشهير الذي يقابل العائلة و التعاقدية ،كما يضيف إلى ذلك نمط العلاقات بين الجماعات التي تتميز بالتفاعل الاجباري بينهما.³ وقد حاولنا من خلال الجدول التالي تبيان الاختلاف بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.

¹ -بدون مؤلف ،"التنمية الحضرية "،مقال منشور على الموقع الالكتروني:

أطلع عليه يوم 2016/04/18 على الساعة 11:00 www.minshawi.com/vb/showread.php.?t=1164

² -هماش ساعد ،مرجع سابق الذكر ،ص 57.

³ -المكان نفسه.

جدول رقم (01): يوضح الاختلاف الموجود بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري

عوامل	المجتمع الريفي	المجتمع الحضري
المهن و الأعمال	-معظم سكان البدو يشتغلون في الزراعة و تربية الحيوانات ،أما المشتغلون بالحرف و الأعمال غير الزراعية فهم أقلية.	-معظم سكان الحضر يشتغلون في الصناعة والتجارة والخدمات.
البيئة الطبيعية	-ارتباط المجتمع الريفي بالطبيعة و مظاهرها و تأثيرها على حياتهم الاجتماعية. -الاهتمام بالمناظر الطبيعية و الفلاحة وغرس الأشجار ،الري.	-تخلي المجتمع الحضري عن البيئة الطبيعية و تأقلمهم مع البيئة الاجتماعية التي صنعوها كبناء و صيانة الطرقات ،بناء أحياء متجانسة.
الحجم السكاني	-المجتمع السكاني يتميز بحجم سكاني صغير بسبب اعتماد القرويين على الزراعة مما فرض قيودا عليها و يجدر القول تتناسب الريف مع الحجم السكاني عكسيا	-المجتمع الحضري يتميز بحجم سكاني كبير مما استوجب القول تتناسب الحجم السكاني مع الحضر طرديا.
الكثافة السكانية	-البدو يتميز بكثافة سكانية أقل ازدهاما من المدينة.	-الكثافة السكانية من سمات الحضر ،مما يمكن القول أن الحضر والكثافة السكانية تتناسبان طرديا.

-المجتمع الحضري مجتمع مفتوح يتميز بعلاقات تعاقدية و بأنماط من العلاقات الحكومية بالتفاعل الإجباري ذات ثقافات سريعة التغير .	-المجتمع الريفي يتميز بعلاقات اجتماعية قوية و متماسكة و متجانسة تركز على القرابة.	تباين السكان و تجانسهم
--	--	-------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين نقلا من كتاب الحضارة و التضرر لدكتور محمد عبد المنعم نور .

يوضح الجدول التالي الاختلاف الموجود بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري من حيث الخدمات ،البيئة ،الحجم السكاني ،الكثافة السكانية و العلاقات الاجتماعية.ومن خلاله نلاحظ أن المهن والأعمال في المجتمع الريفي هي الزراعة و تربية الحيوانات ،أما المجتمع الحضري فالصناعة والتجارة والخدمات ،والطبيعة البيئية ساهمت في ذلك ،فالمجتمع الريفي يتميز بمناظرها الطبيعية ،أما البيئة الحضرية تتميز بكثرة الصناعات و بناء أحياء ،كما يلعب الحجم السكاني عاملا أساسيا في التنمية الحضرية ،فالمجتمع الريفي حجم كثافته السكانية صغير،وهذا يركز على علاقات اجتماعية قوية و متماسكة ،على عكس المجتمع الحضري الذي يتميز بكثافة سكانية كبيرة تؤدي إلى علاقات تعاقدية و تفاعل إجباري غير متجانس.

2-الاتجاه التاريخي:

يركز هذا الأخير على كيفية تحول المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية وتبرز أفكار هذا الاتجاه في كتابات جراس كريستالر و لوتش و أولمان و يعتبران من أهم رواد هذا الاتجاه ،حيث اهتم هؤلاء العلماء بدراسة الجذور التاريخية للمناطق الحضرية

وطبيعتها وتنوعها و خصائصها ،واعتبر كتاب **جوردين تشيلد** من أشهر الكتب وأوضح أن الملامح تتضح في الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة و بداية العمل بنشاطات غير زراعية وفرض الضرائب وتراكم رؤوس الأموال و نمو التجارة و إقامة المباني الضخمة ،وتعلم مبادئ الحساب والهندسة والفلك وهذه الملامح أطلق عليها اسم الثورة الحضرية المبكرة.¹

بعد ذلك تناول "فوستيل دي كولانج" تاريخ المدينة العتيقة وأرجعها إلى نفوذ الدين الحضري ،وعرض "لويس ممفورد" المدينة من الناحية التاريخية ،وسلط الضوء على نموها وتطورها وكبر حجمها وأشار أن المدينة تمر بمراحل معينة (منها مرحلة النشأة ،مرحلة المدينة ،مرحلة المدينة الكبيرة ،مرحلة المدينة العظمى وغيرها).²

أما **المفكر يوسكوف** فقد حدد الموجات الحضرية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ وهي :

-الموجة الحضرية الأولى:من سنة 450 ق/م إلى سنة 500 بعد الميلاد وهي الفترة الكلاسيكية للتحضر ،بحيث أن المدينة الأولى ظهرت على ضفاف الأودية و الأنهار .

-الموجة الحضرية الثانية:من سنة 1000 م إلى سنة 1800 م حيث أن هذه الموجة تزامنت مع أوروبا في العصر المظلم ظهرت هذه المدن لتؤدي وظائف تجارية أو دينية.

-الموجة الحضرية الثالثة:من سنة 1800 م إلى يومنا هذا و قد ارتبطت هذه الأخيرة بالنمو الصناعي الكثيف الذي أثر على نمو المراكز الحضرية وساعد على اتساع نطاقها مما أدى

¹-محمد يسار عابدين ،عماد المصري ،مرجع سابق الذكر ،ص 22
²-بدون مؤلف ،"التنمية الحضرية " ،مقال منشور على الموقع الالكتروني ،مرجع سابق الذكر.

لبروز مشاكل عدة داخل المدن بسبب تخلي هذه الأخيرة عن الوظائف المعمول بها من قبل.¹

أما المفكر بريك لامبارد أكد أن العالم قد مر بأربعة أشكال من التحضر و هي:

-التحضر البدائي:تحدث عن المحاولات التي قام بها الإنسان الساكن في المراكز العمرانية و التكيف مع البيئتين الفيزيائية و الاجتماعية.

-التحضر المميز:هذا الأخير بدأ بظهور المدن و تحديد وظائفها وخصائصها وإبراز مختلف المشاكل التي تواجهها ،وهذا الشكل من التحضر ظهر بارزا في بعض المناطق كمصر والعراق.

-التحضر الكلاسيكي هذا الشكل يظهر له قيود عديدة حول نمو المدن و سكانها وسيتم هذا النوع بالتمركز في العواصم ،وظهور دول المدينة مثل أثينا وروما ،وهو يمثل بداية الاستقرار الحضري الحقيقي.

-التحضر الصناعي:وهو المرحلة الأخيرة من مراحل التحضر بروزها كان بداية القرن 20 م حيث بدأت الهجرة من الريف إلى المدن بحثا عن العمل و تحسين ظروف المعيشة.²

3-الاتجاه الاقتصادي:

وفقا لهذا الاتجاه يمثل التحضر مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي ،ومن ثم ارتبط التحضر و النمو الحضري بحركة انتقال والتحول إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا أو بمعنى آخر الانتقال من حالة فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل و الانتاج كالصيد

¹-محمد يسار عابدين ،عماد المصري ،نفس المرجع السالف الذكر و نفس الصفحة.

²-المرجع نفسه.

والزراعة إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس الصناعة والتجارة أي الانتقال إلى اقتصاد السوق.¹

من الأمثلة البارزة في هذا المجال ،دراسة المفكر جراس في محاولته استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية سنة 1932 م ،ولقد أوضح هذا الأخير في مدخله التطوري علاقة التطور الاقتصادي أنماط التوطن و الاستقرار البشري على مر التاريخ ،من جهة كما ربط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية الحاصلة و من جهة أخرى ربطها بتطور أشكال الاستيطان البشري.

فتطور الزراعة كانت من أهم العوامل التي أدت بالبشرية إلى الدخول في مرحلة أكثر تقدما للوصول إلى التحضر كونه الأسلوب الأمثل للعيش ،ففي نظر جراس هذا التطور يؤدي لنمو المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي و التجاري و تزايد الحرف و تطوير وسائل النقل.²

4-الاتجاه الايكولوجي البيئي:

يعتبر هذا الاتجاه حديث ،و هو يقوم على فكرة تفاعل الإنسان مع بيئته الاجتماعية ،حيث أن أنصار هذا الاتجاه تبنا فكرة أن جوهر المدينة في تركيز عدد كبير من الأشخاص في حيز صغير نسبيا بحيث أن انتقال الفرد من القرية إلى المدينة يؤثر في سلوكهم وفي علاقتهم الاجتماعية المرتبطة بالتغير المكاني فهذا الاتجاه يركز على فهم التغيرات والعلاقات الاجتماعية التي تطرأ على منطقة ما نتيجة تفاعل السكان مع بيئتهم.³

¹بدون مؤلف ،"التنمية الحضرية الاقتصادية في المدينة "،مقال منشور بتاريخ 17 جانفي 2011 على الموقع الالكتروني: <http://sumar92.maghrebarabe.net> . أطلع عليه يوم 2016/05/08 على الساعة 11:00

²-هماش ساعد ،مرجع سابق الذكر ،ص 59.

³-عبد السلام آدم الذرعاني ،مرجع سابق الذكر.

5-الاتجاه الديموغرافي:

اعتبر أصحاب هذا الاتجاه ،أن حجم السكان وكثافته السكانية و أنماط المواليد والوفيات والهجرة هي ذات أهمية بالغة في عملية التحضر،ويظهر ذلك في الهجرة إلى المدن ،فبعض الباحثين لاحظوا أن النمو السكاني الذي طرأ على المدينة ،أعلى بكثير مقارنة بالذي طرأ على الريف ،فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يظهر في التعرف على حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم وتركيباتهم الاجتماعية ،فيمكن التعرف على الحجم من خلال معدلات الزيادة الطبيعية(كالفرق بين المواليد والوفيات في فترة محددة) ،ومعدلات الزيادة الغير الطبيعية(الفرق بين معدل الهجرة من مكان لآخر) ،فهذا الهيكل يفيد في رسم مشروع التنمية الحضرية من خلال التنبؤ لمختلف مستويات الشغل والاقتصاد و لمتطلبات التنمية الحضرية.¹

أما عنصر التوزيع السكاني يتم إدراكه من خلال الكثافة السكانية (نسبة السكان على الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع)فضلا عن تجمعهم طبقا لتوزيع الموارد الطبيعية وتوفر فرص العمل وغيرها،كما يلعب عامل الهجرة دورا هاما في تحديد الحجم السكاني. ويرى الحضر أن الاتجاه الديمغرافي: "إنما تشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين ،أو إلى نسبة هؤلاء إلى إجمالي عدد السكان و يعود هذا إلى أن المجتمع الصناعي الحديث أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات في الوقت الذي لم يسجل فيه نسب المواليد مثل هذا النقص و النتيجة الحتمية لذلك زيادة كبيرة لعدد السكان بالإضافة إلى عامل الهجرة ".

¹-هماش مساعد ،مرجع سابق الذكر ،ص 60.

أما الخصائص السكانية يتم تحديدها وفقا للتركيب السكاني من حيث النوع ،الجنس ،العمر ،الحالة الزوجية و المهنية و التعليمية و متوسط الدخل و غيرها.¹

6-الاتجاه السياسي و الإداري:

إن أغلب دارسي علم الاجتماع الحضري ينظرون إلى المدينة من منظور سياسي إداري كون أن بعدها السياسي محددًا بكونها مركزًا إداريًا ،وهي العاصمة أو المركز وأن كل مدينة لها تأثير على المنطقة المحيطة بها. فالظاهرة الحضرية من الممكن أن تتواكب مع نمو الوظيفة السياسية فهذه الأخيرة تمثل سببا أساسيا لنشأة المدينة و نموها وتطورها.

ارتباط البعد السياسي بنشأة المدينة ،يمكن ملاحظته من خلال نمو معظم الاتجاهات والقوى المحركة لها فهي مسألة لا يمكن ملاحظتها إلا في المدينة ،كما أن التنظيمات السياسية بمختلف أشكالها وصورها لا تنشأ إلا في المدينة.

فالنتائج المترتبة عن اعتماد المدينة على البعد السياسي هو كونه مرتبط بالدولة أو الإقليم أو المقاطعة حيث تكون الوظيفة السياسية هي البعد الأساسي للمدينة العاصمة وهي ظاهرة تتضح بشكل كبير في دول العالم الثالث. أما البعد الإداري له ارتباط كبير بالجانب السياسي فالتنظيم السياسي يركز على خضوع المنطقة الحضرية أو الريفية للإدارة المحلية وتكون بذلك محددة إداريًا.²

¹-المرجع نفسه.

²-هماش مساعد ،مرجع سابق الذكر،ص 63

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن التنمية الحضرية من المفاهيم الهامة التي تبوأ مكانة هامة في معظم الحقول المعرفية، ويظهر ذلك في الاختلاف الواضح في التعاريف والنظريات والاتجاهات التي حاولت تفسير وتحليل عملية التنمية الحضرية، باعتبارها الأسلوب الناجع لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تعني تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل، فهي لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب بل تتعدى ذلك لتشمل تحقيق تنمية حضرية مستدامة، تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية الثقافية والبيئية وغيرها، فهي عملية موجهة للإنسان بالدرجة الأولى باعتباره عنصرا فعالا في إحداث تغيرات بهدف تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع.

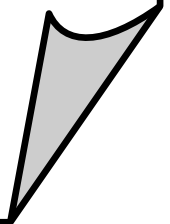
تسعى التنمية الحضرية إلى تحقيق العديد من الأهداف، في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الصحية والخدماتية، والعمل على بناء مدن وأحياء متجانسة متوفرة على مختلف شروط الحياة، وكذا السعي لخلق بيئة اجتماعية تتناسب مع مختلف النشاطات التي يمارسها الأفراد. ومن خلال كل هذه العناصر، يتطلب تحقيق تنمية حضرية مستدامة، الأخذ بعين الاعتبار العوامل الرئيسية التالية للإنسان، البيئة، الموارد.

إن التنمية الحضرية لها عدة اتجاهات نظرية منها الاتجاه الثنائي، الاقتصادي التاريخي، الديموغرافي، الأيكولوجي البيئي كل هذه الاتجاهات حاولت تفسير التنمية الحضرية من زاويتها، إلا أننا نرى أن الاتجاه الأيكولوجي البيئي هو الاتجاه الرئيسي المتحكم في تحقيق تنمية حضرية مستدامة بحكم أن الإنسان و البيئة يلعبان دورا هاما في تجسيدها.

الفصل الثاني

واقع التنمية الحضرية في الجزائر و أساليب

النهوض بالمجال الحضري



تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو التي تحاول بشتى الطرق إنجاح سياستها الحضرية، حيث اتخذت من استراتيجية التنمية الحضرية الخيار الجديد، كآلية جديدة في تسيير وتنظيم المجال الحضري، بهدف تحقيق تنمية محلية من خلال تبني برامج تنموية محددة ضمن أدوات التهيئة و التعمير من أجل إرساء تنمية حضرية مستدامة وفعالة.

إن الغاية من تبني الجزائر لهذه الإستراتيجية، هي مواجهة المشاكل الحضرية التي تعاني منها بيئتها الحضرية، من خلال إقرار قوانين محلية تتعلق بضرورة النهوض بواقع مدنها وأحيائها، لترتقي إلى مصاف عواصم الدول المتقدمة بعصرنة الحياة فيها، وتوفير شروط حياة أفضل للسكان، وسوف نتناول في هذا الفصل واقع البيئة الحضرية في الجزائر وأهم الاساليب التي تبنتها السلطات العمومية لمعالجة الوضع البيئي، والمتمثلة أساسا في سياسة المدن الجديدة و سياسة المدينة، و كلها آليات جديدة شكلت ركائز أساسية لتكريس والتنمية الحضرية المستدامة.

لمعالجة العناصر التي يثيرها عنوان هذا الفصل قسمنا هذا الاخير إلى مبحثين أساسيين و هما:

المبحث الأول:وضعية المجال الحضري في الجزائر

المبحث الثاني:أساليب تنمية المجال الحضري.

المبحث الأول:وضعية المجال الحضري في الجزائر

يعتبر المجال الحضري من المجالات الأكثر تعرضا لمختلف المشاكل البيئية من بينها التلوث بأنواعه ،وما يشكله من تهديد لحياة السكان ،كما يعتبر الاكتظاظ السكاني والفقر ،من بين الأسباب الأساسية لهذا التلوث ،وكذا نقص البنية التحتية و ضعفها ،الامر الذي يلعب دورا كبيرا في زيادة حدة هذه المشاكل و تفاقمها ،وهذا ما سنتطرق إليه بالدراسة والتحليل في ما يلي:

المطلب الأول:مشاكل المجال الحضري

يعاني المجال الحضري في الجزائر حالة من التدهور من جراء العديد من مشاكل التي كانت لها انعكاسات سلبية لاسيما على حياة المواطنين ،وإنما على مسار التنمية الحضرية ،كون أن جل المجهودات التي قامت بها الدولة في هذا المجال لم تحقق النتائج المرجوة ،و يمكن حصر هذه المشاكل في ما يلي:

الفرع الأول :مشاكل عمرانية:والتي تتمثل أساسا في:

أ/مشاكل تقنية:و يظهر ذلك من خلال:

-الضعف الشديد فيما يخص التجهيزات والبنى التحتية خاصة.¹

-التوسع العمراني غير المنظم الذي تم في غالب الاحيان على حساب الاراضي الزراعية وبطريقة فوضوية مما أدى لانخفاض نسبة المساحات الزراعية من 0.80 هكتار لكل ساكن

¹-سارة لطرش،«تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة :دراسة ميدانية بمدينة سطيف » ، (رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2010/2011) ،ص 40 .

سنة 1962 إلى 0.32 هكتار لكل ساكن سنة 1991 ،وتصل إلى 0.13 هكتار سنة 2005.¹

-تدهور البيئة و اتلاف الموارد الطبيعية ،الناتجة عن ظاهرة التعمير الفوضوي وعجز السلطات على تسيير المدينة.²

ب/مشاكل اجتماعية:و تتمثل أساسا في:

-اختلال توازن توزيع السكان ،وانتشار السكن الفوضوي غير المنظم في المدينة ،وتقلص فرص العمل مما ينتج عنه تفشي البطالة.

-هجرة السكان إلى المناطق الصناعية بحثا عن فرص عمل و خدمات أكثر نظرا لعدم توفر مرافق الحياة وقلة السكنات و انعدام الأسواق.

-انتشار الأحياء القصديرية أو ما يسمى بمراكز العبور والتي تشكل مركزا اقطاعيا لاستفحال العديد من الآفات الاجتماعية الخطيرة مثل الدعارة والسرقة والمخدرات وغيرها من المشاكل التي تهدد الأمن داخل الأحياء و المدن.³

الفرع الثاني:مشكل التلوث

-تدهور الوضعية في مجال النظافة و الصحة العمومية بسبب انتشار النفايات في المدن ،رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات المحلية ،لذلك نجد معظم التجمعات السكانية الحضرية و الريفية تعاني من صعوبة كبيرة فيما يخص معالجة النفايات مع النقص الملحوظ في تسيير هذه الاخيرة ،خاصة في البلديات ذات الكثافة السكانية ،بسبب النمو الديموغرافي

¹- ج ج د ش ،لجنة التهيئة العمرانية و البيئة ،"مشروع التقرير التمهيدي حول المدينة الجديدة أو المصير الحضري للبلاد".المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة 12 ،نوفمبر 1998 ،ص 37.

²-المرجع نفسه ،ص 39.

³-سارة لطرش ،مرجع سابق الذكر ،ص 41.

الكبير، والاستخدام المفرط لوسائل النقل الحضري واختلال نمط تنظيم المصالح المكلفة بتسيير النفايات.¹

والجدول التالي يوضح الكمية اليومية المنتجة من النفايات بالكيلوغرام للفرد الواحد سواء في المدن المتوسطة و الكبرى.

جدول رقم (02): كمية النفايات اليومية بالكيلوغرام للفرد الواحد المدن المتوسطة والكبرى من سنة 1990 م إلى سنة 2000 م

2000	1990	
0.76%	0,5%	المدن المتوسطة
1.2%		المدن الكبرى

المصدر: من إعداد الطالبتين نقلا من تقرير حول حالة و مستقبل البيئة 2005.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن كمية النفايات اليومية بالكيلوغرام الواحد في المدن المتوسطة تبلغ حوالي 0,5% سنة 1990 ، لترتفع في خلال العشر سنوات بنسبة 0.76% سنة 2000 م ، بينما في المدن الكبرى ارتفعت نسبة 1.2% سنة 2000 م .

-انتشار الأمراض والأوبئة المتقلة عبر المياه من الكوليرا ، الحمى ، أمراض الكبد و الاسهال التي أصبحت تظهر خاصة في فصل الصيف ، وظهر هذه المشاكل يعود إلى وجود قنوات المياه الصالحة للشرب بالقرب من المياه المستعملة ينتج عنه فساد إحدى القنوات ، وتلوث المياه الصالحة للشرب.²

¹- ج د ش ، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة ، "تقرير حول حالة و مستقبل البيئة 2005"، الجزائر ، 05 جويلية 2006 ، ص 211 .
²- المرجع نفسه ، ص 213 .

أ/تلوث المياه:فالمجال الحضري يعاني من مشكل المياه الملوثة ،فهي تصب في البحار والأنهار وهذا يشكل خطرا على المجال الحضري ،وعلى الثروة السمكية وتلوث المحطات السياحية مما يقلص من القدرات الاقتصادية.¹

-انتشار قنوات الصرف الصحي بشكل فوضوي ،مما نجم عنه فيضانات متكررة بمجرد سقوط كميات معتبرة من الأمطار مما ينجم عنه خسائر مادية و بشرية.²

ب/التلوث الجوي و نوعية الهواء:

-انعدام المساحات الخضراء الناتجة عن غياب المرافق الأساسية على مستوى الأحياء وانعدام التهوية الضرورية و الإنارة الطبيعية.

-انعدام الحزام الأخضر للمدن الذي يتمثل في حسن استخدام الأراضي والمحافظة على المساحات الخضراء.³

-ارتفاع نسبة التلوث الجوي من جراء ما تطلقه السيارات و المصانع من الأدخنة في التجمعات الحضرية ،وقد قدرت الإحصائيات الحظيرة الوطنية للسيارات حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات في 01 ديسمبر 2001 ب 2.843.282 سيارة منها:

-27,33 % من السيارات تستخدم المازوت.

-72,41 % من السيارات تستخدم البنزين.⁴

¹بدون مؤلف ،"التلوث في المجال الحضري " ،مقال منشور بتاريخ 26 مارس 2012 على الساعة 15:51 على الموقع الإلكتروني: https://ar.wiki.pedia.org/wiki/تلوث_المياه أطلع عليه يوم 2016/06/06 على الساعة 15:00

² -سليمة بن شعبان ،مرجع سابق الذكر ،ص 58.

³ - ج د ش ،"تقرير حول حالة و مستقبل البيئة 2005 " ،مرجع سابق الذكر ،ص 214.

⁴ -مرجع سابق الذكر ،ص 215.

المطلب الثاني:خلفيات تدهور المجال الحضري

يمكن إرجاع تدهور البيئة الحضرية في الجزائر إلى عدة خلفيات ،كان لها الاثر السلبي على وضعية المدن الجزائرية منها:

-انشغال الدولة في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات ،بإجراء إصلاحات أسفرت عن التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ،مع إرساء تعددية سياسية ،الامر الذي لم يكن سهلا حيث دخلت الجزائر في ظروف صعبة ودموية أدت إلى انشغال الدولة بالتحكم في الاوضاع الامنية على حساب الاهتمام بالتهيئة العمرانية ،مما خلق فوضى عارمة و سوء تسيير المجال الحضري من جراء هجرة السكان إلى المدن.¹

-عجز المصالح العمومية على تلبية الحاجات الضرورية للمواطن.

-سوء التسيير الإداري و التقني خاصة فيما يخص بجمع النفايات و معالجتها في المزابل أو بتتظيف أو معالجة قنوات صرف المياه ،تنظيم الطرق ووسائل النقل ،والاعتناء بالمساحات الخضراء الأمر الذي يعكس ضعف التسيير وعدم فعاليته وانعدام أحيانا.

-ظهور سلوكات غير حضرية انعكست سلبا على حياة المواطنين و استفحال النزعة الفردية واللامبالاة و الأنانية و ظهور العنف الحضري الذي يصعب السيطرة عليه ،وانعدام المسؤولية.

-غياب سياسة التضامن و التعاون على مستوى الأحياء.²

-تلاشي القيم الاجتماعية التقليدية من أسرة ،مدرسة ،دولة ،الأحزاب و النقابات ، والسلطات عاجزة عن إيجاد الحلول و الوسائل ،وبالتالي تلجأ إلى أعمال ظرفية غير منتظمة ،وهذا ما يؤدي إلى تفاقم الأضرار و الشعور بخيبة أمل.

¹-سليمة بن شعبان ،مرجع سابق الذكر ،ص 53.

²-ج د ش ،"مشروع التقرير التمهيدي حول المدينة الجديدة أو المصير الحضري للبلاد " ،مرجع سابق الذكر ،ص 41.

- غياب الثقافة البيئية للمواطن و تلاشي القيم.
- افتقار هذه المدن إلى التخطيطات و التصميمات اللازمة كالتهيئة و ضعف المراقبة من طرف البلديات لقطاع التعمير ، وعدم احترام و اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- التلاعب في دفع المخالفات.
- تفشي المضاربات العقارية.¹
- لذلك كان لزاما على السلطات العمومية اقتراح ووضع حلول إستعجالية للتصدي لمثل هذه المشاكل الحضرية والاهتمام بالبيئة العمرانية والخدمات ،وتتمثل أساسا في أعمال البلدية في مجال التخطيط و تنظيم المدن من خلال:
- إقامة أبنية و مرافق عامة.
- تنظيم المناطق العمومية.
- تبني مشاريع ذات المصلحة العامة.
- إقامة المساحات الخضراء و الحدائق للتنزه و التسلية.
- توفير الخدمات الضرورية من خلال التكفل بأعمال التنظيف وحماية المحيط ، وإحداث وصيانة شبكات تصريف المياه ،تأمين ذبح المواشي في ظروف أكثر صحية ومراقبة الاستهلاكية ،و المحافظة على النظافة التامة و الصحة العامة لجميع السكان ،و منع رمي النفايات في الطرق و المناطق العامة.²

¹ - ج ج د ش ، "مشروع التقرير التمهيدي حول المدينة الجديدة أو المصير الحضري للبلاد " ،مرجع سابق الذكر ،ص 43.

² - بدون مؤلف ، "تأثير العمران على البيئة " ،مقال منشور بتاريخ 2012 على الساعة 02:32 على الموقع الإلكتروني:

أطلع عليه يوم 2016/07/28 على الساعة 11:00 http://wiki.pedia.org/wiki/تأثير_العمران_على_البيئة

-توفر الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية من خلال الدعم في مختلف الأنشطة التي تقوم بها كل من الجمعيات والنوادي ،وذلك بتقديم الدعم المالي لمواصلة المشاريع و العمل على توفير البنايات و التجهيزات الضرورية لذلك.¹

المبحث الثاني:أساليب النهوض بالمجال الحضري في الجزائر

من أجل وضع حد لجل المشاكل التي أوردناها سالفا ،و محاولة منها الالتحاق بركب الدول المتقدمة ،قامت الجزائر باعتماد أساليب و آليات حضرية حديثة تتمثل أساسا في سياسة المدن الجديدة و سياسة المدينة ،من أجل الارتقاء بمجالها الحضري واستدامته وسيتم تناولها في ما يلي:

المطلب الأول:المدن الجديدة كأسلوب لتنمية حضرية مستدامة (Villes Nouvelles)

قبل التطرق إلى سياسة المدن الجديدة المنتهجة في الجزائر ،يجدر بنا أولا وقبل كل شيء التعريف بالمدن الجديدة و أهدافها في ما يلي:

الفرع الأول:تعريف المدن الجديدة

لقد ورد مصطلح المدن الجديدة في العديد من الكتب و بمعاني ومفاهيم مختلفة فهناك من يشير إلى أن المدن الجديدة هي عبارة عن مجتمع جديد New community ،أو مجتمع مخطط .²Planned Community،ومدن جديدة News Cities ومدن جديدة New Towns

وقد عرفها "جيدون جولاني" G.Golani على أنها:«مجتمعات جديدة مخططة يتوفر بداخلها المرافق و الخدمات الثقافية و الاجتماعية والسياسية ،فهي مجتمعات مخططة

¹-المكان نفسه.

²-صباح لمزاود ،«دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة : دراسة ميدانية في الجديدة علي المنجلي » ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري ،قسنطينة) ،ص 46.

لبيان استخدام الأرض بحيث ينظر إليها باعتبارها تمنح الفرص الكافية للإبداع و الاستماع بكل الفرص الكافية للإبداع والاستماع بكل أوجه الحياة الحضرية ¹. من التعريف نستنتج أن المدن الجديدة عبارة عن تلك المجتمعات المخططة و المنظمة تتوفر على جميع مرافق الحياة والاستمتاع بها.

أما دائرة المعارف البريطانية **The new encyclopedia Britannica** اعتبرت المدن الجديدة على أنها: «شكل من أشكال التخطيط الحضري صممت أساسا لإعادة توزيع السكان خارج المدن الكبرى الثقافة والترفيه ². فالمدن الجديدة وفقا لهذا التعريف هي مجتمعات مخططة لأغراض مختلفة سواء اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و يعمل على إعادة التوازن السكاني.

وقد تبني المشرع الجزائري تعريف المدينة الجديدة حسب المادة (03) من القانون رقم 01/20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة على أنها: «تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة ³.

ويشير المشرع الجزائري في القانون رقم 08/02 المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها في المادة (02) منه على ما يلي: «تعد مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري، ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز ⁴.

¹- علي أحمد حمدي، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري و التنمية المتوازنة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 145.

²- علي أحمد حمدي، مرجع سابق الذكر، ص 146.

³- ج د ش، القانون رقم 20/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق 12/12/2001، المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، سنة 2007، المادة 03، ص 19.

⁴- ج د ش، القانون رقم 08/02، المؤرخ في 25 صفر عام 1423 هـ الموافق 12/12/2001، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، المادة 02، ص 04.

ونفهم من التعريف أن المدن الجديدة هو ذلك التجمع البشري الحضري يعمل على تحقيق التوازن العمراني، الاجتماعي، الاقتصادي و المتوفر على المرافق و التجهيزات.

من التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى تعريف إجرائي للمدن الجديدة على أنها عبارة عن مجتمعات مخططة ومنظمة، تكون في إطار استراتيجية التنمية الحضرية والاقليمية تعمل على تحقيق التوازن في جميع المستويات وتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان من مرافق و خدمات و تجهيزات.

الفرع الثاني: أهداف المدن الجديدة

تسعى المدن الجديدة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- الأهداف الاجتماعية: توفير احتياجات ومتطلبات السكان و توفير كل مرافق الحياة، وذلك لتشجيعهم على التمرکز في المدينة.¹
- الأهداف الاقتصادية: تتمثل أساسا في إيجاد فرص عمل جديدة عن طريق تنويع الخدمات و الوظائف للسكان، وذلك بإقامة مدن صناعية جديدة لتجنب الصناعات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة، بدلا من تركزها في المدن الكبرى وبذلك توفر أساسا اقتصاديا.²
- أهداف سياسية حضرية شاملة: تنظيم الكثافة السكانية في الأقاليم و التوزيع العادل، مع انشاء مراكز و تجهيزات حضرية جديدة، وذلك لتجنب الهجرة.³

الفرع الثالث: الإطار القانوني للمدن الجديدة في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية على تبني نموذج المدن الجديدة كأسلوب للتنمية الحضرية المستدامة، لمواجهة التحضر السريع الذي تعاني منه مدنها الذي تشهد عدم التجانس، بسبب

¹ -حسينة يناك، فاطمة كارش، مرجع سابق الذكر، ص 25.
² -ليليا حفيظي، "المدن الجديدة و مشكلة الاسكان الحضري: دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008)، ص 73.
³ -حسينة يناك، فاطمة كارش، نفس المرجع السالف الذكر و نفس الصفحة.

ارتكازها على الشريط الساحلي و التلي ،مما انجر عنه مشاكل تتمثل أساسا في أزمة السكن وسوء استغلال الأراضي الفلاحية الناجمة من التوسع العمراني الكثيف ،مما دفع الجزائر إلى اتخاذ كافة التدابير و الوسائل لمواجهة المشاكل الحضرية.

❖ القانون رقم 08/02 المتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها

لقد أشار المشرع الجزائري في القانون 08/02 في المادة (02) إلى تعريف المدن الجديدة بدقة أكثر من تلك الواردة في القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة المشار إليها سالفًا ،كونها تتوفر على عدة عناصر تتفاعل و تتداخل فيما بينها حتى نكون أمام مدينة جديدة بمعنى الكلمة ،وهذه العناصر تتمثل في:

1-التجمع البشري:و تتمثل في الكثافة السكانية التي تتمركز في هذا الفضاء الجديد ،لتحقيق احتياجاتها الحالية من سكن و شغل ،و تختلف هذه الكثافة من دولة لأخرى ،وقد تم تحديد عدد السكان وظيفة كل مدينة ،فالمدن الجديدة المنوط بها كبح التوسع الحضري يتراوح عدد سكانها ما بين 150.000 ن و 200.000 ن كالمدينة الجديدة سيدي عبد الله و بوينان.¹

أما المدن الجديدة المختصة بإعادة توزيع التوازن الإقليمي تتمثل في المدينة الجديدة بوغزول ،قدرت الكثافة السكانية فيها 30.000 و 8.000 ن على أن تتوسع مستقبلا.²

2-الطابع الحضري:يقصد به خلق فضاء تتوازن فيه الإمكانيات الاجتماعية ،الاقتصادية و البشرية .كتوفير الاحتياجات الأساسية من توفير فرص العمل ،الاسكان و التجهيز ،فلا يمكن اعتبار أي تجمع لعدد من السكان يشكل مدن جديدة ،فنجد نسبة كبيرة من سكان

¹-كريمة كتاف ،« مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 08/02 » ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة 01 2012/2013)،ص 24.

²-حسنية يناك ،فاطمة كارش ،مرجع سابق الذكر ،ص 78.

الريف لا تمثل مدن جديدة كونها تفتقر للمقومات والبنى التحتية من مراكز إدارية ،مدارس ،جامعات ،مستشفيات ،مصانع.¹

3-الموقع الخال: اختيار الموقع الخال كقاعدة أساسية لإقامة المدن الجديدة و خلق التوازن الجهوي بين الأقاليم و المناطق ،بغية كبح نمو المدن الكبرى و تضخمها والحد من مشاكلها من جهة ،و ضمان استمرار استقطاب هذه المدن الجديدة للسكان من جهة أخرى.²

فاختيار الموقع الخال يساعد على حسن تنظيم المدينة من حيث التعمير ،و توازنها من حيث الهيكلية و توفرها على السكنات ،الإدارات ،الأسواق ،المساحات الخضراء ،المدارس ،المستشفيات و أماكن الترفيه.والموقع الخال يتيح امكانية المحافظة على الأراضي الفلاحية و إعطاء نصيب للمساحات الخضراء داخل التجمعات السكانية.³

4-التوازن الوظيفي: يقتضي هذا الأخير تشجيع المشاريع التنموية بقدر كبير من الرعاية و الاهتمام و تحسين مستوى الخدمات بخلق فضاء تتوازن فيه الامكانيات الاجتماعية ،الاقتصادية و البشرية ،بما يتيح إمكانية الحصول على فرص التشغيل للسكان والتجهيز،و يتضح ذلك جليا في المادة (02) من القانون 08/02 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة.⁴

فالمدينة الجديدة وفقا لهذا القانون ليست فقط مجرد حشد لعدد من السكان ،إنما تمثل مركز تفاعل فيه مجموعة من العوامل الاجتماعية المتمثلة أساسا في السكن ،العمل و الترفيه ،إضافة للقاعدة الاقتصادية المتمثلة في ضمان التوزيع المتوازن للصناعة و فتح باب للاستثمار ،مما يتيح فرص العمل و الخدمات و القضاء على إشكالية السكن.⁵

¹-كريمة كتاف ،مرجع سابق الذكر ،ص 25.

²-حسينة بذاك ،فاطمة كارش ،مرجع سابق الذكر ،ص 79.

³-المكان نفسه.

⁴-ج ج د ش ،القانون رقم 08/02 ،المؤرخ في 25 صفر عام 1423 هـ الموافق 2001/12/12 ،المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها ،المرجع نفسه.

⁵-كريمة كتاف ،مرجع سابق الذكر ،ص 26.

❖ شروط إنشاء المدن الجديدة:

لقد حدد المشرع الجزائري في الباب الثاني من القانون 08/02 شروط أساسية لإنجاز المدن الجديدة و هي على النحو التالي:

1-الموقع:المدن الكبرى الجزائرية نجدها تعاني من اختلال التوازن في السكان ،بحيث تتمركز نسب كبيرة منها في الجزائر العاصمة التي شكلت قطبا جاذبا للسكان ،تليها المدن الثلاث الأخرى المتمثلة في وهران ،قسنطينة ،عنابة ،لهذه الأسباب لا نجد من جديدة إلا في الهضاب العليا و الجنوب ،غير أنه استثنائية و تخفيفا للضغط على المدن الكبرى الواردة أعلاه ،لا يمكن انشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية ،¹ والمادة (04) من القانون السابق الذكر تنص:«لا يمكن انشاء المدن الجديدة إلا في الهضاب العليا والجنوب ،غير أنه ، و بصفة استثنائية ،و تخفيفا للضغط على المدن الكبرى وهران و الجزائر و قسنطينة و عنابة ،يمكن إنشاء مدن في المناطق الشمالية للبلاد .»²

فالمشرع الجزائري من خلال هذا التعريف يعمل على خلق ظروف ملائمة لتنمية الوطنية والتوزيع العادل بين الأقاليم و المناطق.

2-العقار:وفقا لأحكام القانون 25/90 المؤرخ في 18 سبتمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري،لا يمكن إنشاء هذه المدن بصفة كلية أو جزئية فوق الأراضي الصالحة للزراعة وذلك مراعاة للأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالتهيئة العمرانية ،الرامية إلى تحديد القواعد العامة التي تنظم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير و وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية

¹ -جميلة دوار ،« المدن الجديدة في التشريع الجزائري » ،التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة 20 أوت -سكيكدة - ،العدد 38 ،جوان 2014 ،ص 229.

² -المادة 04 من القانون رقم 08/02 ،نفس المرجع السالف الذكر و نفس الصفحة.

،والمناظر وحماية التراث الثقافي والتاريخي ،والعمل على احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية.¹

3-الإجراء:إنشاء المدينة الجديدة يحدد بموجب مرسوم رئاسي استنادا لأدوات التهيئة والتعمير،استناد الرأي الجماعات الإقليمية ،ومن شروط الإنشاء ما يلي:²

-تعيين أو ذكر البلدية أو البلديات المعنية.

-تحديد محيط تهيئة المدينة الجديدة الذي يشمل كامل التراب البلدية أو البلديات المعنية أو جزء منها.

-تحديد محيط حماية البيئة.

-تحديد البرنامج للمدينة الجديدة ووظائفه.

المطلب الثاني:سياسة المدينة كأسلوب للتنمية الحضرية المستدامة في الجزائر

يشكل تزايد عدد السكان الذي عرفته المدن الجزائرية خلال السنوات الأخيرة ،عاملا ساهم في ظهور و تفاقم العديد من المشاكل الحضرية ،التي تؤثر على حياة المواطن وتهدد أمنه في بعض الأحيان ،مما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في تبني سياسة المدينة على غرار الدول المتقدمة ،من أجل تحقيق تسيير عقلاني للمدن واستدامتها .وقبل التطرق إلى سياسة المدينة التي تم تبنيها في الجزائر ،لابد من تعريف سياسة المدينة أولا ،و ذلك في ما يلي:

¹-جميلة دوار ،مرجع سابق الذكر ،ص 230.
²-المرجع نفسه.

الفرع الأول: تعريف سياسة المدينة

إذا كانت المدينة جوهر تاريخ الحياة الحضرية ،باعتبارها المعيار الرئيسي لقياس تطورها وإحداث تغيرات عدة في مختلف نواحي الحياة ،فسياسة المدينة تعد المفتاح الرئيسي لفهم المجال الحضري ،من خلال إعطاء لكل جزء من أجزاء المدينة وظيفة محددة سواء في المجال الصناعي ،التجاري السكني والخدماتي ،إلا أنه قبل التطرق إلى التعريف بسياسة المدينة سوف نقوم بتقديم أهم التعاريف الواردة بشأن المدينة أولاً.

❖ تعريف المدينة:

لم يتفق المفكرون على تعريف واحد للمدينة ،بل تعددت الآراء و اختلفت كون أن ما ينطبق على مدينة مالا ينطبق على أخرى ،لأنها عرفت بتخصصات متعددة وفق لوجهة نظر الباحثين لها .

يعرف علماء الاجتماع الحضري المدينة على أنها: «تقوم على أساس حجم السكان ،وعلى الوحدات العمرانية التي تضم 20.000 من السكان أو أكثر و ذلك تميزا لها عن الوحدات العمرانية الريفية ».¹ من خلال هذا التعريف نفهم أن مصطلح المدينة يتم تحديده حسب نسبة السكان لذلك اطلق على الوحدة العمرانية التي تضم 20.000 من السكان أو أكثر .

من الجانب العمراني والهندسي قدم "والتربور" **Walter Bor** تعريف المدينة على أنها: «المكان الذي يعيش فيه الناس و يعملون و يمارسون هوايتهم الرياضية و توجد فيه المساكن وأماكن العمل و المحلات التجارية و المدارس و المسارح و كافة وسائل الاتصال

¹-عقابية عبد العزيز ،« تسيير السياسة العمرانية في الجزائر :مدينة باتنة نموذجا » ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2009-2010) ،ص 14.

الكبرى¹. يتضح من خلال هذا التعريف أنه يركز على الجانب الهندسي للمدينة بحيث أنها تشمل مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها.

كما عرفها المشرع الجزائري أيضا في المادة (03) من القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة المشار إليه سالفًا، حيث مزج بين الكثافة السكانية والجانب الوظيفي للمدينة حيث اعتبر أن المدينة هي عبارة عن: «تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية و اجتماعية و ثقافية»².

وعليه يمكن تقديم تعريف إجرائي للمدينة على أنها عبارة عن تجمعات عمرانية حضرية تتميز بالكثافة السكانية العالية، وتنوع الوظائف والخدمات، وترتكز بالدرجة الأولى على النشاطات الصناعية والتجارية، والتخلي عن النشاط الزراعي الذي يعتبر إحدى خصائص المجال الريفي.

❖ تعريف سياسة المدينة

اختلف الباحثين والمفكرين في تحديد تعريف دقيق لمصطلح سياسة المدينة، فكل باحث يعرفها حسب سياقه ووجهة نظر كل واحد إليها، ومن التعاريف نذكر:

حسب تعريف "المفكر كلود شالين" **Claude Chaline** " فإن سياسة المدينة هي: «عبارة عن كل سياسة عامة حضرية تهدف إلى تقليص الاختلالات المجالية والاجتماعية للمدن، معتمدة على التقسيم الاقليمي الذي يوضح بشكل ملموس، الأماكن و الفضاءات التي تكون فيها الاحتياجات محسومة بشكل خاص»³.

¹-صباح لمزاود، مرجع سابق الذكر، ص 40.

²-ج د ش، القانون رقم 06/06 المؤرخ في 12 محرم عام 1427 هـ، الموافق 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، المادة 03، ص 18.

³-سليمة بن شعبان، مرجع سابق الذكر، ص 08.

ونفهم من التعريف أن سياسة المدينة تكون ضمن مخططات التهيئة الاقليمية وتعمل على معالجة الإختلالات الموجودة في ذلك الاقليم من أجل ضمان التوزيع العادل للموارد و الثروات.

وتعرف أيضا على أنها مجموعة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الأحياء الحساسة ،والحد من الفوارق الاجتماعية بين المناطق ،ويشمل التدابير التشريعية والتنظيمية في مجال العمل الاجتماعي والتخطيط الحضري في شراكة بين السلطات المحلية وشركائها ،وتقوم على أساس تعاقدية يتميز بكونه حل شامل للمشاكل التي لا تفصل بين الجوانب الحضرية ،الاجتماعية و الاقتصادية.¹

ويظهر من خلال هذا التعريف أن سياسة المدينة تقوم على أساس تعاقدية حيث تقوم بها الدولة في شراكة مع الجماعات المحلية ،من أجل معالجة المشاكل في مختلف الجوانب الحضرية ،الاجتماعية الثقافية و الاقتصادية.

يعرفها البعض الآخر على أنها: «مجموعة من القرارات تتركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة لتجهيزها و تنميتها ،أو مجموعة الإجراءات الموحدة من طرف الحكومة لضمان تسيير عمراني متطور ومتوازن مع تحديد حالة البناء الاجتماعي وكيفية تسييره ،وحسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة ،حماية المكان و الظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية و الجهوية و المحلية في ظل السياسة الاجتماعية للبلاد ».² ويتضح من خلال هذا التعريف أن سياسة المدينة عبارة عن مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل القيام بتسيير عمراني منظم ومتوازن مراعاة في ذلك شروط المراقبة و البناء في جميع المستويات الجهوية و الوطنية و المحلية.

¹-politique de la ville, portait de l'architecture et de urbanisme en France , publié sur le cite :

http://fr.wikipedia.org/wiki/politique_de_la_ville. vu le 18/07/2016 à 17 :00

²-عقابية عبد العزيز ،مرجع سابق الذكر ،ص 19.

في الأخير يمكننا القول أن سياسة المدينة عبارة عن تلك السياسة التي تباشرها الدولة، بشراكة مع الفواعل الرسمية الأخرى من المجتمع المدني، القطاع الخاص والجماعات المحلية في مختلف المجالات بغية الحد ومعالجة الاختلالات الموجودة في بعض المناطق، ويتم ذلك على أساس شراكة و تعاقد بين الدولة و الجماعات المحلية حول مشاريع مختلفة.

الفرع الثاني: التشريع لسياسة المدينة في الجزائر و أهدافها

لقد عمدت الجزائر إلى تبني سياسة المدينة كآلية حديثة للحد من المشاكل التي تعاني منها مدنها و تقاديا لتفانقها ،حيث أصبحت ضرورة ملحة تقوم على أساس إشراك جميع الفواعل المحلية ،للخروج بالحلول اللازمة لوضعية التهميش التي تعاني منها بعض الاحياء والتي تهدد استقرار الوضع فيها.

❖ الإطار القانوني لسياسة المدينة

في العقد الأخير من القرن 20 م ،اتجهت الدولة الجزائرية لتبني سياسة حضرية جديدة متمثلة أساسا في سياسة المدينة ،نظرا للتدهور الكبير الذي تعاني منها المدن الجزائرية ،مما أدى لتفانق العديد من المشاكل الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية وحتى التكنولوجية الأمر الذي أدى لبروز أزمة المدينة و بروز المشاكل الحضرية المختلفة ،وعدم قدرة الأفراد على التكيف مع الحياة الحضرية مما أدى لتراجع القيم واستفحال النزعة الفردية¹، وتعدّ الظواهر وتشابك المتغيرات الايكولوجية أدى بذلك تردي المزيد من الأوضاع بفعل التوسع العمراني غير المنظم عبر محيط المدينة و الأراضي الفلاحية ،وانتشار الأكواخ والأحياء القصديرية وغياب النظرة الشاملة لواقع المدينة و القطيعة الواضحة للتصميم والانجاز وانعدام النظرة المعمارية و العمرانية المتجانسة الكفيلة لتحقيق الأهداف الوظيفية

¹-رياض تومي، « أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية -مدينة الحروش نموذجا -» ،(مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005)، ص 75.

والاجمالية و سوء استغلال الأراضي الحضرية ،و تلوث البيئة و انعدام المساحات الخضراء و تنامي ظاهرة الأحياء المتخلفة و الأمراض الاجتماعية ،كل هذا دفعت الباحثين و الدارسين إلى إجراء المزيد من البحوث و الدراسات لتشخيص الواقع الحضري و بغرض رصد أهم العراقيل و العمل على التحكم بما يخدم أهداف التنمية الحضرية.¹

ورغم العديد من المحاولات التي قامت بها الجزائر لتنظيم المجال الحضري ،إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة نظرا للتغيرات السريعة والمستمرة التي تشهدها المدينة ،الوضع الذي أملى على السلطات العمومية ضرورة تبني سياسة جديدة متمثلة في سياسة المدينة ،للتصدي للمشاكل التي تعترى المدينة كالتخلف الحضري و التهميش ،حيث صدر في عام 2006 القانون التوجيهي للمدينة ،الذي جاء في إطار سياسة تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة.

لقد حظيت سياسة المدينة في الجزائر ،بقانون توجيهي يخصها ،ويمثل المرجع القانوني لتسيير و تنظيم المدينة من أجل الارتقاء بها إلى مصاف المدن العالمية المتقدمة ،وهو يحتوي على العديد من المبادئ التي من شأنها إنجاح هذه السياسة ،و يتمثل القانون في ما يلي:

أ-قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة 2001/12/12 م:أقر المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر 2001 م المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة الاهتمام بالمجال الحضري ،والمادة (04) منه تنص على ذلك من خلال مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها وهي كالآتي:²

-خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل.

¹-رياض تومي ،مرجع سابق الذكر ،ص 79.

²-ج د ش ،القانون رقم 20/01 ،المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ،الجريدة الرسمية ،العدد 77 ،المادة 04 ،مرجع سابق الذكر ،ص 19.

-الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغط على الساحل والحوضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب.

-إعادة توازن البنية الحضرية و ترقية الوظائف الجهوية و الوطنية و الدولية و الحواضر والمدن الكبرى.

-حماية الفضاءات و المجموعات الهشة ايكولوجيا و اقتصاديا و تثمينها.

-الحماية و التثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعة و الثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

ب/القانون التوجيهي للمدينة 2006/06/06 م: يحتوي القانون رقم 06/06 المؤرخ في 12 محرم عام 1427 هـ الموافق 20 فيفري 2006 م المتضمن القانون التوجيهي للمدينة على 29 مادة مقسمة على 06 فصول تنص على:

-المبادئ العامة لسياسة المدينة

-التعاريف و التصنيف و يضم 03 مواد.

-الإطار و الأهداف التي تطبق من أجلها سياسة المدينة و يضم 07 مواد.

-الفواعل و الصلاحيات التي تترتب عن هذا القانون و يضم 05 مواد.

-الأدوات و الهيئات و يتكون من 09 مواد.

-وأخيرا أحكام ختامية تتكون من 03 مواد.

أهم ما جاء به هذا القانون هو نموذج تسيير جديد للمدينة و الموضحة في الجدول التالي حسب المادة (02) منه و يضم المبادئ العامة لسياسة المدينة.

جدول رقم (03): يوضح أهم المبادئ الأساسية لسياسة المدينة.

التنسيق و التشاور	- بموجب هذا القانون تساهم مختلف القطاعات و الفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة و منسجمة و ناجعة ، بصفة منظمة و منسجمة و ناجعة ، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة و بتحكيم مشترك.
اللامركز	- الذي بموجبه تسند المهام و الصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي.
اللامركزية	- التي بموجبها تكتسب الجماعات الاقليمية سلطة و صلاحيات و مهام بحكم القانون.
التسيير الجوّاري	- الذي بموجبه يتم بحث و وضع الدعائم و المناهج الرامية إلى اشراك المواطن ، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجموعية ، في تسيير البرامج و الأنشطة التي تتعلق بمحيطة المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة عن ذلك و تقييمها.
التنمية البشرية	- التي بموجبها يعتبر الإنسان المصدر الأساسي للثروة و الغاية من كل تنمية.
التنمية المستدامة	- التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة.
الحكم الراشد	- الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن و تعمل على تحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية.
الإعلام	- الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم و تطورها و آفاقها.
الثقافة	- التي بموجبها تشكل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافي ، في إطار القيم الوطنية.
المحافظة	- التي بموجبها تتم صيانة الأملاك المادية و المعنوية للمدينة والمحافظة المحافظة عليها و حمايتها و تثمينها.

الإنصاف الاجتماعي	-الذي بموجبه يشكل الانسجام و التضامن و التماسك الاجتماعي العناصر الأساسية لسياسة المدينة.
-------------------	---

المصدر: من إعداد الطالبتين نقلا من القانون التوجيهي للمدينة 06/06.

من خلال الجدول يمكن القول أن سياسة المدينة تركز على مبادئ رئيسية كالتسيير الجوّاري الذي بواسطته يقوم بإشراك المواطنين في مختلف البرامج والأنشطة التي تتعلق بحماية محيطهم الاجتماعي، وتتنهج أسلوب التنمية المستدامة من أجل تلبية حاجيات الأفراد الحالية والمستقبلية، وكذا العمل بمبدأ الإنصاف الاجتماعي الذي بموجبه تحقق العدالة و التضامن و الترابط الاجتماعي داخل المدينة.

الفرع الثالث: أهداف سياسة المدينة

ظهرت سياسة المدينة خلال السنوات الأخيرة، كرد فعل سياسي على استفحال المشاكل التي تعاني منها المدن في عدد من الدول العربية لاسيما بعد بروز مشاكل الضواحي، وهو ما فرض عليها التفكير في وضع برامج خاصة لمواجهة هذه المشاكل بحيث أعطيت لها تسميات مختلفة مثل المدينة الاجتماعية، عقد التنمية الاجتماعية للأحياء، ميثاق جودة المدن، التجديد الحضري، أجندة 21 المحلية، المخطط المحلي و سياسة المدينة.¹

لكن بغض النظر عن اختلاف التسميات، فإن الأهداف التي تبنتها أغلب الدول المعنية لهذه البرامج هي أهداف متفق عليها تتمثل في:

-التخفيف أو القضاء عن الاختلالات المجالية (الفرق بين الأحياء الغنية و الفقيرة) بهدف تحقيق الانسجام الحضري بين المدن.

¹ -محمود بهوض، "سياسة المدينة في المغرب"، مقال منشور بتاريخ ماي 2012 على الموقع الإلكتروني: www.maghress.com/hespress/53316 أطلع عليه يوم 2016/08/28 على الساعة 14:00

-تزويد المجالات المتضررة بالبنائيات و التجهيزات الأساسية في ميادين الإدارة ،التربية والتعليم ،الثقافة و الفنون ،التعمير و السكن ،الصحة ،البيئة و الترفيه و غيرها.

-ضرورة العمل على دعم التنمية الاقتصادية للمناطق المتضررة عن طريق خلق فرص عمل ،تشجيع التكوين و المبادرة و تحويل هذه المناطق من ضواحي ضعيفة اقتصاديا إلى مناطق اقتصادية تساهم في التنمية المحلية.

-تحقيق الانسجام الاجتماعي عن طريق ادماج المجالات و الفئات المهمشة في النسيج الحضري القائم على شباب و نساء ،معوقين ،عاطلين ،شيوخ ،فقراء.

-العمل على تحسين و تحديد نسيج المناطق الحضرية و تحسين الاطار المعيشي و ضمان الأمن.

-محاربة الفئات الاجتماعية كالمخدرات ،العنف ،السرقه ،الفقر و البطالة.¹

-ترقية المدن المستدامة و الاحياء الايكولوجية.

-تأهيل مستوى المدن و الأقاليم.

-تعزيز دور المدن ،باعتبارها انتاج الثروة و خلق مناصب الشغل.²

وقد تبني المشرع الجزائري حسب المادة (06) من القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا فيما يلي:

1-توجيه و تنسيق الانسجام الحضري بين المدن من خلال:³

-تقليص الفوارق بين الأحياء و ترقية التماسك الاجتماعي.

-القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية.

¹-محمود بهوض ،المرجع نفسه.

²-سليمة بن شعبان ،مرجع سابق الذكر ،ص 11.

³-المادة 06 من القانون رقم 06 / 06 ،مرجع سابق الذكر ،ص 18

- التحكم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة و حولها.
- ضمان توفير الخدمة العمومية و تعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة و التربية و التكوين و السياحة و الثقافة و الرياضة و الترفيه.
- الوقاية من الأخطار الكبرى في الشبكات الجهوية و الدولية.
- 2-تحقيق تنمية مستدامة في مختلف المجالات سواء المتعلقة بمجال التنمية المستدامة و الاقتصاد و المجال الحضري و الثقافي و المجال الاجتماعي و مجال التسيير و المجال المؤسساتي ،وكل مجال يحتوي على أهداف محددة مندمجة ضمن خطة شاملة يتم وضعها حيز التنفيذ .(حسب المادة 13)¹
- أ/مجال التنمية المستدامة و الاقتصاد الحضري :يهدف إلى:
 - المحافظة على البيئة الطبيعية و الثقافية.
 - الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية.
 - ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة.
 - ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال.
- ب/في المجال الحضري و الثقافي :يهدف إلى التحكم في المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية و المناطق الساحلية و الحمية عن طريق:
 - تصحيح الاختلالات الحضرية.
 - إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تحديثه لتفعيل وظيفته.
 - المحافظة على التراث الثقافي و التاريخي و المعماري للمدينة و تثمينه.
 - المحافظة على المساحات الخضراء و ترقيتها.

¹ -ج د ش ،القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،الجريدة الرسمية ،العدد 15 ،الجزائر ، 12 مارس 2006 ،مرجع سابق الذكر ،ص 19.

-تدعيم و تطوير التجهيزات الحضرية.

-ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية.

-وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفة المدينة.

-ترقية المسح العقاري و تطويره.

ج/في المجال الاجتماعي: يهدف إلى تحسين ظروف و إطار معيشة الأفراد من خلال:

-مكافحة تدهور ظروف معيشة في الأحياء.

-ترقية التضامن الحضري و التماسك الاجتماعي.

-ترقية و تطوير النشاطات السياحية و الثقافية و الرياضية و الترفيهية.

-المحافظة على النظافة و الصحة العمومية و ترقيتها.

-الوقاية من الانحرافات الحضرية.

-تدعيم التجهيزات الاجتماعية و الجماعية.

د /في مجال التسيير: يهدف لترقية الحكم الراشد من خلال:

-تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة.

-توفير و تدعيم الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها.

-تأكيد مسؤولية السلطات العمومية و مساهمة الحركة الجمعوية و المواطن في تسيير المدينة.

-دعم التعاون بين المدن.

هـ/في المجال المؤسسي: و يهدف إلى:

- وضع إطار وطني للرصد و التحليل و الاقتراح في ميدان سياسة المدينة.
- ترقية تمويل سياسة المدينة في إطار مساهمات الميزانية الوطنية و المالية المحلية والآليات المستحدثة كالاستثمار و القرض طبقا للسياسة الاقتصادية الوطنية.
- تدعيم متابعة الهيئات المختصة تنفيذ سياسة المدينة و البرامج و النشاطات المحددة في هذا الإطار و مراقبته.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع المجال الحضري في الجزائر ،من خلال تناولنا المشاكل والأسباب التي أدت إلى تدهور المجال الحضري ،وكذلك أساليب التنمية الحضرية.

إذ توصلنا إلى أن المجال الحضري يشكل النواة الرئيسية للتنمية ،ودعامة أساسية لتجسيد تنمية حضرية مستدامة ،ويبرز ذلك جليا من خلال التطرق للمشاكل التي تعاني منها المدن الجزائرية ومحاولة التصدي لها ،مما دفع بالجهات الحكومية إلى تبني أساليب جديدة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة ،كاتخاذ أسلوب المدن الجديدة من خلال اصدار القانون 08/02 المتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة والأهداف التي ترمي لتحقيقها.

كما تبنت سياسة المدينة من خلال اعتمادها على القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،بحيث أن هذا القانون تميز بالوضوح والشفافية في التسيير المدينة ،كونه جاء بأهداف من شأنها أن تعطي وجها آخر للمدينة على شاكلة المدن العالمية.

إلا أن الجزائر لم تتوقف عند هذين القانونين للنهوض بمجالها الحضري ،ووضع حد للمشاكل التي تعاني منها مدنها ،بل واصلت مجهوداتها عندما حاولت أن تساير ركب الدول المتقدمة واهتمامها بمشاريع الأحياء الايكولوجية الذي سيكون محل دراستنا في الفصل اللاحق.

الفصل الثالث

الأحياء الإيكولوجية كنموذج للتنمية الحضرية

المستدامة في الجزائر

استحوذ موضوع الأحياء الإيكولوجية اهتمام العديد من المختصين في المجال الاقتصادي السياسي، الاجتماعي والبيئي، وتم تناوله بالدراسة لإظهار مدى أهميته في تكريس الأحياء المستدامة، وقد أصبحت فكرة عالمية حيث انتشرت تجارب الأحياء الإيكولوجية في معظم دول العالم الصناعي و النامي على حد سواء، تبنتها هيئات حكومية ودولية تطالب بتبنيها لما لهذه الأحياء من دور في الحفاظ على البيئة.

لقد تبلورت هذه الفكرة إثر مجموعة من الاجتهادات واللقاءات بين متخذي القرار في العديد من الدول نتيجة التدهور البيئي الذي تعرفه هذه الأخيرة، والذي كانت من ورائه أسباب عديدة أهمها الانفجار السكاني، وما تبعه من توسع غير عقلاني للمجال الحضري بانتشار المدن والأحياء التي تفتقر إلى التهوية، بحكم عدم تحكم السلطات في الوضع، لتصبح معرقلا للآفات الاجتماعية بسبب حالة التهميش و انتشار للفقر فيها، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد حل لهذه الوضعية التي تشكل تهديدا للبيئة، ويعد نموذج الأحياء الإيكولوجية، نموذجا تنمويا مستداما، يقوم على ثلاث اعتبارات أساسية اقتصادية، اجتماعية بيئية، يهدف إلى تحقيق حاجات الأجيال الحالية دون المساس بالأجيال المقبلة، في ما يسمى بالتنمية المستدامة.

والجزائر على غرار دول العالم وبعد مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية الرامية إلى حماية البيئة سعت إلى الارتقاء بمجالها الحضري وتنميته للحد من المشاكل التي بدأت تتفاقم في السنوات الأخيرة والتي تهدد الاستقرار و الأمن داخل المدن، وشكلت الأحياء الإيكولوجية الآلية الحضرية الحديثة التي تركز الاستدامة للبيئة الحضرية، وتوفر شروط العيش الكريم للمواطنين.

لذلك خصص هذا الفصل لدراسة تجربة الأحياء الإيكولوجية في الجزائر، وقد قسمت لمبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: تعريف ونشأة الأحياء الإيكولوجية

المبحث الثاني: ظهور فكرة الأحياء الإيكولوجية في الجزائر

المبحث الأول: تعريف و نشأة الأحياء الإيكولوجية (Eco quartier)

يعتبر نموذج الأحياء الإيكولوجية موضوع دراسة في العديد من المجالات في العلوم الإنسانية مثل علم الاقتصاد، السياسية، وعلم الأرض والهندسة، وإن كانت بعض المواضيع توصف بمواضيع الساعة، فإن الأحياء الإيكولوجية موضوع كل الأوقات لارتباطه المباشر بحياة الفرد و بيئته.

المطلب الأول: تعريف الأحياء الإيكولوجية

قبل التطرق لمفهوم الأحياء الإيكولوجية يجب تحديد مفهوم الحي أولا ثم مفهوم الحي الإيكولوجي.

الفرع الأول: تعريف الحي

يعرف الحي من وجهة نظر سسيولوجية على أنه: «مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي، و المصلحة المشتركة، و يؤثر بعضهم على بعض، وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه»¹. من خلال هذا التعريف نفهم أن الحي وحدة سكنية يتميز سكانها بخصائص اجتماعية معينة و بمصالح مشتركة تربط فيما بينهم كاستفادة من خدمات الحي، المحافظة على المحيط والعمل على وقايته وصيانته واستدامته.

وقد عرفه المشرع الجزائري في المادة (04) من القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة على أنه: «جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبته من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني و بنيته و تشكيلته و عدد السكان المقيمين به»².

¹- جميلة العلوي، «واقع الأحياء الإيكولوجية المختلفة لمجتمع مدينة سطيف حي طنجة نموذجا»، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007)، ص 13.

²- ج د ش، القانون رقم 06-06، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، المرجع نفسه.

من التعريف نفهم أن الحي يتحدد حسب تركيبة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين فيه فهي إذن مختلفة وغير متجانسة.

ويعرفه البعض الآخر على أنه: «وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي معين، حيث يشغل مساحة من حدود المدينة، وهو ذلك النمط التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان و بهذا يمثل المجال بين المسكن الجغرافي والاجتماعي، وكل حي يتخصص بوظائف معينة كالوظائف الإدارية، التجارية السكنية»¹.

بمعنى أن الحي الإيكولوجي تلك القطعة الأرضية من المدينة، التي تسيير وفق هيكل تنظيمي مع التميز بصفة التخصص في الوظائف.

أما كلمة إيكولوجية Écologie أو علم البيئة، فهو مصطلح مشتق من الأصل اليوناني تتكون من مقطعين oikos تعني المنزل أو المسكن، Logos (العلم) أي علم المسكن، وتعرف بأنها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية (حيوانية أو نباتية) مع بعضها البعض ومع المكونات غير الحية علم التنبؤ وهو فرع من علم الأحياء Ecologie المحيطة بها (المجال الجوي، المائي، الترابي يدرس العلاقات بين الكائنات الحية و بيئتها)².

أما من ناحية الدلالة الاستيمولوجية فإن موضوع الإيكولوجية هو دراسة جملة من المسائل المتعلقة بشكل مباشر:

-الأوساط أو البيئات التي تعيش و تتكاثر فيها الكائنات الحية.

-العلاقات الناشئة و الصلات التفاعلية مع الكائنات و محيطها.³

¹-جميلة العلوي، نفس المرجع السابق و نفس الصفحة.

²-رشيد دحدوح، «مفهوم الطبيعة في الفكر الإيكولوجي المعاصر»، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.aljabriabed.net/n_95-02_dahaouh.html

أطلع عليه يوم 2016/07/04 الساعة 11:00

³-نبيلة بوسقيعة، «السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية لولاية جيجل» (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006)، ص 15.

حسب القاموس الفرنسي **Petit Robert** (1998 م): الإيكولوجية هي دراسة الأوساط أين تعيش الكائنات الحية، والعلاقات التي تربط هذه الكائنات مع بعضها البعض ومع الوسط الذي يعيش فيه.¹

الفرع الثاني: تعريف الحي الإيكولوجي

تعددت واختلفت وجهات النظر في التعاريف المقدمة حول مفهوم الأحياء الإيكولوجية كونه من المفاهيم الجديدة للتنمية الحضرية، ولهذا سنحاول التطرق لعرض البعض منه:

عرف القاموس الفرنسي **La petit Larousse illustré** **لاغوس الصغير المصور**

الحي الإيكولوجي على أنه جزء من المدينة أو مجموعة من المباني التي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة ملاحظة في ذلك طاقة البيئة للحياة الاجتماعية.² بمعنى أن الحي عبارة عن مجموعة من السكنات التي تعمل بمبادئ التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والحياة الاجتماعية للأفراد.

كما يعرف الحي الإيكولوجي المستدام على أنه عبارة عن منطقة حضرية يصادف به من منظور التنمية المستدامة، وأن يقلل فيها إلى أقصى قدر ممكن من التأثير على البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية، نوعية الحياة، التنوع و الاندماج الاجتماعي، وهذا من أجل بناء حي مع مراعاة عدد كبير من القضايا الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية من تخطيط حضري والتقييم والهندسة المعمارية لهذا الحي، من خلال تعميم أفضل الممارسات لكامل المدينة و تطبيق التنمية المستدامة على مستوى الأحياء.³

وفقا لهذا التعريف فإن الحي الإيكولوجي جاء من أجل:

¹ - المكان نفسه.

² -Le petit Larousse illustré , op cit , p 372.

³ - Salmon Grace YEPEZ , « constructions d'un outil environnementale des éco quartier :vers une méthode systémique de mise en œuvre de la ville durable » ,(mémoire doctorat des sciences physiques et de l'ingénieur , université Bordeaux1 , faculté des sciences et techniques architecturales ,2011),p 113.

-مواجهة تحديات اليوم.

-تحسين إدارة المياه و إعادة تدوير النفايات.

-مكافحة الزحف العمراني.

-تشبيد المباني المتوفرة على النظافة.

-الحد من حركة السيارات.

فالحى الإيكولوجى نظم من أجل تكريس ثلاث مبادئ أساسية للتنمية المستدامة متمثلة في المجالات الثلاثة وهي:

• المجال الاجتماعي عن طريق:

تشجيع النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأجيال، وكذا تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي، إشراك المواطن في تدبير شؤون الحي، وتدريب الجهات الفاعلة لتحقيق حي إيكولوجي مستدام.

• المجال الاقتصادي عن طريق:

توفير خدمات اقتصادية متنوعة بما فيها، إنشاء معدات (تجهيزات)، نشاطات حيوية اقتصادية وتجارية تخلق فرص العمل من مهن و حرف و تجارة.¹

• المجال الإيكولوجي عن طريق:

حل إشكالية التنقل بتوفير شبكة النقل الحضري العصري للمواطن القاطن في الحي، اقتصاد الطاقة والعمل بإيجابية فيما يتعلق بإنتاج واستهلاك الطاقة، استهلاك المياه

¹-Mohamed Amine Nadji , « réalisation d'un éco-quartier » (mémoire magister sciences de l'environnement climatologie , université Oran , faculté des sciences exactes et appliquées ,2015),p 51.

باسترجاع مياه الأمطار والصرف الصحي لها ،معالجة النفايات بجمعها وتنقيتها وعلاجها المحافظة على البيئة ومنظرها الطبيعي والحرص على توفير قدر من المساحات الخضراء.¹

ويرى البعض الآخر أنه عبارة عن تطوير حي مستدام وتطوير اعتباراته من كثافة النقل والأشكال الحضرية ،ومراعاة التنوع الاجتماعي والوظيفي ومشاركة المجتمع المدني.² فهذا التعريف يشير إلى أن الحي الإيكولوجي يعمل على الحد من كثافة النقل و يتميز بتنوع الخدمات فيها ومشاركة المجتمع المدني في إدارته.

بينما **المنظور الأوروبي** يشير في تعريفه للحي الإيكولوجي إلى ذلك المكان الذي يتواجد فيه الناس للعيش والعمل بحيث يستجيب لمختلف متطلبات واحتياجات المقيمين فيها حاليا وفي المستقبل ،لتوفير جودة الحياة الآمنة والمخططة والمنظمة ،ويعمل على التساوي في الحاجات والخدمات للجميع.³ نفهم من التعريف أن الحي الإيكولوجي جاء لغرض تحقيق حاجيات الناس الحالية و المستقبلية بشكل مخطط ومنظم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في إطار ظروف حياة تتسم بالأمن والعدالة.

أما محافظة حوض باريس **la préfecture de Ilede France** فقد قدم تعريفا أدق للحي الإيكولوجي حيث يرى بأنه مشروع حضري مثالي من وجهة نظر التنمية الحضرية والتوسع الحضري أو تحويل الحي الموجود والمهمل وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيه ،والحفاظ على تنوعه البيولوجي كذلك الترويج للتنقل البديل متعدد الوسائط ،وتحقيق جودة الحياة ،والاقتصاد في الموارد الطبيعية والاصطناعية والوقاية والتحكم في التلوث و المخاطر كونها قضايا هامة تحقق الأهداف في شتى الميادين.⁴

¹-ibid.

²- Mairie de l'éco quartier , place de 08 Mai 1945 ,Ruel Malmaison , publie le 09/04/2015 sur le cite : www.marie.rueilmaison.fr/tags/écoquartier. Vu le 10/08/2016 à 14 :00.

³ - Salmon Grace YEPEZ, **op cit** , p 114.

⁴ - Salmon Grace YEPEZ, **Ibid** ,p 115.

نفهم من التعريف أن الحي الإيكولوجي يمثل أحد أساليب التنمية الحضرية إذ يعمل على تحقيق أغراض في شتى الميادين اجتماعيا ،اقتصاديا و بيئيا .

ويعرفه البعض الآخر على أنه مشروع التخطيط (التنمية) الحضرية يعمل على دمج أهداف التنمية المستدامة ،وتسليط الضوء على جميع القضايا البيئية.ومن الخصائص النموذجية التي يتسم بها الحي الإيكولوجي نجد:¹

- أولوية الاهتمام الخاص بمواد و مواقع البناء .
- الحد من فرز النفايات و تحويلها بسهولة إلى سماد.
- الحد من استهلاك المياه بحيث يتم جمع مياه الأمطار من أجل استخدامها في سقي المساحات الخضراء و النظافة أو تنظيف دورات مياه.
- تعزيز التنوع الحيوي للأحياء الإيكولوجية ،والعمل على تشجيع النباتات والحيوانات وازدهارها في أوساطها الطبيعية ،فهذه الأحياء تسعى إلى الحفاظ على البيئة واستدامته.
- التوفيق قدر الإمكان بين مختلف المشاكل البيئية من أجل الحد من آثاره.
- توفير استهلاك الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وغيرها للإضاءة.
- استخدام وسائل نقل اقل تلويثا للبيئة مثل الدراجات الهوائية ،كون أن الحي الإيكولوجي يحتوي في تصميمه على مسارات للدراجات ،مواقف آمنة لها ،كما يحتوي على محطة للحافلات تربط بين الحي وما يجاوره من أحياء ،إضافة إلى طرق للمشاة لا تمر فيها السيارات و تساهم في الحد من التلوث.
- أولوية الاهتمام الخاص بمواد و مواقع البناء بإدارة أفضل لمخالفات البناء.

¹ - le grenelle Environnement," définition d'un éco-quartier", direction départementale des territoires ,
république française, 2009, publie sur le cite :
[Avec venelles . free/fr/...éco quartier- présentation.pdf](http://www.avec-venelles.free.fr/...éco-quartier-présentation.pdf). vu le 13 août 2016 à 10 :00.

فالحى الايكولوجى هو من المشاريع العصرية التى تهدف إلى الارتقاء بالمدينة وتجعلها أكثر استدامة لتحقيق أهدافها التنموية ،وتساهم بذلك فى بناء وتطوير الحى من خلال حسن إدارته و مشاركة سكانه فى الحفاظ على بيئته.

شكل رقم(01) :يوضح المبادئ الأساسية للحى المستدام



المصدر:من إعداد الطالبتين نقلا عن Maléne Savard

من خلال هذا الشكل نستخلص أنه لتحقيق حى إيكولوجى مستدام لابد الاعتماد على التسيير البيئى الجيد للحفاظ عليها ،ومسايرة الحى وفق تخطيط حضري مستدام ،مع توعية المواطن على ضرورة المحافظة على المحيط.

جدول رقم (04):مبادئ الحى الإيكولوجى المستدام

المبادئ	التعريف
الحكم الراشد	-أحياء تدار بشكل جيد بواسطة مشاركة فعالة وشاملة.
النقل و التنقل	-أحياء جيدة الاتصال بفضل خدمات ووسائل النقل لتمكين المقيمين الوصول إلى أماكن العمل والخدمات (الصحة ،التعليم ،الترفيه ،مراكز تجارية...إلخ).السكان ينبغي أن يكون قادر على الأداء فى معظم المسارات و الحالات مكان الإقامة ،والخطة المرورية ينبغي أن تأخذ شكل شبكة مستمرة التى تربط بين المواقع

وبنية تحتية جيدة للتنقل أمر ضروري لتحديد الحد من ازدحام السيارات.	
-تمكن السكان الفرصة للعيش في احترام مع البيئة. -مباني منخفضة استهلاك الطاقة و الحد من النفايات وإعادة تدوير استخدام الموارد الطبيعية و البيئية و التقليل من استهلاك المياه.	البيئة
-الاقتصاد المعيشي المحلي مزدهر.	الاقتصاد المثمر
-العمل على توفير الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة المشترك، والتمتع بها جمع المقيمين.	الخدمات
-لكل مقيم في نفس المكان للأجيال الحالية و المستقبلية مساكن لائقة بضمن متاح للجميع،توفر خدمات موجودة ومتاحة لكل المساحات العامة،ولكل المقيمين والقاطنين في المنطقة مفتوحة للجميع.	الإنصاف
-تنمية الأحياء تنوعا وتماسك الاجتماعي المختلط للفئات الاجتماعية (تنوع عرض الأجيال و تنوع الأجيال).	التنوع
-الاختلاف الكثير من الأحياء الإيكولوجية الذين يعرفون غالبا التقسيم (تقسيم مناطق السكنية والمناطق الصناعية و التجارية). -الحي الإيكولوجي المستدام يقدم عرض العديد من الوظائف المختلفة (مكان الإقامة،مكان العمل و الترفيه و التجارة).	وظائف مختلفة

المصدر :من إعداد الطالبتين نقلا عن sidi Salah Naseri Zheour

من خلال الجدول يتضح لنا أن الحي الإيكولوجي مبادئ أساسية يتوقف عليها وهي متمثلة في المشاركة الفعالة للمواطن ،وترسيخ روح الانتماء للحي وضرورة الاهتمام به ، وتوفر شبكات النقل وبيئة نظيفة ملائمة لعيش المواطن ،التوفر على مختلف الخدمات والمرافق المختلفة العمل بالإنصاف و العدالة للحفاظ على ترابط و تماسك المجتمع.

المطلب الثاني:نشأة و تطور الأحياء الإيكولوجية

إن مشاريع الأحياء الإيكولوجية قد تضاعفت في الآونة الأخيرة عبر المدن في العالم ،وخاصة عواصم الدول المتقدمة مثل فرنسا وسويسرا.وقد بدأت بذورها في الظهور مع ميثاق أثينا¹ La charte d'Athènes ،¹ حين فصل هذا الأخير في الوظائف داخل المدينة ،بين توفير الخدمات والسكن وأماكن الراحة مما يحفز شبكة النقل وحركة المرور المتزايدة بين مختلف المناطق في المدينة.ولقد كان أول حي إيكولوجي في الستينات و كان عبارة عن مشاريع قصيرة ،²حيث ظهر وبعدها كانت تلك الأحياء مهمشة أصبحت اليوم محل الدراسة والنقاش والعمل ببناء مدينة مستدامة ،ولهذا نجد هناك عدة نصوص تاريخية قانونية التي تبرز مبادئ الأساسية للمدينة الحضرية المستدامة والتي تشيد بأهمية الحي الإيكولوجي ،ومن بين تلك النصوص و المواثيق ما يلي:

• تقرير برونتلاند (Brundtland) :

الصادر سنة 1987 م ،جاء بشعار"مستقبلنا المشترك "وقد نشر بفضل اللجنة العالمية للبيئة والتطور للإتحاد الأوروبي ،والذي نوه بأهمية تحقيق التنمية المستدامة من خلال ثلاث ركائز وهي العدالة الاجتماعية ،الكفاءة الاقتصادية و جودة الحياة(البيئة).³

¹ - Sophie Louagant, « éco-quartier :les paradoxes », (mémoire de magister , science et humaine, spécialité coordonnateurs des territoriaux , faculté des sciences sociales et humaines, université pierre mendé ,France, 2010-2011), p 37.

² - Sophie Louagant ,*ibid*.

³ -Mohamed Amine Nadji , *op cit* , p 52.

• ميثاق البورج (Aalborg):

وقد تمت المصادقة عليه في 17 ماي 1994 م بالدانيمارك، حيث اتفق المشاركون في هذا المؤتمر الأوروبي على المدينة المستدامة، وأكد الميثاق على أهمية المدينة وضرورة الحفاظ عليها كطريقة للعيش المنظم للمدينة الاجتماعية.¹

• اتفاقية بريستول (Bristol):

أبرمت بعد لقاء وزاري غير رسمي من 6 إلى 7 ديسمبر 2005 ببريطانيا، وخصت الأحياء الإيكولوجية المستدامة في أوروبا، وقد تولى الاتفاق الوزير الأوروبي المسؤول عن العمران لتحديد المبادئ الرئيسية في المجتمع المستدام، والتي يمكن أن تترجم الحي المستدام، الذي يقر على أهمية التعايش والالتزام من أجل تحقيق مستوى حياة رفيع.

• ميثاق البورج+10:

تم التوقيع عليه في جوان 2004، وجاء ليؤكد على أهمية العمل بأسلوب التنمية المستدامة بتبني ميثاق المدن من أجل التوصل إلى إقليم إيكولوجي مستدام.

• ميثاق لايبزيغ Leipzig :

تمت المصادقة عليه في 24 ماي 2007 بألمانيا، ويهدف إلى خلق مدينة حضرية مستدامة أوروبية، وقد تم التوقيع ولأول مرة على الإستراتيجية والمبادئ المشتركة للتنمية الحضرية، وذلك من قبل وزير الدولة مختص في التنمية الحضرية.²

¹-ibid.

²-Mohamed Amine Nadji ,op cit, p 53.

• الإطار المرجعي الأوروبي للمدينة المستدامة (le cadre de référence européen)

تمت المصادقة من قبل وزراء دول الأعضاء الإتحاد الأوروبي المختصين في التنمية الحضرية في 25 نوفمبر 2008-2011، وهو عبارة عن نقطة انطلاق تنفيذ ميثاق لايبزيغ¹. Leipzig

كل هذه الموثائق جاءت لتؤكد على الأخذ بالنموذج الإيكولوجي والمدينة المستدامة، لتحقيق مجتمع حضري عصري يوفر جودة الحياة للسكان، وبالتالي التوصل إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة.

ظهرت أول تجارب الأحياء المختلفة عن تلك التي كانت سائدة في أوروبا، والتي أطلق عليها اسم القرى الإيكولوجية Les éco-villages أو الأحياء النموذجية Les proto quartiers منذ سنة 1960 م، وقد تم إنجازها كتصميم يتعارض مع الشكل التقليدي والمتفق عليه للمدينة. لقد كان إنشاء المدن في تلك المرحلة، يعتبر المصدر الرئيسي للتلوث البيئي، والحل المقترح آنذاك هو الابتعاد عن فكرة المدينة بشكل جذري ولم يقلع المجتمع الغربي عن هذه الأحكام المسبقة المعادية لفكرة المدن وكل ما هو حضري إلا في مع بداية تسعينيات القرن الماضي مع قمة الأرض بـريو دي جانيرو سنة 1992 وميثاق البرج سنة 1994 م، لتظهر المدينة كحل ممكن للتجريب، وتبدأ بذلك المبادرات الأولى بالانتقال إلى المراكز الحضرية، والعمل بنماذج الأحياء النموذجية في أوروبا الشمالية.²

بهذه الأحياء، تم الانتقال من المبادرة الفردية والجماعية لمواطني الأحياء النموذجية، إلى تعبئة فواعل عمومية على كل المستويات، وتعتبر الجماعات المحلية في الصف الأول لتقود أنشطة حضرية مستدامة، وقد كان لهذه الأحياء الفضل في بلورة مفهوم الأحياء

¹-Ibid.

² - Mohamed Amine Nadji ,op cit ,p 55.

الايكولوجية كنموذج مستدام ،الذي عرف انتشارا واسعا مع الوعي العالمي بالقضايا الايكولوجية والاجتماعية المستعجلة.¹

لقد عرفت الدول الغربية إذن ظهور الأحياء الإيكولوجية خاصة مع نهاية القرن الماضي ،إذ تعتبر كما سبق وان أشرنا إلى ذلك ،أحياء مستدامة تعمل على الحفاظ على البيئة ،وتستجيب لمختلف متطلبات المجتمع ،وسنتطرق لعرض بعض الأمثلة عن هذه الأحياء الأوروبية العصرية في ما يلي:

الفرع الأول :الحي الإيكولوجي "فويان" (Vauban)

يقع الحي الإيكولوجي " فويان" في جنوب مدينة فرايبورغ بألمانيا ،التي تبعد عن وسط المدينة بحوالي 03 كم ،وقد كانت المشاكل التي كان يعاني منها الحي من هشاشة المباني والمشاكل الاجتماعية سببا في تبلور فكرة الشروع في التخطيط على أساس مبادئ التنمية المستدامة مع بداية 1960 م.

اعتبر التخطيط لهذا الحي نقطة حاسمة ،كونه موجه بالدرجة الأولى للفرد باعتباره العنصر الفعال المساهم في الحفاظ على البيئة و في توفير الرأس المال على المدى الطويل ،² وقد كانت الغاية من إنجاز هذا مشروع ،هي محاولة بناء حي إيكولوجي حضري بشكل تعاوني وتشاركي يمثل لمختلف متطلبات الحياة ،ومن أهدافه ما يلي:³

-تحقيق العدالة بين السكان.

-توفر الحي على المرافق الضرورية من وسائل نقل ،مدرسة ،مساحة لعب للأطفال وغير ذلك.

-توفره على وحدات مشتركة لتوليد الطاقة و التدفئة ،وبنايات مجهزة تم إنجازها بمواد بناء

¹ – Mohamed Amine Nadji ,op cit ,p 56.

² - quartier Vauban de fribourg –en- brisgau, article publie le 21 juin 2016 à 21 :08 ,publie sur le cite : https://fr.wiki.org/wiki/quartier-Vauban_de_fribourg_en-brisgau. Vu le 5 juillet 2016 à 17 :54.

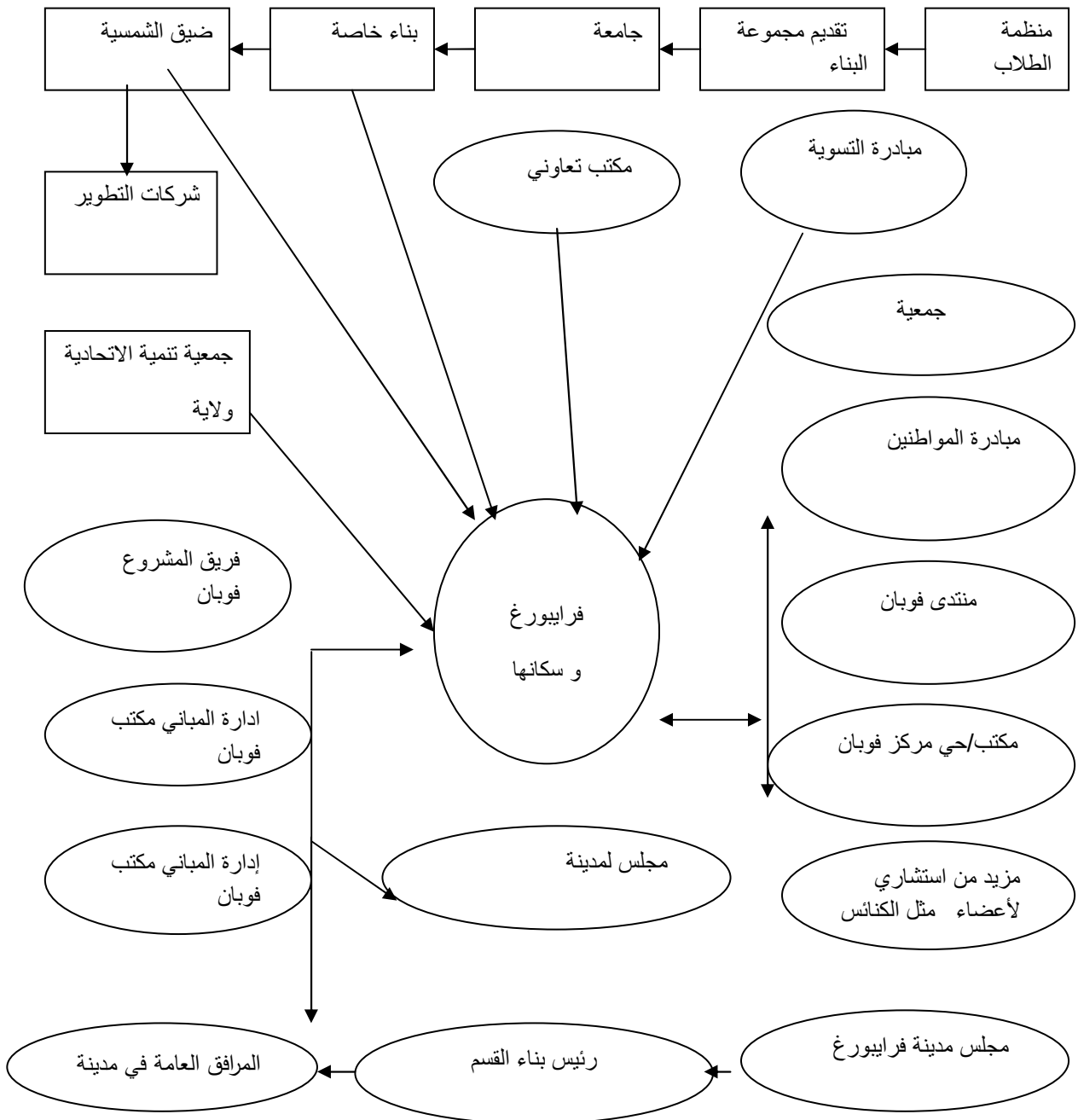
³ - urbanisme énergie , «les éco – quartiers en Europe » ,article publie le 2008,sur le cite : http://www.énergie-cities-en/MG/pdf/ademe_eco-quartier-fr.pdf. vu le 25 mai 2016.

إيكولوجية.

-توفر الحي على محلات تجارية جوارية.

أما في ما يتعلق بتسيير الحي، فإنه يتدخل عدد كبير من الفواعل في إدارته بأسلوب تشاركي وتضامني لأن الانشغال بتنظيم الحياة في الحي، تعتبر قضية السكان القاطنين فيه كل في مجاله، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

شكل رقم (02): الجهات الفاعلة في رسم المنطقة الحضرية المستدامة فرايبورغ فوبان.



المصدر: من إعداد الطالبتين نقلا عن urbanisme énergie

من خلال هذا الشكل نستخلص أن الحي الإيكولوجي في منطقة فويان يعتمد على عدة فواعل هامة تعمل على حسن مسيطرة وإدارة الحي واستدامته ،بالمشاركة الجماعية في التخطيط الجيد لتنظيم الحي والمحافظة عليه.

لنجاح المشروع لابد من تعاون الهيئات المحلية و السكان و مؤسسات الإنجاز،فمخطط فويان كان في 1993 ،و الإنجاز بدأ في 1997 ،تم أولا إعداد حملة تحسيسية لإقناع السكان بأن المشروع يهدف إلى حماية البيئة ،وكذا على المدى الطويل تخفيض نفقاتهم (الكهرباء ،الماء...).

-حث السكان على استعمال جماعي للسيارات واستعمال وسائل النقل العمومية.

-اجتماعيا:وسائل الاندماج الاجتماعي(مدرسة،مساحات خضراء...).

-البيئية:الأولوية للمشبي على الأقدام ،وتقليص استخدام الطاقة.

-اقتصاديا:توفير مناصب العمل ،التجارة في الأولويات ،و تشجيع العمل التعاوني الجماعي في الأراضي الفلاحية الصغيرة.

و من النتائج المحققة في هذا المشروع ما يلي:

-استعمال واسع للطاقة الشمسية و موارد أخرى و خفض استعمال الغاز 20%.

-انخفاض استخدام الكهرباء.

-انخفاض استعمال السيارة في الحي ،لا وجود لموقف السيارة أمام الباب.

-القانون يمنع انشاء مواقف أماكن خاصة ،و التنقل في الحي يكون بالدراجة و التنقل البعيد تستعمل السيارات الجماعية.

-80% من الماء المستعمل من تحلية ماء المطر.

-اجتماعيا :مشاركة سكان الحي في منتدى فوبان ،ومراكز للإتصال و الإندماج.

-العمل الاجتماعي جزء من حياة السكان من أجل تحقيق التنمية مراكز الترفيه.

مشاكل المشروع:

عدم تفاهم سكان الحي حول عدم استعمال السيارات في الحي (المتصل المشاركة في نادي الحي هو مصدر القرارات.

الفرع الثاني:الحي الإيكولوجي بدزاد ساتون (Bedzed (sotton- GB ببريطانيا

تقديم المشروع:

يتواجد هذا المشروع في مدينة "ساتون" التي هي مدينة سكنية متواجدة على بعد الكيلومترات من الجنوب الغربي لندن (الوصول اليها خلال 40 دقيقة بالقطار) ،فهو يعتبر أول و أكبر المشاريع البريطانية ،بحيث أن أوائل السكان وصلوا إلى الحي في مارس 2002.¹

محتوى المشروع:

تحتوي هذه المدينة من 82 عمارة سكنية مختلفة ،خصصت 34 سكنات للبيع ، و 23 سكنات ملكية مشتركة ،10 سكنات للعمال ، و 15 سكنات اجتماعية منخفضة الأسعار،1600 م² مساحات الأشغال مركز تجاري ،مركز رياضي ،مستشفى للأطفال ،مساحات خضراء ،طاقة متجددة ،موارد بناء حديثة.²

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا فيما يلي:

¹-Mohamed Amine Nadj ,op cit, p 64

² -ibid.

- الاقتصاد في الطاقة ،أي تخفيض نسبة 50% من الطاقة المستخدمة في شبكات النقل.
- 60% تخفيض من الطاقة في المنازل.
- 90% تخفيض الطاقة التشحين.
- 30%.تخفيض استهلاك المياه بنسبة
- الحد من كتلة النفايات و تشجيع إعادة التدوير.
- تنمية الموارد المحلية (منطقة زراعية) ،والتنوع البيولوجي في المناطق الطبيعية.¹
- الهدف:**دشنه هذا الحي من قبل Bio Regional لأجل حياة تحترم البيئة وتوفر الرفاه.
- العيش بمنتوج محلي في إطار قطاعي محلي فحي Bed Zed يعتبر أول حي في لندن بدون سيارات .
- العمارات مبنية على مواد تخفض الحرارة في النهار لتطلقها في الليل.
- عمارات متجمعة في الجنوب ،قصد الاستفادة القصوى من تعرضها لأشعة الشمس.
- 777 m² pannant themique ،مجهز فوق القرميد.
- مكاتب وسقف مجهزة بنظام إضاءة باستهلاك أقل للطاقة الكهربائية.
- النتيجة:**سلوك السكان هام جدا لبلوغ هدف الأحياء الإيكولوجية.

¹ -Urbanisme énergie , article publie sur le cite :

http://www.energie-cities-en/MG/PDF/ademe_eco-quartier-fr.pdf ,op cit ,p 12.

المبحث الثاني: فكرة و نشأة الأحياء الإيكولوجية في الجزائر

تعود فكرة الأحياء الإيكولوجية في الجزائر، إلى بداية الألفية مع تبنيها لمبادئ التنمية المستدامة ،وذلك بإرساء قوانين وتشريعات تنص على المحافظة على البيئة ،والنهوض بالمجال الحضري لتحقيق تنمية حضرية تحفظ للأجيال القادمة نصيبهم من الموارد البيئية.

المطلب الأول: التشريع للأحياء الإيكولوجية في الجزائر

الجزائر من بين الدول التي أدركت مدى أهمية الحفاظ على البيئة والمجال الحضري ،بسبب المشاكل التي بدأت في التفاقم ،بما فيها مشكلة الانفجار السكاني ،التلوث بمختلف أنواعه واستنزاف للموارد البيئية ،الأمر الذي أدى إلى تفشي الأحياء العشوائية الهشة ،واختلال التوازن الحضري وما صاحبه من مشاكل في هذا المجال ،أدى في النهاية إلى صعوبة النهوض بالمجال الحضري بشكل مستدام ،وتحقيق مختلف المتطلبات البيئية الاجتماعية ،الاقتصادية ،الثقافية اللاتقة بحياة الأفراد.¹

لذلك وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إرساء القوانين الكفيلة بالحماية والحفاظ على البيئة ،ووضع حد للمشاكل البيئية والأحياء المهمشة التي تؤثر سلبا على حياة المواطن ،وسعت جاهدة لتنمية مجالها الحضري والحفاظ على البيئة المحيطة به ،والاهتمام بالمجال الحضري خاصة بعد مصادقتها على للعديد من الاتفاقيات الدولية منها:

• اتفاقية سنة 1967 م:

المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة عليها ،وهي متعلقة بإنشاء المجلس العام للصيد في البحر المتوسط وإعداد الإطار القانوني لها سنة 1983 بصدر قانون البيئة رقم 03/83.

¹-سامي زعباط ،عبد الحميد مرغيت"آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحي ،مقال منشور على الموقع الالكتروني:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/05/pdf>

أطلع عليه يوم 2016/09/15 على الساعة 09:10

• مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 م:

أقر البيئة الإيكولوجية وتعريفها بأنها مجموعة كل المؤتمرات و الظروف الخارجية المباشرة والغير المباشرة التي تؤثر على حياة المواطن ،أقر هذا المؤتمر أن الإطار البيئي من ثلاث عناصر متداخلة المتمثلة ،البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية ،البيئة كمصدر للموارد الطبيعية ،البيئة كمستودع لإستعاب المخلفات (موارد طبيعية).

• اتفاقية " ريو دي جانيرو" سنة 1992 م:

مصادقتها على قرارات مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية في " ريو دي جانيرو" بالبرازيل أو ما يعرف "بقمة الأرض" سنة 1992 م ،المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،وأهم مبادئها التزام الدولة بإشراك المواطن واطلاعه على المعلومات المتعلقة بالبيئة ،وكذا القرارات المنبثقة عن المؤتمر الذي أنعقد في المدينة.¹

• اتفاقية بروتوكول قرطاجنة سنة 2000 م:

متعلق بالسلامة الإحيائية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي المعتمد بمونتريال رقم 2000/01/29.²

• اتفاقية جوهانسبورغ المنعقدة في سنة 2002 م:

وهي متعلقة بالتنمية المستدامة ،تطوير نوعية حياة المواطن و مواجهة الفقر و حماية البيئة ،³ القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،المادة (11) منه تنص على الحرص حماية الطبيعة ،والإبقاء على التوازن البيولوجي والأنظمة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية.⁴

¹ - سامي زعباط ، عبد الحميد مرغيت ،مرجع سابق الذكر ،ص 09.

² -صافية زيد المال ،مرجع سابق الذكر ،ص 11.

³ -سامي زعباط ، عبد الحميد مرغيت ،مرجع سابق الذكر ،ص 08.

⁴ -المادة (11) من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،مرجع سابق الذكر ،ص 11.

كما استحدثت الجزائر هيئات مركزية أسندت لها مهمة تنظيم وتسيير المجال البيئي الحضري تتمثل فيما يلي:

• الوكالة الوطنية للنفايات:

تأسست في 20 ماي 2003 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 175/02، وذلك لتقديم مساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات، معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات و نشاط فرزها وجمعها و نقلها و معالجتها، وذلك للحفاظ على نظافة المحيط.¹

• المحافظة الوطنية للساحل:

أنشئت بموجب القانون رقم 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتنميته، وتتمثل أهم أدواره بإنشاء مخطط لتهيئة و تنظيم المناطق الساحلية، وإجراء التحاليل الدورية لمياه الاستحمام، وكذا إجراء مراقبة مستمرة لجميع النفايات الحضرية والصناعية والزراعية التي تؤدي إلى تدهور المجال الحضري.²

المطلب الثاني: مشاريع الأحياء الإيكولوجية في الجزائر

لقد عمدت الجزائر إلى تبني مشاريع الأحياء الإيكولوجية وقد سعت جاهدة وراء تحقيق طموحها في تجسيد هذه الأحياء بطريقة منظمة ومستدامة، ومن بين هذه المشاريع التي تعترم الدولة إنجازها ما يلي:

الفرع الأول: مشروع الحي الإيكولوجي "مالك حسن" بتيزي وزو

¹ -ميدني شايب ذراع، «واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة -مدينة بسكرة نموذجا-»، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص بيئة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014)، ص 132.
² -المرجع نفسه.

تقديم المشروع:

يقع مشروع الحي الإيكولوجي "مالك حسن" عند المخرج الشرقي لمدينة تيزي وزو ،على ملتقى الطرق ،الطريق الوطني رقم 12 و 17 ،بالقرب من محطة الحافلات التي تخدم خط واقنون ،تيمقزيرت واد عيسي على بعد 800 م من مركز مدينة تيزي وزو ،يحده من الشمال ملكيات خاصة ،ومن الجنوب حصة سكنات (مجموعة منازل كاملة) 215 ، ومحطة مسافرين على الطريق الوطني رقم 12 و يحده من الشرق و الغرب وديان.

يتوفر الحي على جميع المرافق التي من شأنها أن تحقق جودة الحياة لسكانه ،حيث سيتوفر على خدمات جوارية من مستشفى ،ملعب ،سباحة ،مدرسة ،حديقة ،طرقا إلى غير ذلك ،و يبرز الجانب الإيكولوجي فيه كونه يتوفر على مساحات خضراء ،ويعتمد في إنجازهِ على مواد إيكولوجية غير ملوثة للبيئة ،كما يعتمد أيضا على الحفاظ على الموارد المائية عن طريق تطهيرها و استرجاعها ،وكان شعارهم "الحياة داخل الحياة La vie dans la vie".¹

محتويات المشروع:

يتربع مشروع الحي الإيكولوجي "مالك حسن" على ما يقارب 100 هكتارات من الأراضي ،حيث أنه خصصت من إجمالي هذه المساحة ،28% للبنىات و 22% للطرقا و 50 % منها عبارة عن مساحات خضراء ،ملعب للأطفال ،مركز أعمال ،مركز تجاري ،مدرسة ،مركب رياضي ،حضانة ،مكتبة مسبح ،مركز تكوين ،عيادة ،حوض سباحة.وهذا ما سنفصله في ما يلي:²

1-أرضية المشروع(Terrain):

¹- مقابلة مع السيد سعدي أيت شيخ ،مهندس صاحب مكتب الدراسة "SCPA fortes" بمؤسسة Achim immobilier ،تيزي وزو ،يوم 22 ماي 2016 ،على الساعة 30: 8 صباحا.

²-مقابلة مع السيد فاروق موكاح ،مدير مؤسسة Achim immobilier للحي الإيكولوجي مالك حسن ،في 22 ماي 2016 ،على الساعة 11:00 صباحا ،بمقر المؤسسة.

يقع المشروع على قطعة أرض تبلغ مساحتها 94472 م²، يطل على الطريق الوطني رقم 12 و 17، وهي موجهة إلى جنوب شرق ولاية تيزي وزو، واقعة على منحدر يسمح بدخول أشعة شمس جيدة و صحية.¹

كما يحتكم إلى هندسة معمارية ذات جودة عالية بالنظر إلى شكله الخارجي العصري، كما يحتكم إلى الإمداد المنظم للمياه والصرف الصحي، وهي قطعة أرض مستقرة جيولوجيا وهي بذلك غير مهددة بالانزلاقات، وفقا للدراسات التي أجريت على المنطقة.²

صورة رقم (01): يوضح مخطط الأرض للحي الإيكولوجي "مالك حسن"



المصدر: www.achimimmobiler.com

2- المشاريع (projets) :

يضم مشروع الحي الأيكولوجي "مالك حسن" في مجمله 64 عمارة تستخدم للإسكان، التجارة الخدمات و 06 تجهيزات تتمثل في مدرسة، مركز تجاري، مركز أعمال، مجمع رياضي، مكتبة مستشفى لطب الأطفال، و 03 بنايات للخدمات و 36 فيلا، وكل هذا يعمل على خلق حي بمقاييس عصرية تحفظ البيئة، توفر للمواطن الذي يسكنه العيش في الرفاهية

¹ -Sarl Achim Immobilier, "éco quartier Hacene Malik", fiche de présentation , TIZI OUZOU, 2016, p02.

² -مقابلة مع السيد سعدي أيت شيخ، مرجع سابق الذكر.

والراحة التامة.وفقا للمعايير التي تعتمد عليها مثل هذه الأحياء وهي البيئة الصحية والجوار¹، أو تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

• **المباني السكنية الجماعية (Bâtiments de Logements Collectifs):**

تتكون هذه الأخيرة من حوالي 1008 بناية مختلفة الأصناف شقق ذات الغرفة الواحدة إلى غرف مجهزة بجميع الوسائل و التجهيزات التي تحقق الراحة النفسية بما في ذلك التدفئة، المراقبة عن بعد²، مع استعمال مواد للبناء عالية الجودة مثل الإنارة الاقتصادية عن طريق استخدام مصابيح توليد الطاقة (LE LEED) تقدر طقتها ب 3 وات (Watt) ،بحيث يكفي فقط باستخدام مصباح واحد فقط ،كما يتكون زجاج النوافذ من مادة خاصة تسمح بتسرب أشعة الشمس التي تساهم في إضاءة الغرف دون اللجوء إلى استخدام الكهرباء ،وأخيرا استخدام حنفيات عصرية تتحكم في تدفق المياه وتساهم في اقتصادها.³ من ميزة هذه المباني أيضا أنها تتوفر على مصاعد كهربائية ومنافذ مؤمنة و ممرات للمعاقين حركيا.⁴

صورة رقم (02):توضح المباني السكنية الجماعية للحي الإيكولوجي "مالك حسن "



¹ - Sarl Achim Immobilier, "éco quartier Hacene Malik", fiche de présentation du projet, **ibid.**

² - Sarl Achim Immobilier, "éco quartier Hacene Malik", fiche de présentation du projet , **op.cit** ,p03.

³-مقابلة مع سعدي أيت الشيخ ،مرجع سابق الذكر.

⁴ - Sarl Achim Immobilier, "éco quartier Hacene Malik", **ibid.**

المصدر: www.achimimmobimier.com

صورة رقم (03): توضيح المباني السكنية الجماعية للحي الإيكولوجي "مالك حسن"



المصدر: www.achimimmobimier.com

• المعدات (Equipements): (التجهيزات)

ينفرد الحي الإيكولوجي بتنوع المعدات في مختلف المجالات من محلات تجارية، صحة، رياضة ثقافة للعيش بأمان وراحة للسكان المقيمين فيها وللزوار، لكونه سيتوفر على أهم مرافق الحياة التي يحتاجها الفرد، وكذلك من مميزاته الأساسية أيضا هو اكتفاء الحي ذاتيا، كونه يجنب المواطن عناء التنقل خارج حيه لاقتناء حاجيته الموجودة كلية داخل حيه، الأمر الذي يساعد على حماية المحيط بنقص الاكتظاظ الذي تسببه المواصلات في المدينة وبالتالي الحد من تلويثها،¹و تتمثل هذه المعدات في ما يلي:

1-مقابلة مع السيد فاروق موكاح، مدير مؤسسة Achim immobilier للحي الإيكولوجي مالك حسن، يوم 28 ماي 2016 على الساعة 09:00 صباحا بمقر المؤسسة بتيزي وزو.

1-مركز الأعمال (Business center): يتوفر هذا المركز على 11 مستويات بمساحة تقدر بحوالي 40000 م²، وهذا المركز يجمع بين نشاطين مختلفين هما طوابق خاصة بالمكاتب وطوابق خاصة بالتجارة تنقسم على النحو التالي:¹

أ-طوابق خاصة بالتجارة:سيتم تهيئتها على مساحات واسعة ومنظمة في شكل محلات تجارية فيها قاعات استقبال وعرض المبيعات ولوضع التجهيزات كالسيارات ،الدراجات النارية فهي موزعة على المستويات ،وتتميز السطوح بمساحات خضراء للحصول على طابع جمالي للحي و تجسيد الجانب الإيكولوجي فيها.

ب-طوابق خاصة بالمكاتب:تحتل هذه المكاتب بقية الطوابق للنشاط الإداري للمؤسسة ،أما الطابق الواقع تحت الأرض(الطابق السفلي)،فقد تم تخصيصه كموقف للسيارات يتسع ل 150 سيارة.

صورة رقم (04):توضح مركز أعمال للحي الايكولوجي "مالك حسن"



المصدر: www.achimimmobilier.com.

¹ -Sarl Achim Immobilier ,fiche de présentation du projet ,op.cit ,p 04.

2-مركز تجاري (Centre commercial):سيتم تطويره على 06 مستويات على مساحة تقدر ب 4020 م² و يتكون من:

أ-مركز تجاري:نجده على مستويين ،وكل مستوى يشغل مساحات محددة بحيث تبلغ في مجملها على التوالي حوالي 472 م² و 435 م².

ب-المحلات التجارية الصغيرة:سيتم تطويرها على 04 مستويات ،وكل من هذه المستويات يحتوي على 27 محلا ،مساحتها متفاوتة تتراوح ما بين 35 م² و 70 م².

وقد تم تخصيص المستوى الأخير للمصالح التقنية بما فيها تخزين الماء ،التدفئة المركزية والتكييف الهوائي المركزي.¹

صورة رقم (05):توضح المركز التجاري للحي الإيكولوجي "مالك حسن"



المصدر: www.achimimmobilier.com

3 -مدرسة (Ecole):إن المدرسة المتواجدة في قلب الحي هي مؤسسة تعليمية خاصة سيتم إنجازها على 08 مستويات ومساحة إجمالية تقدر ب 5300 م² ،وستتوزع القاعات

¹ - Sarl Achim Immobilier ,fiche de présentation du projet , **ibid.**

على 06 مستويات انطلاقا من الطابق الأرضي بما فيه الإدارة ،وسيتم تخصيص باقي المستويات لمطعم المدرسة ،الساحة ،الملعب و الفناء.¹

صورة رقم (06):توضح مدرسة الحي الايكولوجي "مالك حسن" .

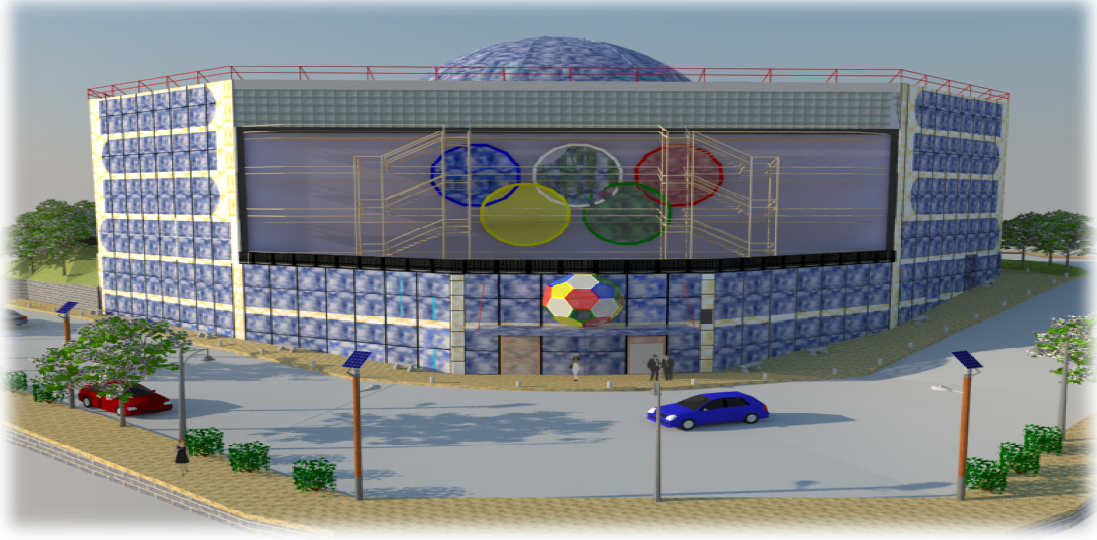


المصدر: www.achimimmobilier.com.

4-مجمع رياضي(Complexe sportif):سيتم إنجازه على 06 مستويات وعلى مساحة إجمالية تقدر ب 7800 م² يتكون من مسبح كبير ،وغرف متعددة الوظائف و قاعات للعب تخصص هذه المؤسسة للحي الايكولوجي فقط حيث يعتبر مركبا رياضيا جواريا خاص بسكان الحي فقط.

¹ - Sarl Achim Immobilier ,fiche de présentation du projet, **op.cit** p 05.

صورة رقم (07):توضح المجمع الرياضي للحي الايكولوجي "مالك حسن".



المصدر.: www.achimimmobilier.com.

5 -مركز ثقافي(Centre culturel):يتكون هذا المركز من 04 مستويات ،وسيتم إنجازه على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 2000 م ،وتحتوي هذه المؤسسة على قاعات موجهة للنشاط الثقافي ،العلمي التقني والفني ،تجهيزات تكنولوجية لتتقيد وتوعية المواطن الذي يقطن في هذا الحي الإيكولوجي ،جزء خاص بتكوين و تأطير الشباب ذوي الحاجات الخاصة وذلك في إطار الجمعيات أو المنظمات غير حكومية.¹

6-المباني الخدماتية (Bâtiments de services):هي مباني تتكون من مكاتب متعددة الخدمات كالإعلام الآلي ،الهندسة المعمارية ،الصحة وغيرها ،²كما تحتوي على مكاتب خدماتية توجيهية بحيث جزء منها سيتم تخصيصه لتأطير و تكوين المقاولين الشباب لتنمية روح المقاولاتية وتسيير المؤسسات ،كما يمكن أن يخصص لاحتواء "مشتلة" مؤسسات ³. Pélinière d'entreprise

¹-loc.cit .

² - Sarl Achim Immobilier ,fiche de présentation du projet, **ibid** ,p 06.

³-مقابلة مع السيد فاروق موكاح ،مرجع سابق الذكر.

• الفيلات (Villas):

تكون في شكل تجمعات سكنية تتميز بكونها مركبة من 36 فيلا ،متكونة من مستويين و طابق أرضي (R+2) ،وهي سكنات تتوفر على جميع الوسائل و الخدمات التي تخلق الراحة للمواطن مثل الساحة ،الحديقة ،المستودع.¹

صورة رقم(08):توضح فيلات الحي الايكولوجي "مالك حسن "



المصدر : www.achimimmobilier.com

• موقف السيارات (Parking)

يحتوي الحي الايكولوجي على أماكن خاصة للسيارات ،وهي مساحات مخصصة للسيارات ،لها قدرة استيعاب أكثر من 1500 مكان لتوقيف السيارات تماشيا مع احتياجاته ويتوفر على مساحة إجمالية تتراوح بحوالي 4344 م² ،وتخصص فيه أماكن للمعوقين والدراجات النارية والدراجات الهوائية.²

¹ - Sarl Achim Immobilier ,fiche de présentation du projet , loc.cit.

² -Loc.cit .

• المساحات الخضراء و الملاعب (Espaces Verts et aires de jeux):

تشكل هذه المساحات الخضراء مكانا للاسترخاء ،إذ تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 1753 م² ،وهذا للسماح للقاطنين في هذا الحي باستنشاق الهواء النقي (الأكسجين) ولقضاء الزائرين لحظات من الهدوء و الراحة ،وأیضا توفير الطبيعة التي يحلم بها كل فرد كما نجد أيضا ملاعب ستخصص للأطفال والأسر لقضاء و تقاسم أوقات الراحة والرفاهية.¹

وللحفاظ على هذه البيئة يستوجب الأمر الالتزام بالإجراءات التالية:

-ترك حد أقصى من الأشجار الموجودة على الموقع بما في ذلك أشجار التين و الزيتون وذلك من أجل تجسيد حي إيكولوجي طبيعي 100%.

-الحفاظ على أشجار الزيتون الموجودة حاليا والمقدرة أزيد من 150 شجرة.

-خلق مساحات خضراء في أسطح البنايات لاسيما المستشفى الذي سيخصص له مساحات خضراء و ساحات لعب الأطفال و المرضى.

-ترك بعض المنابع المياه و استرجاع مياه الوادي للسقي بعد تطهيره.²

صورة رقم (09):توضح الملاعب و المساحات الخضراء للحي الإيكولوجي "مالك حسن"



¹ - Sarl Achim Immobilier ,fiche de présentation du projet , ibid , p 07.

² -مقابلة مع السيد فاروق موكاح ،مرجع سابق الذكر.

المصدر : www.achimimmobilier. com

• المراقبة:

تتم المراقبة و التدقيق من قبل المؤسسات المتمثلة فيما يلي:

-المركز الوطني للمراقبة التقنية للبناء CTC.

-مكتب الدراسات.

• التأمينات:

كل التأمينات ضرورية و إجبارية منها:

-صندوق التأمين والضمان المتبادل لترقية العقارية (FGCMPI) ،زيادة على ذلك التأمين يعتبر شرط أساسي للبيع على المخططات ،وهناك عدة تأمينات أخرى مفروضة على الشركات التي تساهم في بناء هذا المشروع.¹

ووفقا للسيد موكاح فاروق ،اعتمدت الشركة على بيع بناء على التصاميم ،وعلى البيع بالاعتماد على الصندوق الوطني للكفالة و التأمينات المتبادلة للترقية العقارية ،حيث تقوم المؤسسة بتوفير خدمة للمشتري من البنوك وإعطاءهم فرصة الاعتناء بالسكن ، والمواطنون الذين يستفيدون من هذه السكنات منهم من يعتمدون على أنفسهم ،ومنهم من يلجئون إلى قروض الصندوق الوطني (FGCMPI) للاستفادة منها حيث يقومون بإيداع ملفاتهم عند مكتب مؤسسة "مالك حسن" الذي يتكفل بإجراءات القرض البنكي.²

وتوجه مثل هذه السكنات لشريحة معينة من المستفيدين المتمثلة في الطبقة المتوسطة في المجتمع والمكونة من مهندسين ،أطباء ،معلمين ،شرطة إلى غير ذلك ،يشترك في إنجاز هذا المشروع المتعلق بالحي الإيكولوجي العديد من الأطراف أجانبا منها:

-شركة استرجاع المياه و الري من ايطاليا.

¹ - Sarl Achim Immobilier ,fiche de présentation du projet , ibid.

² -مقابلة مع السيد فاروق موكاح ،مدير مؤسسة Achim immobilier للحي الإيكولوجي مالك حسن ،يوم 14 جوان 2016 ،على الساعة 9:00 صباحا ،بمقر المؤسسة.

-شركة البناء من كندا.

-الشركة الفرنسية لتزويد بالطاقة المتجددة.

-الشركة الهولندية لاسترجاع المياه و الري ،وشركة أجنبية أخرى لتنظيف المحيط ولاسترجاع وفزر النفايات ،وهناك شركات أخرى لتزويد المعدات خاصة في مجال الصحة.و كل هذه الشركات شاركت لغرض تنفيذ المشروع و من أجل تقاسم الخبرات و توفير المعدات.¹

إضافة إلى ذلك تلعب الجماعات المحلية البلدية و الولاية دورا هاما في تنفيذ مشروع الحي الإيكولوجي ،كونها تقدم للمؤسسة يد عون من الناحية الإدارية لتسهيل تقديم رخصة البناء الذي يتطلب ملفها ما يلي:

-طلب خطي لرخصة البناء.

-عقد الملكية.

-ملف الهندسة المعمارية.

-ملف الخرسة المسلحة.

تستغرق دراسة الملف في البلدية مدة معينة ،حيث يمر هذا الأخير عن طريق مكتب التعمير،وكل المديريات المتواجدة ،كمديرية الحماية المدنية ،مديرية الموارد المائية مديرية الطاقة وغيرها ،ويتم الرد على الملف من قبل هذه المديريات سواء بالقبول أو بالرفض وفي هذه الحالة تتم إعادة تسويته من جديد. ويتم إرجاعه للبلدية التي تتكفل بالفصل في الملف وتشعر مؤسسة مالك حسن بالنتيجة.²

¹-مقابلة مع فاروق موكاح ،مدير مؤسسة Achim immobilier للحي الإيكولوجي مالك حسن ،يوم 03 أوت 2016 ،على الساعة 10:00 صباحا ،بمقر المؤسسة.

²-مقابلة مع مكتب المراقبة والتعمير بمديرية التعمير و الهندسة المعمارية والبناء لولاية تيزي وزو ،يوم 19 جوان 2016 ،على الساعة 10 :00 صباحا ،بمقر الولاية.

تقييم المشروع:

إن مشروع الحي الإيكولوجي "مالك حسن" من أهم المشاريع الإيكولوجية التي شرع في إنجازها في الجزائر، والمزمع الانتهاء منه في جوان 2017، نظرا لما يحتويه من مرافق جوارية تخدم المواطن بالدرجة الأولى. إلا أن مؤسسة "مالك حسن" للأحياء الإيكولوجية عدة مشاكل أبرزها صعوبة الحصول على الوثائق في الوقت المناسب من قبل مصالح البلدية، تتناقل إداري في دراسة بعض الملفات الخاصة بالمستفيدين من السكنات داخل الحي، صعوبة حصول هؤلاء على القروض البنكية.

ورغم كل هذه العراقيل إلا أن ذلك لم يمنع استمرار إنجاز المشروع، حيث لاحظنا عند تنقلنا إلى عين المكان، في إطار دراستنا الميدانية أنه قد تم الانتهاء من أشغال بناء المركز التجاري و بعض السكنات المبرمجة و القيام ببعض أشغال التهيئة مثل الطرقات.

الفرع الثاني: الحي الإيكولوجي "دار لجنان" برج الكيفان

يقع الحي الإيكولوجي "دار لجنان" ببرج الكيفان في شرق الجزائر العاصمة، وهو مشروع إيكولوجي كان من المفروض أن تتطلق أشغاله سنة 2013/2014 م، حيث تم تخصيص 100 هكتار على مساحة تقدر ب: 1500 م، وهو مشروع يسعى لتحقيق هدفين للإسكان:

- البحث على نوعية مساحات البناء اللائقة للإسكان، وإحداث علاقات جديدة بين المناطق.
- إستراتيجية البيئة وكيفية المحافظة عليها لإنجاز حي إيكولوجي مستدام.¹

ويهدف حي لجنان لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا فيما يلي:

¹ - Keira Bachar , " projet d'éco-quartier Diar el djenane vert rive et bateau", article publié le 22 décembre 2013 sur le cite :

file:///c:/users/sg/Desktop/projet d'éco quartier Diar el djenane entre vert rive et bateau casse à Bordj elkiffane = Alger -Rural-Métu, vu le 19 juin 2016 à 13 :22 .

-إعادة النظر في مفهوم السكن الجماعي الوسيط بما فيه التنوع الوظيفي ،كثافة العلاقات الاجتماعية الازدواج بين المدينة والطبيعة وغير ذلك ،وتكيفه مع البيئة المناخية والثقافية الجزائرية.

-البحث عن الفاعلية البنائية ،الوظيفية ،والمناخية و الطاقوية من أجل ضمان إمكانية إعداد المشروع و استدامته.

-المشاركة في الحد من التوسع العمراني من خلال تشجيع تخطيط عمراني كثيف ومزدوج يعكس البناء المتطور و البناء التقليدي.

-نوعية استخدام وسائل النقل العامة من دراجات و المسالك الكهربائية.¹

صورة رقم(10):توضح مشروع الحي الإيكولوجي "دار لجنان"



المصدر : <http://ruralm.hypdtheses.or/366>.

تقييم المشروع:

إن هذا المشروع الذي كانت إشارة انطلاق أشغاله منذ سنة 2013 ، لا يوجد له أثر على أرض الواقع للأسف ،فبعد تنقلنا إلى بلدية برج الكيفان بالعاصمة لمحاولة الاستفسار

¹ - keira Bachar , op cit ,p 03.

وطلب تزويدنا بالمعلومات من قبل المصالح المعنية ،حول سريان المشروع ومدى تقدم أشغاله ،توصلنا إلى أن هذه الأخيرة لم تكن حتى على دراية بهذا المشروع ،مما جعله مجرد حبر على ورق.

الفرع الثالث:الحي الايكولوجي بالحي "الصديقية" (قومبيطا Gambetta) بحي عمارة الطالين" (Batimat talian)شرق مدينة وهران

تقديم المشروع:

يقع حي الإيكولوجي صديقية (Seddikia) في مدينة وهران ،ويغطي نطاقه حوالي 150 هكتار،و يحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا ،كما أنه بمثابة نقطة انطلاق للتحضر لعاصمة الغرب الجزائري ،نجده مقسم إداريا إلى مناطق سكنية متنوعة (فردية ،شبه جماعية ،جماعية) ،وسيتم إنجاز مشروع الحي الايكولوجي هذا في المنطقة المسماة ب "عمارة الطالين" التي بنيت سنة 1980 م و المتواجدة في حي الصديقية.¹

استندت فكرة إنشاء هذا الحي إلى مفهوم الحي الإيكولوجي ،ومن ثمة العمل على إنجازه بصورة مستدامة ،وقد تم اختيار منطقة "عمارة الطالين"لكونها تتميز بخصائص تؤهلها لأن تكون حيا إيكولوجيا،كما أن أرضية المشروع ملائمة لتسهيل بناء هذا الحي ،وتتسم بميزة جغرافية تتمثل في توفرها على مساحات خضراء ،وتحتوي على شبكة مواصلات من وسائل النقل العام ،وهذا يقلل من استخدام السيارات الخاصة الأمر الذي يعمل على التخفيف من الازدحام.²

محتوى المشروع:

¹ -Mohamed Amine Nadj op cit ,p101.

² - Mohamed Amine Nadj op cit ,p102.

يتربع الحي الإيكولوجي "عمارة الطالين" على ما يقارب 7 هكتارات التي تشمل، يحتوي على 2 كلم² من الطرق السريعة، ويوفر عدة أغراض من إسكان جماعي، مسجد، بعض المحلات التجارية الصغيرة.¹

يسعى المشروع أيضا إلى تحقيق عدة أهداف عامة منها، توعية المواطن بمسؤوليته في المحافظة على البيئة وتحقيق التطور البيئي، بالحفاظ على جمال ونظافة الأحياء وتحقيق حي إيكولوجي مستدام، أما الأهداف الأساسية فهي تكمن في توعية المواطن وتعويده على الممارسة الطوعية والمواطنة البيئية، وكذا التقليل من النفايات المنزلية، والحرص على بقاء الحي نظيفا، العمل وفق خطة إستراتيجية هادفة إلى تحقيق حي إيكولوجي مستدام.²

تقييم المشروع:

يعتبر مشروع الحي الإيكولوجي الصديقية بعمارة الطالين إحدى المشاريع التي اقترحها باحث في العلوم الدقيقة والتطبيقية بجامعة وهران في إطار إعداد لرسالة ماجستير، إذ توصل في نهاية بحثه إلى إمكانية تجسيد حي إيكولوجي، وهذا يظهر من خلال النتائج التالية:

- أن الأرضية الجغرافية ملائمة لانجاز الحي كونها تتوفر على مساحات خضراء، موارد طبيعية.

- أن قاطني حي "عمارات الطالين" أصبح لديهم الوعي بأهمية العيش في حي إيكولوجي، هذا الشعور الذي خلق لديهم روح الاستدامة و المحافظة على محيطهم و الوعي بحسن

¹ -ibid.

² - Mohamed Amine Nadji op cit ,p 141.

إدارة النفايات المنزلية، وكذا الحفاظ على جودة الحياة في الحي، من أجل تجسيد بيئة حضرية مستدامة بحسن استغلال موارده و الحفاظ عليها للأجيال القادمة.¹

¹ -Loc .cit.

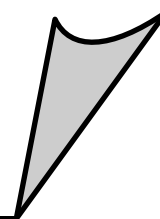
خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأحياء الإيكولوجية من الآليات المستحدثة التي تبنتها الدول المتقدمة في إطار التعمير المستدام لتكريس المدن المستدامة، فهي إذن تشكل نواة هذه الأخيرة، وتساهم في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

وقد شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في إنجاز العديد من الأحياء الإيكولوجية على غرار الدول الغربية منذ اعتزامها تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، وذلك بتعزيز الخدمات المتنوعة واستخدام الطاقات المتجددة، وإشراك المواطن في تسيير الحي، المحافظة على البيئة.

وقد تبنت هذه الأخيرة نموذج الحي الإيكولوجي المتمثلة في حي "دار لجنان" ببرج الكيفيان، حي الصديقية بحي "عمارة الطليان" بشرق مدينة وهران، والحي الإيكولوجي "مالك حسن" بتيزي وزو. للتوصل إلى إنشاء حي إيكولوجي بالمقاييس العالمية يجب على الدولة تبني استراتيجية مخططة على المدى بعيد مع الحرص على توفير الأمن والأمان للمجتمع والمراقبة المتبعة و توعية المواطن على ضرورة الاهتمام بمحيطه، وأن يحرص على بقاءه واستدامته، وكذا محاربة كل الذي يعيق بالمجال الحضري و العمل على تنميته.

الخاتمة



الخاتمة:

بعد دراستنا هذه التي تناولت موضوع "التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر من 2001 إلى 2015 :دراسة نموذج الأحياء الايكولوجية"، توصلنا إلى أن الجزائر قد سعت جاهدة للالتحاق بركب الدول المتقدمة في مجال تحقيق التنمية المستدامة ،خاصة في مجالها الحضري ،لنتجنب تفاقم المشاكل التي تعاني منها مدنها وعواصمها الناجمة عن ارتفاع كثافة السكان فيها ،الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة التوسع العمراني العشوائي ،والأحياء الهشة ،التي تهدد الاستقرار والأمن كونها تساهم في بروز آفات اجتماعية ،مما أدى بالسلطات المحلية إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لوضع حد لها ،وانتهاج سياسات عدة لتنظيم المجال الحضري ،كسياسة المدن الجديدة ،وسياسة المدينة التي تعتبر من الإستراتيجيات الهامة خاصة و أن الجزائر مع دخولها اقتصاد السوق ،أصبحت في تعامل دائم مع الدول الأجنبية ،لذلك أصبحت مسألة التجديد الحضري و التنمية الحضرية إحدى القضايا الهامة التي شغلت بال السلطات العمومية في الآونة الأخيرة ،كون أن حالة العواصم هي المرأة التي تعكس مدى تقدم الدول و تخلفها.

وقد كان تبني مشاريع الأحياء الإيكولوجية في الجزائر ،اقتداء بمثلتها في الدول المتقدمة واستجابة للأصوات التي تنادي بضرورة الحفاظ على البيئة الحضرية لاسيما للأجيال الحاضرة و إنما للأجيال القادمة أيضا.

يمكن القول بأن هذه المشاريع التي اعتزمت الجزائر إنجازها ،تعتبر من بين الاستراتيجيات الحضرية الهامة التي تبنتها في السنوات الأخيرة للحد من المشاكل الحضرية التي تعاني منها المدن الكبرى ،وأحيائها من تهميش وفقر،من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة والحفاظ على البيئة الحضرية ،وهي تقوم أساسا على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها ،واستخدام الطاقة المتجددة ومواد بناء ايكولوجية في إنجازها ،كما تعتمد على فكرة الجوار بتوفير كل المرافق الجوارية التي تجنب المواطن عناء الحياة

اليومية ،كما يقوم أيضا على الأسلوب التشاركي في تسيير شؤون الحي ،إذ يلعب المواطن دورا رئيسيا في تسيير الشؤون المحلية بفضل وعيه وتشبعه بالثقافة البيئية ،وشعوره بالمسؤولية تجاه هذا الحي ،الذي يوفر له كل الشروط الحياتية الراقية ،وذات الجودة العالية ومن ثمة ضرورة الحفاظ عليه.

تعتبر تجربة الأحياء الايكولوجية في الجزائر في مرحلتها الجنينية ،فالمشاريع التي تناولتها دراستنا هذه بالبحث ما تزال في طور الانجاز ،لذلك يصعب علينا الحكم عليها بالفشل حتى تنتهي الفترة المحددة لإعدادها ،وتبقى فكرة الأحياء الايكولوجية من الأفكار الجميلة التي ستغير من مظهر أحيائنا ومدننا مستقبلا ،شريطة أن يتحلى المواطن بروح المسؤولية اتجاه حيه ،وكذا تشبعه بالثقافة و التوعية البيئية.

الملاحق



Fiche de présentation du projet



ECO QUARTIER HACENE MALIK

PROMOTEUR :SARL ACHIM IMMOBILIER

Direction commercial :Rue Oubouzar Cherif, Immeuble SALHI 15000 Tizi-Ouzou ALGERIE

Tél / Fax : +213 (0)26 12 10 08.

www.achimimmobilier.com

contact@achimimmobilier.com

1. Généralités

Pour la première fois, création d'un éco-quartier à Tizi-Ouzou-ville. Il répondra aux normes nationales et internationales de développement durable. Il sera équilibré et en même temps s'intégrera dans une réponse aux besoins de la ville et se tourne résolument vers le futur tout en gardant des bases du terroir.

2. Promoteur :

C'est la SARL ACHIM Immobilier, définie telle quelle

Gérant : MOUKAH Farouk.

Registre de commerce N° : 15/00-0049063 .B.13.

Agrément : décision N° 1501M2323.

Permis de construire : n° 849/DUAC/RAA/14 du 14/10/2014.

Siège sociale : 12 Boulevard Abderahmane Arous 15000 Tizi-Ouzou ALGERIE.

Direction commerciale Immeuble Salhi, 1^{er} étage, Rue Oubouzar Cherif, 15000 Tizi-Ouzou. Algérie

3. Maître d'œuvre :

C'est le Bureau d'étude « SCPA FORTEC » Mr et Mme AIT CHIKH, élisant domicile à Ait Oumalou, Daïra de Tizi Rached, Wilaya de Tizi Ouzou. Il a pour missions de réaliser les études et de procéder au suivi de la réalisation conformément aux plans et aux règles de bonne exécution.

4. Situation :

Le terrain d'assiette est situé à la sortie Est de La ville, au croisement des RN 12 et 72 et à proximité de la gare routière desservant Ouaguenoun et Tigzirt.

Il est borné au nord par des propriétés privées, au sud par l'îlot 215, la gare routière et la RN 12, à l'est et à l'ouest par des talwegs.

5. Terrain

Le projet est implanté sur une parcelle de terrain d'une surface de 94 472 m², ce dernier surplombe les RN 12 et 72. Il est orienté nord-ouest ; sud-est. Il a une pente qui permet un bon ensoleillement, une bonne architecture, une bonne amenée d'eau et une bonne évacuation de l'assainissement par gravité. Il est géologiquement stable composé de marnes bien connues et beaucoup étudiées à Tizi-Ouzou.

6. Projet :



L'ensemble du projet est composé : de 64 Bâtiments à usage de logements, de commerces et de services ; de 06 équipements : d'un « business center », d'un centre commercial, d'une école, d'un complexe sportif, d'une bibliothèque, de trois bâtiments de services et 36 villas.

6.1 Bâtiments de logement collectifs :

Composés de 1008 logements de différents types : F1, F2, F3, F4 et F5 lumineux et traversant. Ils sont équipés de tous comforts dont : digicode, visiophone, chauffage, de, télé surveillance...etc. Les bâtiments sont munis d'ascenseurs, d'accès sécurisés et de rampes d'accès pour handicapés moteurs.



6.2 Equipements :

Le quartier se singularise par la diversité des équipements: commerces, santé, sport, culture, qui faciliteront et rendront la vie agréable aux habitants et aux visiteurs.

6.2.1 - Business Center :

Un projet à la hauteur des exigences modernes alliant santé – écologie et société en générale, le choix de la position de cet établissement est motivé par le risque de compromission du confort de l'éco-quartier et afin de pallier au service de transport et d'évacuation de malade, qui nécessitent des sites facilement accessibles.

Rappelant aussi que l'immeuble en question initialement affecté à l'activité de bureaux, de services et de commerces, se voit enrichi par l'intégration de cet hôpital pour enfants.

L'établissement s'aligne sur l'axe de l'entrée et se découvre progressivement depuis le boulevard.

Il réalise en définitif les trois programmes : santé, bureaux-services et formation-recherche.

L'ensemble totalise une surface de 36 500.00m

6.2.2 Centre Commercial :

Développé sur six (06) niveaux avec une surface de 4 020m².



- Centre commercial, proprement dit : développé sur deux niveaux, chaque niveau occupe les surfaces respectives de 472 m² et de 435 m².
- Petits magasins : développé sur quatre niveaux, L'ensemble de ces niveaux regroupe 27 magasins de surfaces variables allant de 40m² à 70m².

Le dernier niveau est affecté aux espaces techniques (réserve d'eau, chauffage central, climatisation centrale).

6.2.3 Ecole :

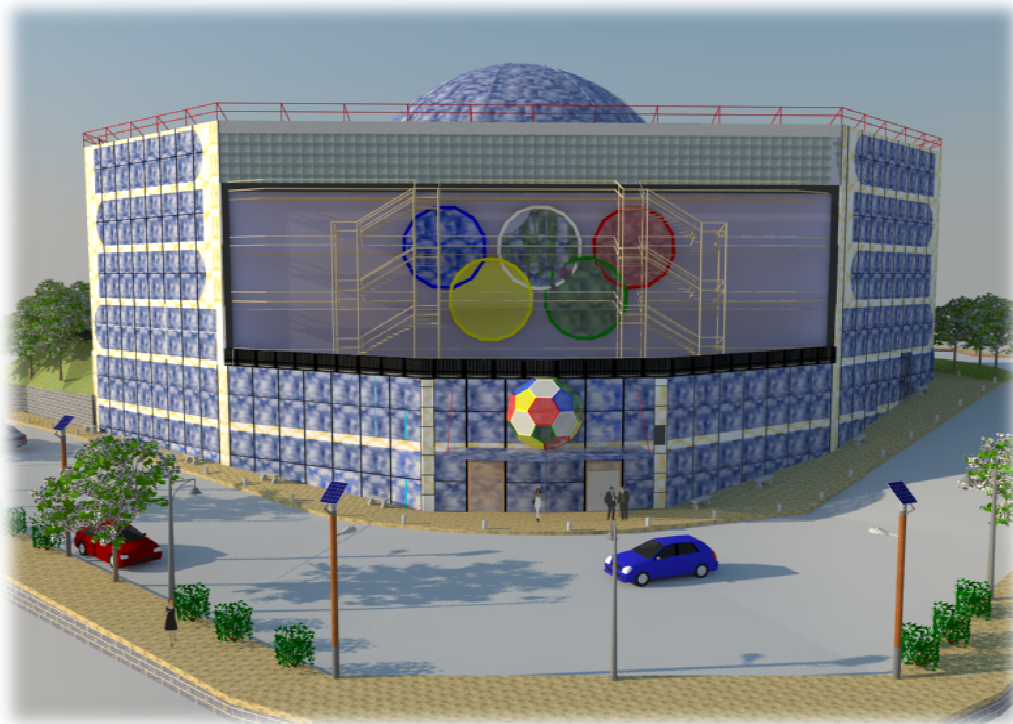
Un établissement d'enseignement privé, situé en plein cœur du quartier, développé sur huit (08) niveaux pour une surface totale de 5 300m². Les salles de cour sont réparties sur six (06) niveaux à partir du rez-de-chaussée y compris l'administration. Le reste des niveaux sont destinés à la cantine, à la restauration et à une cour couverte, auxquels s'ajoutent une cour non couverte et un hall d'honneur de dimension importante.



6.2.4 Complexe sportif :

Il se développe sur six (06) niveaux dont la surface totale est de 7 800m². Il est composé d'une grande piscine, de salles multi fonctionnelles et de salles de jeux.

La destination de l'établissement est exclusive à l'éco quartier que nous définissons comme un complexe sportif de proximité avec une gestion bien cadrée.



6.2.5 Centre culturel :

Le présent équipement se développe sur quatre (04) niveaux dont la surface totale est de 2 000m². L'établissement abritera des salles à vocations culturelles, scientifiques, techniques ou artistiques ayant un caractère temporaire ou durable. L'usage de l'établissement est exclusif à l'éco quartier que nous définissons comme un centre de proximité avec une gestion bien cadrée.

6.2.6 Bâtiments de services :

Les bâtiments abriteront des bureaux à usage de services informatiques, architectures, bâtiments, interprétariat, médecine...etc.

6.3 Villas :

C'est la zone résidentielle par excellence, composée de 36 villas en R+2 ; avec toutes les commodités telles que cour, jardin, garage et dont chaque propriétaire a la possibilité d'être indépendant.



6.4 Parking :

L'éco quartier comporte des places parking en adéquation avec ses besoins d'une surface totale de 4 344m². Ils sont judicieusement répartis sur l'ensemble du site. Des places pour handicapés sont prévues. De même des aires de stationnement pour motocycles et bicyclettes sont prévues.

6.5 Espaces verts et aires de jeux:

De même, l'éco quartier est parsemé d'espaces détente et d'espaces verts d'une surface totale de 17 535m². Ce qui permet à l'ensemble d'être oxygéné et aux habitants et visiteurs de prendre des instants de calme et de repos. Les aires de jeux offriront aux enfants et aux parents des moments de plaisirs partagés.



L'environnement sera préservé. Une des actions envisagée est de laisser le maximum d'arbres existants sur le site, notamment les oliviers et les figuiers.

7. Contrôle et vérifications : sont assurés par les organismes suivants ;

- CTC
- Laboratoire de sols et bétons
- DUAC
- Direction du logement de Tizi-Ouzou

8. Assurances: toutes les assurances nécessaires et obligatoires.

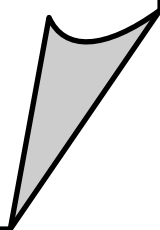
- FGCMPI (fond de garantie assurant les ventes sur plans)
- Assurances diverses (chantier, personnel, matériels...etc.)

ملحق رقم 02

أسئلة المقابلة:

1. التعريف بالمؤسسة (أجاب عنها)
2. تعريف الحي الايكولوجي (أجاب عنها)
3. مما تتكون الهيئة الإدارية (لم يجب عنها)
4. لماذا سمي بالحي الايكولوجي "مالك حسن" ؟ (أجاب عنها)
5. ما هي الدوافع التي دفعتكم لإنجاز هذا المشروع ؟ (أجاب عنها)
6. كم عدد السكنات الترقية التي سيتم إنجازها ؟ (أجاب عنها)
7. ما علاقة الأحياء الايكولوجية بالتنمية الحضرية ؟ (لم يجب عنها)
8. ما هي الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة من وراء إنجاز هذا المشروع ؟ (أجاب عنها)
9. ما هي أهم المشاكل التي يعاني منها مشروع الحي الايكولوجي "مالك حسن" ؟ (أجاب عنها)
10. لأي شريحة في المجتمع توجه مثل هذه البنايات ؟ (أجاب عنها)
11. ما مصادر تمويل المؤسسة ؟ (أجاب عنها)
12. ما هي الأطراف المشاركة في إعداد المشروع سواء الأجنبية أو المحلية ؟ (أجاب عنها)

قائمة الجداول و الأشكال



أ- قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
28	جدول رقم (01):الاختلاف بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.
41	جدول رقم (02):كمية النفايات اليومية بالكيلوغرام للفرد الواحد المدن المتوسطة والكبرى من سنة 1990 م إلى سنة 2000 م.
58	جدول رقم (03):أهم المبادئ الأساسية لسياسة المدينة.
73	جدول رقم (04):مبادئ الحي الايكولوجي المستدام.

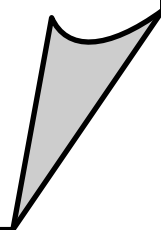
ب -قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل
73	شكل رقم (01):المبادئ الأساسية للحي المستدام.
77	شكل رقم (02):الجهات الفاعلة في رسم المنطقة الحضرية المستدامة فرايبوغ فوبان

ج-قائمة الصور:

الصفحة	الصورة
83	الصورة رقم (01):مخطط الأرض للحي الايكولوجي "مالك حسن"
85	الصورة رقم (02):المباني السكنية الجماعية للحي الإيكولوجي"مالك حسن"
85	الصورة رقم (03):المباني السكنية الجماعية للحي الإيكولوجي "مالك حسن"
87	الصورة رقم (04):مركز أعمال للحي الايكولوجي "مالك حسن"
89	الصورة رقم (05):المركز التجاري للحي الإيكولوجي "مالك حسن"
90	الصورة رقم (06):مدرسة الحي الإيكولوجي "مالك حسن "
91	الصورة رقم (07):المجمع الرياضي للحي الإيكولوجي "مالك حسن"
93	الصورة رقم(08):فيلات الحي الإيكولوجي "مالك حسن"
93	الصورة رقم(09):الملاعب و المساحات الخضراء للحي الإيكولوجي "مالك حسن "
97	الصورة رقم(10): مشروع الحي الإيكولوجي دار لجنان برج الكيفان

قائمة المراجع



قائمة المراجع :

1-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1. الضبع ،عبد الرؤوف.علم الاجتماع الحضري،قضايا و إشكاليات. ط 1 ،الاسكندرية:دار الوفاء الدنيا الطباعة و النشر ،2003.
2. محمد غنيم ،عثمان ،أبوزنط ،ماجدة .التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها. ط 1 ،عمان:دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2010.
- 3.عبد المنعم نور،محمد. الحضارة و التحضر. ط 1 ،القاهرة الحديثة:ملتزم الطبع و النشر ،1985.
4. الشواورة ،علي سالم أحميدان.المدن تضخمها ،سلبياتها ،تخطيطها.ط 1 ،عمان:دار صفاء للنشر و التوزيع ،2004.
5. الهيتي ،صبري فارس ،التخطيط الحضري.د ط ،عمان:دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،2009.
6. بوحوش ،عمار ،الذنيبات ،محمد محمود ،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث. ط 06 ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،2010-2011.
7. حمدي ،أحمد علي ،المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري و التنمية المتوازنة. ط 1 ،الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية ،2009.

8. حلاوة، جمال، صالح، علي. مدخل إلى علم التنمية. ط 1، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009.

9. عبد الرحمان، ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. ط 6، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.

10. عبد الناصر جندلي، تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع، 2007.

11. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: مطابع دار هومة، 2002.

ب-المجلات و الدوريات:

1. دوار، جميلة، "المدن الجديدة في التشريع الجزائري". التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة -، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 38، جوان 2015.

2. عابدين محمد يسار، المصري عماد. "الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون : دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية و لدراسة مؤشر التنمية عبر الزمن". مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

ج- الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،لجنة التهيئة العمرانية و البيئة ،مشروع التقرير التمهيدي حول المدينة الجزائرية أو المصير الحضري للبلاد ،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة 12 ،نوفمبر 1998.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون 20/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر 2001 ،المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 77 ،سنة 2001.
- 3.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون 08/02، المؤرخ في 25 صفر عام 1423 هـ الموافق 12 /12/ 2001 م ،المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 34،سنة 2002 .
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 10/03 ،المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق 19 جويلية 2003 م ،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 43 ،الصادر في 20 جويلية 2003 م.
- 5.الجمهورية الديمقراطية الشعبية ،الوزارة المنتدبة للمدينة،القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 م ،المتضمن القانون التوجيهي المدينة ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 15 ،الصادر في 12 مارس 2006 م.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ،تقرير حول حالة و مستقبل البيئة 2005 ،الجزائر ،05 جويلية 2006 م.

د- مواد غير منشورة:

1. العلوي ،جميلة ،"واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف-حي طنجة نموذجا -". رسالة ماجستير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،2006 / 2007.
2. يناك ،حسينة ،كارش ،فاطمة ،"إستراتيجية التهيئة العمرانية في الجزائر:دراسة حالة المدن الجديدة 1962-2015 ".مذكرة ماستير ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2014/2015.
3. كتاف ،كريمة ،"مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 08/02".رسالة ماجستير ،جامعة قسنطينة 01 ،2012/2013.
4. لطرش ،سارة ،"تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة ".رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،2010/2011.
5. لمزاود ،صباح ،"دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة ".رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ،قسنطينة ،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،2008/2009.
6. مليحي ،نجاه ،"مشكلات النمو الحضري بمدينة عين مليانة حي رقايزي و قوايجلية نموذجا".رسالة ماجستير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ،2005/2006.

7. مختاري ،نسيمة ،"التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة " .رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2011.
8. منيع ،رباب ،"الحماية الإدارية للبيئة " .رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ،تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013/2014.
9. ساعد ،هماش ،"التصنيع و التنمية الحضرية :دراسة تحليلية بمدينة العلمة -ولاية سطيف-" .رسالة ماجستير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،2008-2009.
10. عبد العزيز ،عقابية ،"تسيير السياسة العمرانية في الجزائر :مدينة باتنة نموذجا" .رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2009/2010.
11. شايب ذراع ،ميدني ،"واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة - مدينة بسكرة نموذجا-" .رسالة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،2013/2014.
12. بوسقيعة ،نبيهة ،"السياحة الايكولوجية خيار للتنمية السياحية لولاية جيجل" .رسالة ماجستير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ،2006.
13. تومي ،رياض ،"أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية :مدينة الحروش نموذجا" .رسالة ماجستير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية ،2005/2006.

14. بوزغاية ،باية ،"توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة:مدينة بسكرة نموذجا ".أطروحة دكتوراه ،جامعة ألحاج لخضر،بسكرة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2009/2008 .

15. بن مرسلې ،رافيق ،"الأساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغير و معوقات التطبيق:دراسة حالة الجزائر 2001-2011".رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2011.

16. بن شعبان ،سليمة ،"سياسة المدينة و دورها في تحقيق الحكامة المحلية الحضرية في الجزائر بين الخطاب و الممارسة ".مذكرة ماستير ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015/2014.

17. زرا ولية ،رضا ،"التحضر و الصحة في المجتمع الجزائري:دراسة ميدانية بحي بارك أفواج مدينة باتنة الجزائر ".رسالة ماجستير ،جامعة ألحاج لخضر ،باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012/2011.

18. زيد المال ،صافية ،"الحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة في ضوء أحكام القانون الدولي " ،أطروحة دكتوراه ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013.

19. حفيظي ،ليليا ،"المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري ".رسالة ماجستير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،2009/2008.

20. حسونة ،عبد الغني ،"الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ".أطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013/2012.

هـ-المقابلات:

1-مقابلة مع السيد أيت الشيخ سعدي مساعد Achim immobilier للحي الايكولوجي مدير مؤسسة مالك حسن ،في 22 ماي 2016 بتيزي وزو .

2-مقابلة مع السيد موكاح فاروق Achim immobilier للحي الايكولوجي مالك حسن ،مدير مؤسسة في 22 و 28 ماي ،14 جوان ،03 أوت 2016 بمقر المؤسسة تيزي وزو .

3-مقابلة مع مكتب المراقبة و التعمير ، بمديرية التعمير و الهندسة المعمارية والبناء لولاية تيزي وزو في 19 جوان 2016 ، بتيزي وزو .

و-مواقع الانترنت :

1. بدون مؤلف ،"التنمية الحضرية و الاقتصادية في المدينة " ، 17 جانفي 2011 ،

<http://sumar 92. Maghrebarab . net>

2. بدون مؤلف ،"تأثير العمران على البيئة " ، 2012 ،

<http:// wiki pedia .org /wiki / تأثير العمران على البيئة>

3. بدون مؤلف ،"التنمية الحضرية "،مقال منشور على الموقع الالكتروني:

www. minshawi.com/vb/showread.php.?t=1164

4. إبراهيم رفل ،"مفهوم النمو الحضري "،08 مارس 2010،

<http://kenanaonline .com/users/ rafaltallib /posts/114185.>

5. عزيز المغربي ،"مفهوم التنمية لغة و اصطلاحا " ، 27 مارس 2008 ،

[Aziz elkachaoui .canal blog .com. /archives /2008/03/27/8493548.html](http://Aziz.elkachaoui.canalblog.com/archives/2008/03/27/8493548.html)

6. عبد السلام آدم الذرعاني ،"التنمية الحضرية: مفهوم التنمية الحضرية "، 2011/10/03 ،

[www.alkhabar.ma /a 411605-التنمية الحضرية/html](http://www.alkhabar.ma/a-411605-التنمية-الحضرية.html)

7. محمد بهوض ،"سياسة المدينة في المغرب " ،ماي 2012 ،

[www.maghress.com / hespress / 53316](http://www.maghress.com/hespress/53316)

8. سامي زعباط ،عبد الحميد مرغيت ،"آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،جامعة محمد الصديق بن يحي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

<http://iefpedia.com/arabe/WP-content/uploads/2015/05/PDF>

9.عزيز عبد الخالق ،إطار عال ،"إشكالية التوسع الحضري في آسفي "، 22 مارس 2014 ،

[http://www. Histats .com." larg.](http://www.Histats.com.)

10.إبراهيم دار موسى ،"دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية العمرانية "، 2014 / 2015

[http://site.wgaza.edu . ps / rslha /filles / 2014 / 12.](http://site.wgaza.edu.ps/rslha/filles/2014/12)

11. رشيد دحدوح ،"مفهوم الطبيعة في الفكر الإيكولوجي المعاصر " ،

[http://www.aljabriabed.net/n 95-02 dahaouh.html.](http://www.aljabriabed.net/n-95-02-dahaouh.html)

2-المراجع باللغة الأجنبية:

A–Dictionnaires :

1–le petit Larousse illustré, paris, 2012.

B–Ouvrages :

1– Bailly Antoine et les autres, **développement social durable des villes**. diffusion économie, paris, 2000.

2– Da Cunha Antonio , et les autres, **Enjeux de développement urbain durable ,Transformation et ressources et gouvernance** . presses polytechniques et Univers aires normades , Italie , 2005.

c–Revue :

1.Prosper Yao kouame ,«développement urbain et prolifération des quartiers Précaires à Abidjan : le cas du quartier Yamoussoukro» ,institut national polytechnique Houphouët boigny de Yamoussoukro, 2010.

2.Sarl Achim Immobilier, «Eco Quartier Hacene Malik», fiche de présentation, tizi ouzou , 2016.

D–documents non publié :

1–conférence :

1– dédié Cécile ,«développement urbain durable :pour une approche différente de la vie urbain», séminaire politique , culture espace public :institut d'études Politique de Lyon , université Lyon , 2007.

2–thèses et mémoires :

1. Grace YEPEZ, Salmon , « constructions d'un outil d'évaluation environnementale des éco quartier :vers une méthode systémique de mise en œuvre de la ville durable » . thèse obtenir doctorat , université Bordeaux1 ,faculté des sciences et techniques architecturales ,2011.

2. Nadji , Mohamed Amine , «réalisation d'un éco quartier ».mémoire de Magister , université Oran , Alger ,faculté des sciences exactes et appliquées , 2015.

3. Sophie ,louargant ,«éco quartier les parados». Mémoire de magister ,université pierre méné , France , faculté des sciences sociales et humaines ,2010/2011.

3–les sites internet :

1. politique de la ville , portait de l'architecture et de urbanisme en France,

[http ;// fr . wikipedia. org /wiki/politique de la ville.](http://fr.wikipedia.org/wiki/politique_de_la_ville)

2. quartier Vauban fribourg–en brisgan ,21juin 2016,

[https://fr .wiki.org/wiki /quartier –Vauban de –fribourg en Abidjan.](https://fr.wiki.org/wiki/quartier_Vauban_de_fribourg_en_Abidjan)

3. Mairie de l'éco quartier , place de 08 Mai 1945 ,Ruel Malmaison ,
publie le 09/04/2015 sur le cite :

[www.marie.rueilmaison.fr/tags/écoquartier.](http://www.marie.rueilmaison.fr/tags/ecoquartier)

4. le grenelle Environnement ," définition d'un éco–quartier",direction
départementale des territoires ,république française, 2009,

[Avec venelles . free /Fr/...éco quartier– présentation.pdf.](#)

5. urbanisme énergie «les éco – quartiers en Europe », article publie
le 2008 ,

[http://www. énergie–cities– en/MG/PDF/ademe , eco–quartier–fr.pdf.](http://www.energie-cities-en/MG/PDF/ademe_eco-quartier-fr.pdf)

ملخص البحث:

تعد فكرة التنمية الحضرية من بين القضايا الهامة التي تشغل بال السلطات العمومية في الجزائر منذ الألفية الأخيرة وذلك لما لها من أهداف تسعى إلى تحقيقها للنهوض بالمجال الحضري، وذلك بالقضاء على مختلف المشاكل الحضرية بما فيها الأحياء العشوائية، الاكتضاض السكاني وانعكاساته السلبية على الوضع البيئي، الزحف العمراني وتكاثر المدن وتدهور البيئة الحضرية بصفة عامة.

لوضع حد لهذه المشاكل والحفاظ على البيئة الحضرية، وتطويرها و تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، أولت الدولة عناية فائقة لهذا المجال بتحديد الوسائل اللائقة التي من شأنها تنظيم المجال الحضري والرفي به، وذلك لتوفير ظروف حياتية أفضل للمواطن، وقد شكل نموذج الأحياء الإيكولوجية إحدى هذه الوسائل التي كان قد مهد لها، من خلال سياسة المدن الجديدة وسياسة المدينة مع مطلع الألفية، والتي تعكس اهتمام الدولة بالمجال الحضري، ويسعى هذا النموذج الراقى من الأحياء المستدامة إلى تكريس مبادئ التنمية المستدامة من خلال عنايته بالبيئة والأوساط الإيكولوجية .

إن تجربة الأحياء الإيكولوجية في الجزائر لا تزال في مرحلتها الجنينية، وهي بذلك في طور الانجاز، ومن ثمة صعوبة تقييمها لحداتها، وما هذه الدراسة إلا تنويرها بأهمية هذا النوع من الأحياء المتطورة العصرية التي عرفت نجاحا في الدول الغربية بفضل الثقافة والتوعية البيئية، وكذا إشراك المواطن في إدارة حيه بمعية السلطات المحلية، لتحقيق التنمية الحضرية، وهذا ما نأمل أن تصل له الأوضاع الحضرية في الجزائر مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الأحياء الإيكولوجية، التنمية الحضرية، التنمية المستدامة.

Le résumé:

L'idée du développement urbain constitue une des plus importantes questions qui préoccupent les pouvoirs publics en Algérie ces dernières années ,en raison des objectifs qu'elle tend à atteindre et qui consistent en l'amélioration de l'espace urbain par l'élimination de divers problème, y compris les bidonvilles , et la surpopulation qui génère une dégradation de la zone urbaine et de l'environnement ,un étalement urbain anarchique, ainsi que la détérioration de l'environnement urbain d'une façon générale.

Pour mettre un terme à tous ces problèmes ,par la promotion et le développement de l'espace urbain afin de parvenir à un véritable développement urbain durable ,l'état a consacré un intérêt particulier à ce sujet en désignant les moyens appropriés susceptibles de réguler la zone urbaine ,et garantir ainsi une vie meilleure au citoyen ,dont les éco-quartiers qui constituent un des moyens déployés par l'état –entre autres les villes nouvelles et la politique de la ville–pour consacrer la durabilité des quartiers en essayant de sauvegarder l'environnement et les écosystèmes.

L'expérience des éco-quartiers en Algérie est encore à un stade embryonnaire ,et est donc en phase de réalisation, d'où la difficulté de l'évaluer, et cette étude vise donc à révéler l'importance de ce type de quartiers modernes et sophistiqués qui ont connus un considérable succès dans les pays occidentaux, grâce à la culture et à la sensibilisation à l'environnement des citoyens , ainsi que leur participation dans la gestion de leurs quartiers en collaboration avec les autorités locales, pour réaliser le développement urbain, et c'est cette situation urbaine que nous espérons que l'Algérie puisse parvenir à réaliser dans l'avenir.

Les mots clés : éco quartier ,développement urbain ,développement durable.

الفهرس

المحتوى.....الصفحة

إهداء

كلمة الشكر

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية الحضرية..... 02

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة..... 03

المطلب الأول: تعريف التنمية 03

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة..... 06

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة..... 09

المبحث الثاني: ماهية التنمية الحضرية و المفاهيم المرتبطة بها..... 12

المطلب الأول: تعريف التنمية الحضرية 12

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتنمية الحضرية..... 15

المبحث الثالث: نشأة و تطور التنمية الحضرية و أهم النظريات المفسرة لها..... 21

المطلب الأول: نشأة و تطور التنمية الحضرية 21

المطلب الثاني: أهداف التنمية الحضرية..... 23

المطلب الثالث:الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية الحضرية	24
خلاصة الفصل.....	36
الفصل الثاني:واقع التنمية الحضرية بالجزائر و أساليب النهوض بالمجال الحضري.....	37
المبحث الأول:وضعية المجال الحضري في الجزائر.....	39
المطلب الأول:مشاكل المجال الحضري.....	39
المطلب الثاني:أسباب تدهور المجال الحضري.....	43
المبحث الثاني:أساليب تنمية المجال الحضري.....	45
المطلب الأول:المدن الجديدة كأسلوب للتنمية الحضرية المستدامة.....	45
المطلب الثاني:سياسة المدينة كأسلوب للتنمية الحضرية المستدامة.....	50
خلاصة الفصل.....	64
الفصل الثالث:نموذج الأحياء الإيكولوجية كأسلوب للتنمية الحضرية المستدامة.....	65
المبحث الأول:تعريف و نشأة الأحياء الإيكولوجية	67
المطلب الأول:تعريف الأحياء الإيكولوجية	67
المطلب الثاني:نشأة و تطور الأحياء الإيكولوجية.....	74
المبحث الثاني:فكرة نشأة الأحياء الإيكولوجية في الجزائر	80
المطلب الأول:التشريع للأحياء الإيكولوجية في الجزائر.....	80
المطلب الثاني:مشاريع الأحياء الإيكولوجية في الجزائر.....	83

100.....	خلاصة الفصل
101.....	الخاتمة
104.....	الملاحق
105.....	قائمة الجداول
108.....	قائمة المراجع
129.....	ملخص البحث